



لاميج ملحمة النضال و الأمل

50 سنة في خدمة الطفولة و الشباب

مسار حركة جمعوية من خلال وناقها الرسمية

الدكتور حسن أميلي

منتور الرج الجمعوية المغربية لتربية النشئة
ماي 2006

لاميج : ملجمة النضال والأمل

50 سنة في خدمة الطفولة والشباب



مسار حركة جمعوية وطنية من خلال محاضرها

الدكتور حسن أميلي

منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة
الرباط - 2006

العنوان: لاميج ملحمة النضال والأمل
50 في خدمة الطفولة والشباب
المؤلف: د. حسن أميلي
غلاف وضبط الصور: ذ. محمد أبريخ
الناشر: الجمعية المغربية لتربية الشبيبة
التاريخ: ماي 2006

إهداء

إلى السيدة زهور بن بركة
ملتقى الشهادة والشامة

وعبرها إلى كل من كان عطاؤه خالصا للجمعية

أقوال مؤطرة

" شرط التجاوز هو التحقيق "

هيجل

"لولا وجود الجمعية المغربية لتربية الشبيبة التي كنا نعرف ما لأطرها
من تجربة وخبرة ومقدرة، لما أقدمنا على تنظيم مشروع طريق الوحدة "

المصدي بن بركة

" أن تنتظر مجرد الشاء على فعلك التطوعي، فتلك بداية الحس الانتهازي "

محمد العيحي

"تطور الأمة رهين بتوفير الإمكانيات لشبابها "

محمد السملالي

" إن قدسية ريال واحد من المال العام، أشبه بقدسية المليون "

العربي لولو

في السياق..

والجمعية تحتفي في هذه الأيام ببوبيلها الذهبي المخد لخمسین سنة من استمراريتها في الإدمان على العشق الشعبي الذي تماهت معه منذ فترة الحماية إلى الآن، لتحس في الوقت ذاته بتقل المسؤولية التي وضعت على كاهلها تجاه طفولة وشبيبة المغرب المتعاقبة أجيالها داخل فروعها وفي أنشطتها وملتقياتا، فأثمرت في كافة ربوع الوطن حركية اجتماعية بأبعادها الثقافية والتربوية والفكرية، ساهمت إلى حد كبير في التبشير للفكر المواطني الخلاق، وفي تعميده عمليا في إطار تجارب مهدت - إلى جانب التنظيمات الشبابية والسياسية الأخرى - بصورة من الصور للمغرب للإنصات إلى النبض العميق للقوى الصاعدة التي عليها يتأسس مستقبله، ومكنت الشبيبة من اعتناق ثقافة الأمل والمشاركة، بديلا عن ثقافة التضييل والتدجيل والياس.

لقد مضى على تأسيس لاميج أزيد من نصف قرن بحجم تاريخ المغرب المستقل وما قبله، أثبتت فيه الجمعية - وهي سليلة أفكار عريس الشهداء المهدي بن بركة - مدى استيعابها للأدوار والغايات التي تأسست من أجلها، فلم تنتقل البتة من اعتبار نفسها مجرد أسلوب لا غاية في حد ذاتها، تفسيرا لفلسفة التطوع والعطاء الصوفي التي لا تتبغى من ورائها تبجيلا ولا تقديسا، قدر ارتمائها في أتون مختلف المعارك المصيرية التي تنبعث من احتياجات المجتمع، وتهدف لخدمة أغراضه. إنها الثقافة التي ما فتئ رواد العمل الجمعوي: عبد السلام بناني، محمد الحجي، محمد بنسعيد، محمد السملالي، العربي لحلو... وقائمة طويلة من خيرة أبناء هذا الوطن، يزرعونها في الأجيال المتواترة التي شربت من رحيق مدرسة الأطر، وجربت في ميادين الأنشطة المختلفة، وتفاعلت مع الأفكار المتنوعة بالصخب الجميل حيناً، وبالتوافق المفروض حيناً آخر، بغية إرساء معالم حقيقية للديموقراطية الحققة، وللإختلاف والقبول بالآخر دونما تمييز عرقي أو لغوي أو اجتماعي أو فكري.

وبحكم طبيعته الجماعية الطوعية، والمشاركة النقائنية في نسج عطاءاته، فإن العمل الجمعوي عموما، والمساهمة الرائدة للجمعية المغربية لتربية الشبيبة فيه على الخصوص، قد ظل بعيدا عن الرأي العام إلا بنتائجه المباشرة، ومن ثم كان الالتباس الحاد في إدراك كنه الجمعية ومقاصدها، بما سمح للتأويل المجاني أن يتخذ مواقع فوق جسد الحقائق، وترك لمن شاء من

الأقلام أن يؤرخ للأراجيف على حساب الوقائع الميدانية، لا سيما بعد انتفاء الذاكرة الشفاهية بموت الرعيل الأول أو صمت من بقي منه على قيد الحياة. والسبب في ذلك كون الجمعيات، ومن بينهم جمعيتنا، كانت تؤرخ لعملها بالعرق والصمود والممانعة، ولم تكن تضع في الحسبان العمق التربوي والثقافي والتاريخي للتدوين وللتأريخ المكتوب، والذي نعتقد أنه جزء لا يتجزأ من الخدمة الطوعية التي تقدمها لفائدة الشبيبة المغربية، بما تبسط بين أيديها من تجارب، وما تمنحه لها من استخلاص لنتائج قد تفيد الدارس والباحث والمهتم من معرفة التطورات الاجتماعية التي عرفها الحقل الجمعي، ومدى تأثيره بالوقائع العامة للمحيط الذي يفعل فيه. إن هذا ما حاولنا إثارته قبلا في ندوة العمل الجمعي التاريخ والهوية (فبراير 2000).

والجمعية اليوم هي محظوظة، وقد زامن احتفاؤها بذكرها الخمسين، بمبادرة أختنا الدكتور حسن أميلي - في نطاق اهتمامه العميق بأرشفة وراثتها وبإبراز بعض كنوز مذكراتها المكتوبة والغميسة - إلى صياغة تاريخ شامل للجمعية بحسه الأكاديمي انطلاقا من الوثائق المركزية ذات الصبغة الوطنية، يتجاوز الكرونولوجيا الموجزة، ويعطي للجمعية بعدها الموضوعي المرتبط أشد الارتباط بالمحيط الاجتماعي والسياسي والفكري الذي تحيي فيه، مستعرضا لحظات القوة ولحظات الضعف وأسبابهما الدفينة. تاريخ نعتقد بأهميته لفروعنا وهياكلنا الراهنة في المزيد من التعرف على العمق التاريخي للجمعية، ولظروف الفعل والصمود المثالي الذي تبنته في خدمة الطفولة والشباب؛ وفي الوقت ذاته تاريخ قد يستفز الجمعيات الوطنية الأخرى للخروج عن صمتها، واستكمال التأريخ لمبادرات الشباب الجمعوية، علنا نقدم لأجيالنا الراهنة واللاحقة، وكذا للمهتمين المادة الخصبة لاستكمال الصورة العميقة للتاريخ المغربي، لمعرفة خاصياته ومبارداته وإحقاقاته وإخفاقاته.

وكلنا أمل في ألا تكون هذه المبادرة يتيمة حد الفراة داخل الجمعية، ما دام التراكم الأرشيفي موجود، ويستحق منا بدل المزيد من الجهد لتقديره مقروءا لعموم الشباب؛ فالأمة التي لا تدون تاريخها ولا تقرأه، أمة مهزوزة الهوية.

ومن شرب من مائها لحظة، فليرمها بوردة

المكتب الوطني

توطئة

هل بالمقدور صياغة رصد تاريخي متكامل للجمعية المغربية لتربية الشبيبة بعد انهيار مخزونها الشفاهي الذي كان يمثل شخص الفقيه السي محمد الحجي طيب الله ثراه؟ وهل من الممكن استنهاض تفاصيل هذا الفعل الجموعي على امتداد أزيد من نصف قرن بتشابكاته الوجدانية والثقافية والاجتماعية والسياسية في مائتي صفحة؟ وهل يمكن لأي مؤلف منتم أن يعزل نفسه تماما داخل الحيد الموضوعي، أو ينجح في دمج " التواريخ المفترضة " في تاريخ واحد؟

ثمة أسئلة التباسية عديدة شكلت كوابح معرقة لاهتمامي برصد تاريخ لاميج، منذ أن كلفني المرحومان الحجي والسملالي بإنجاز مطويات التعاريف الأولى للجمعية في خريف 1993، استنادا إلى الأرشيف والوثائق اللذين أدمنت على تبويبهما وتصنيفهما لحوالي عقد سابق من الزمن. وكانت هذه الأسئلة تدفع بي إلى الإحجام عن التفكير فيها بتحويل المهمة كلها إلى من هو أجدر بالإجابة عنها كاملة وغير منقوصة، أي الحجي.

غير أن رحيله رفقة سمييه في صيف 1998 جعلني في غفلة مني مسؤولا بشكل من الأشكال على لملمة ما فضل من ذاكرة الجمعية، ورتق أكبر قدر من تقويعها. فقد عاينت حالات كتابات الزور وزفات التدجيل التي أضحت تتهدد تراث الحركة الجمعوية، في مقابل الصمت أو اللامبالاة إزاء التصدي لذلك من طرف من تبقى من رواد العمل الجموعي، ومن طرف الجمعيات الوطنية أيضا. وقد بادرت إلى محاولة استقزاز مشاعر الرواد والمهتمين الجمعويين بضرورة المساهمة في إثراء الخزانة الجمعوية بالمونوغرافيات أو الكتب التعريفية على الأقل أثناء الندوة الفكرية المهداة إلى المرحومين " العمل الجموعي بالمغرب: التاريخ والهوية " (الرباط- فبراير 2000) التي نظمتها الجمعية.

وهذه الدعوة الموجهة إذاك إلى الآخر، كان نصلها المسنن موجهها في الحقيقة إلى الأنا الذاتية والأنا الجمعوية في نفس الوقت؛ إذ من خلال اهتمامي الأكاديمي بالتاريخ الاجتماعي، كنت أحس بأن الكتابة عن تاريخ

الحركة الجمعوية بالمغرب من خلال لاميج هي تتبع للأحداث الباطنية لتاريخ المغرب المستقل في مختلف تجلياته. فالشأن الجمعي تتبع جذوره من تربة وسطه، وينمو في فضائها كشجرة تعود حتما لتورف بظلالها على ذات الوسط، لحمها الشبيبة، وأوارها الشبيبة، ومبتغاها الشبيبة قبل كل شيء.

والأهمية المعقودة على محاولة التأريخ هذه تكمن في الإسهام المتواضع في متابعة الدفق الشبابي المعاصر، الذي تفجر بصورة ملموسة منذ وثيقة 11 يناير 1944 التي كانت تعي بأن بناء استقلال البلد وصيانتة فيما بعد لن يكون حقيقة إلا إذا حصنته بقوى المستقبل، المؤمنة بالكفاح من أجل التغيير ضد الحجر، والتخلف، والتشردم، والتخاذل، والاتكالية، والتضليل؛ إنها معركة تحريرية قوامها المواطنة التي لا يمكن أن يبينها ويصونها إلا مواطن حر، منفتح، موحد، مبادر، ومؤمن بقدرته على تحمل المسؤولية، مثلما على الصمود والمقاومة في الجهاد الأصغر المرحلي أولا، ثم في الجهاد الأكبر الاستراتيجي ثانيا.

وإذا كانت الحركة الجمعوية غنية عمليا بوقائع حركيتها الاجتماعية المتنوعة حسب رصدتها للأصداء المحيطة بها، فإن هذا الغنى سرعان ما يتوارى إلى دائرة النسيان بحكم سيادة الشفاهي على المكتوب، وضعف التراكم الوثائقي لدى أغلب الجمعيات، بصورة جعلت التاريخ المروي رهن شخصيات بعينها، يصعب معها تحفيز الباحثين والدارسين على الانكباب على تحمل مشاق التدوين والتحليل، ويجعل كل وفاة تؤثر على انهيار جدار مهم في الذاكرة الجمعية، فاسحة المجال لكتابات ابتسارية أو تزييفية، غالبا ما أقبرت الحقائق ورفعت الأراجيف إلى سماء اليقينيات المطلقة دون أن تجد من يفندها.

من هذا المنطلق، والجمعية تحثي بذكرها الذهبية من جهة، واستكمالا لرغبة أستاذي المرحوم السي محمد الحجي ثانيا، وإمعانا في استقزاز باقي الجمعيات الأصيلة، وعلى رأسها مكونات اتحاد المنظمات التربوية المغربية، رمت بهذه الكتابة أن ألقى حجرا في البركة الراكدة، من خلال تتبع المسار التاريخي للاميج باعتبارها أحد المكونات الرئيسية للمشهد الجمعي عبر تاريخه العملي، حرصت فيه على أن يكون استقراء منهجيا للجانب الوطني الشمولي من وثائقها، دونما الدخول في التفاصيل - على أهميتها - ذات الطابع المحلي، مبثرا حركيتها الداخلية لحظات الانفراج

والتأزم، ومنتهبها إلى علاقة ذلك بانعكاسات المحيط العام على مستويات عملها التربوي والثقافي والاجتماعي والتكويني، وراصدا درجة هضمها يسرا أو عسرا للتأثيرات الإيديولوجية والفكرية، وكاشفا لتطور علاقتها بمؤسسات الدولة، ولا سيما الجهاز المكلف بقطاع الطفولة والشباب.

إن الأمل في أن تكون هذه الكتابة تاريخا شاملا للجمعية شرف لا أدعيه، وإنما هي رغبة متواضعة في أن أضع رهن إشارة الأجيال المتعاقبة للاميج ولباقى الفاعلين الجمعويين والمهتمين، ومن خلالهم إلى " المجتمع المدني " الذي رفعت يافطته قبل أن يخلق عمليا، متابعة تحليلية سريعة لما يناهز 1.500 محضر من محاضر اجتماعات الهياكل الوطنية للجمعية (مؤتمرات، مجالس نواب الفروع، اللجنة الإدارية، المجالس الوطنية، المكتب المركزي وكتابته). وهي محاضر لا يشك في أهميتها، وإن عرفت غيابا لتوثيقها الشمولي لسنوات ما قبل 1971 نتاج المضايقات والمصادرات التي عرفتھا الجمعية خلال فترة الاستثناء. والحقيقة أن ما تم اعتماده لا يشكل إلا نسبة لا تتجاوز 10 % من مجموع الذاكرة التوثيقية المحفوظة لدى المكتب الوطني، والتي مع الأسف لا يزال أكثر من نصفها دون تصنيف أو تبوب.

وهذا الكتاب يوزع الخمسين سنة من عمر الجمعية إلى ست مراحل تاريخية، كصيانة جزئية للذاكرة الجمعوية الخاصة، ولتنظيمات الشباب بصفة عامة، خصصنا الفصل الأول منها للحديث عن إرهاصات البداية، حيث بعد محاولة أولى سنة 1949 لتأسيس لاميج، أشرف عريس الشهداء المهدي بن بركة على التنسيق بين مجموعة الحيحي بالرباط ومجموعة عبد السلام بناني بالبيضاء في فبراير 1956 من أجل تعزيز حضور حركة الطفولة الشعبية بجمعية تربوية ثقافية تعنى بالشباب، أسفرت عن ميلاد الجمعية المغربية لتربية الشبيبة، المعروفة اختصارا بـ " لاميج " في 19 ماي 1956.

وتطرقنا في الفصل الثاني لمرحلة التأسيس وعفوان الفعل، التي عرفت فيها الجمعية اهتماما كبيرا بالحقل التربوي المخصص للأطفال، والمشاركة في تأطير المخيمات وتكوين الأطر في هذا الصدد، مع التفاتت خجولة إلى المناشط الخاصة بالشباب، التي لم تعرف زخمها الحقيقي إلا بعد المساهمة الهامة للاميج في تأطير أوراش طريق الوحدة (1957)، وصقلها لوسائل التنشيط السوسيو-ثقافي التي كانت جزءا مهما في ذلك المشروع التطوعي الفريد.

أما الفصل الثالث والذي عنوانه بـ " في ظل الاستثناء "، فخصصناه للتطرق إلى الاضطراب السياسي العام الذي عرفه المغرب عقب أزمة حزب الاستقلال أولا، ثم مع وفاة أب الأمة - جلالة المغفور له محمد الخامس -، جعل الجمعية وقد أعلنت حيادها الحزبي، تتكبد على الشأن الشبابي بما يعنيه ذلك من اهتمام متزايد بكل ما يرتبط بهذه الشريحة، تعليميا وثقافيا وتربية ودمقرطة، الأمر الذي جعلها عرضة للمضايقات والعراقيل المسترسلة، ودفعها إلى نهج مقاومة بصمود ونضال طيلة فترة الاستثناء حتى حدود 1975.

وعقبنا على هذا الفصل بـ " الانطلاقة المتجددة " التي عرفتها لاميج بعد حدث المسيرة الخضراء والانفراج النسبي العام، عرفت معه الجمعية انتعاشا جديدا لأنشطتها دون التخلي عن مواقفها، مستعيدة إشعاعها القوي، وفارضة نفسها في صلب المعادلة كصوت منافع عن مكتسبات الشبيبة دون مساومة، ولم يفرمل توجهها إلا اکتواؤها بالصراعات الإيديولوجية الناجمة عن أزمة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وانفجارها داخليا سنة 1988.

وتحليل هذه الأحداث على الفصل الخامس الذي يتطرق إلى " الأزمة التنظيمية " الناشئة جراء حدة الاختلاف والتنافر بين مكونات الجمعية، بشكل حول جهود الجمعية إلى الإنصات إلى الوضع الداخلي أكثر من استكمال أدوارها؛ فنقلصت قدرتها العملية وتراجع حجم إشعاعها، وأصبح الجهاز المركزي - بمتابعة دقيقة من المرحوم السي محمد الحجي - صاحب المبادرة الكاملة في التنظيم والتشيط والتنسيق.

وركزنا الفصل الأخير على المرحلة التي تلت رحيل المحمدين - السملالي والحجي - في صيف 1998، حيث تحولت صدمة الرحيلين لدى المكونات المتصارعة داخل الجمعية إلى حوافز من أجل تجاوز الأزمة، استعادت بها لاميج موقعها على خارطة الفعل، وإن أصبح توجهها نحو الأنشطة الاجتماعية يطرح إشكالات جديدة، تتضافر إلى الإشكالات الإيديولوجية السابقة، بما يضع الجمعية في مفترق طرق في بداية الألفية الثالثة.

د. حسن أميلي

الرباط في: أبريل 2006

1- إرماصات البحاية

(1956/1947)

ولدت التحولات العميقة التي عرفت البنيات الاجتماعية المغربية في عهد الحماية، لا سيما في الحواضر الكبرى " للمغرب النافع "، إفراسات تنظيمية حديثة تختلف جذريا من حيث الشكل عن البنيات التي ألفها المغرب التقليدي؛ إذ أدى تحسين الوضع المعيشي والصحي إلى الزيادة في الأعداد الديموغرافية لفئة الطفولة والشباب، وفجرت التوتر المتزايدة لنسب التمدرس في أوساطها وعيا متعاطما بالمحيطين الداخلي والخارجي، وتاطر ذلك سياسيا بالمجهود التعبوي المقاوم الذي انتهجته الحركة الوطنية منذ استقرار الوضع العسكري في ثلاثينات القرن العشرين مع استكمال " التهذئة " الاستعمارية أولا، ثم مع اختتام الحرب الكونية الثانية وارتقاء الحس الوطني إلى التعبير عن أمنية التحرر والانعقاد طبقا للمبادئ والأسس التي استند عليها الحلفاء في حروبهم ضد دول المحور، ومشاركة المغرب سلطات وقوات في الدفاع عن أوروبا الحرة، ومن بينها الأراضي الفرنسية.

* شبيبة عهد الحماية *

هذه الوضعية النشاط بالنسبة للواقع المغربي جعلت الطليعة المتنورة من الشباب تدرك - بدفع من الزعماء الوطنيين - أهمية المرحلة، وضرورة إعداد الطاقات الحيوية التي تختزلها الشبيبة باعتبارها عماد المستقبل وخميرة بناء الغد، للانتقال بها من دور المجتر إلى المساهم في عملية التحرير أولا، ثم إلى وضع البلد على سكة بناء الدولة العصرية بعد ذلك؛ فعلى الشبيبة تقوم مسؤولية الجهاد بمرحلتيه: الصغرى قصيرة الأمد (نيل الاستقلال)، والكبرى طويلة الأمد (بناء البلد المستقل).

إن النموذج الأول الذي قدمته طنجة الدولية وتطوان مع بروز أولى حركات العمل الجماعي رغم محدودية تأثيره، قد تأجج بصورة غير مباشرة مع نقل الحماية الفرنسية من خلال سلطات إدارة الشبيبة والرياضة أو من خلال الأندية الرياضية والثقافية والتربوية التي أسستها أوساط المعمرين لوسائل ترفيه وتكوين وتوجيه طفولتها وشبيبتها، وأطلع رجال الحركة الوطنية - وعلى رأسهم رجال التعليم في المدارس الحرة - على الأشكال التنظيمية الحديثة التي تعد المختبر الأول للانتقال بالفرد من مفهوم الرعاية إلى مفهوم المواطنة، بما تحققه من تلزيم للواجبات وصيانة للحقوق، وتداول الشأن الجماعي بكل تجرد ومسؤولية، وإقصاء للتقديس الشخصي؛ كما أبرزت من جهة ثانية أنماط التكوين والتنشئة العصرية المدعمة بأحدث المقومات البيداغوجية، بما تحمله من فوائد المقرونة بالترفيه القائمة على خدمة أسس وأهداف مدروسة سلفا، بعيدا عن الارتجالية والانفعالية والعفوية. لقد كان عليهم نقل ذلك إلى أوساط الطفولة والشباب المغربية المغيبة من اهتمامات إدارة الحماية، مع تسليحها بخيار الدفاع عن الهوية الأصلية والتشبث بروح المقاومة.

وقد سمحت إدارة الحماية في البداية بتأسيس جمعية " الاتحاد الرياضي للرباط وسلا " سنة 1932، وتم الاعتراف بها رسميا في 7 يوليو من نفس السنة؛ وعنها انبثقت في 9 مارس من السنة الموالية هيئة كشفية وضعت النواة الأولى للكشفية المغربية خاصة، وللحركة الجمعوية في المغرب الفرنسي عامة، وضمنت استمراريتها بالدعم الشرفي الذي حظيت به من لدن المغفور له محمد بن يوسف، وبالدعم العملي بإسناد رئاستها السامية إلى ولي عهده مولاي الحسن، أطلق عليها اسم " الكشفية الحسنية "؛ فكانت تلك لبنة رئيسية جعلت الشبيبة المغربية تؤمن بمقدراتها وأهليتها لمقارعة ثقافة الحماية في عقر ميدانها. وما لبثت أن سعت إلى تدعيم الوجود التنظيمي الجنيني بتأسيس حزب الشورى والاستقلال لهيئة كشفية ثانية على يد المرحوم محمود العلمي، حملت اسم " منظمة الكشفية المغربية الإسلامية "، التي لم يكتب لها الاعتراف القانوني بها إلا سنة 1949، بعد ثلاث سنوات من وجودها.

ولا يعني هذا أن إدارة الحماية قد استسلمت لمطالب الشبيبة المغربية ومن يقف وراءها من رجال الحركة الوطنية في هذا المجال، بل إنها قد استشعرت ما تمثله هذه الحركة من تهديد مباشر لمشروعها الاستعماري،

فسعت إلى عدم السماح بتأسيس الحركات الجموعية الثقافية والفنية والتربوية، اعتقادا منها بكون الأنماط الكشفية بما تتسم به من تراتبية شبه عسكرية يجعل تأثيرها غير المتحكم فيه محدودا، وهو ما ينطبق على الجمعيات الرياضية، وبدرجة أقل على التنظيمات الإسرائيلية طائفية النمط.

* أنوية أولى *

إن هذا الحظر العلني المتمسم بالمراقبة الإدارية والبوليسية لانطلاق الشبيبة المتعطشة للتعبير عن أمانيتها، لم يحل دون انبعاث أنوية قاعدية محلية داخل المدن الكبرى، تمثلت في نشوء جمعيات ونوادي مسرحية ورياضية وثقافية تلوح ظاهريا ببعدها التربوي والترفيهي الخالص، وتنشط باطنيا كمشائل خلايا وطنية مقاومة حاضنة لرغبات الانعتاق والانتصار للهوية والتاريخ المغربيين، وتحضر لمستقبلهما الحتمي؛ كما تنبش في الأعماق لتكوين المناضلين الجدد وتستقطبهم لخط المقاومة في كافة مظاهرها، بادرت معها إدارة الحماية بواسطة القواد والشيوخ والمقدمين إلى نفسها، أو على الأقل تحجيم إشعاعها في أضيق بوتقة بالضبط والمراقبة والتجسس، وحواجز التثقل والتحرك، حتى أضحت مجرد خلايا معزولة يصعب الربط بينها.

من هذا الموقف شعرت الحركة الوطنية عامة، وحزب الاستقلال على الخصوص بفضل امتداد إشعاعه في كافة ربوع الوطن، وارتباط عدد كبير من المدارس الحرة برجالاته، بالحاجة إلى تعدد وسائل مقارعة الاحتلال لا بالمواجهة السياسية فحسب، وإنما أيضا بمجاهته بأدواته الاجتماعية التنظيمية، وخاصة بتسليح الشباب بالمدارك والكفاءات والتنظيمات التي بمقدورها أن تمنح البلد القاعدة البشرية المؤهلة معرفيا وتربويا وبيداغوجيا للتصدي لحجج الحماية ومبررات وجودها، مثلما للتخضير بعد ذلك للتحديات العظيمة التي يفرضها بناء الوطن الحديث المتحرر من الأسباب التي أدت إلى انهياره سنة 1912، والمتجلية في تخلفه العام. فاحتياجات المغرب الأساسية تتطلب بناء على ذلك ضرورة إعداد الشبيبة بما يمكنها من مناهضة الواقع الاستعماري بكافة الأسلحة الثقافية والفنية والتعبيرية والتربوية، والتي لا يمكنها أن تحقق أهدافها إلا بالتحكم في أدواته التنشيطية، واعتمادها بأبعاد

ثلاثية التوجه: أولها الانتصار للهوية لمكافحة الانسلاخ، وثانيها إشاعة الثقافة العصرية لمحاربة التخلف، وثالثها التحريض والمقاومة لمواجهة الاندثار.

إن هذا ما آمن به رجال الحركة الوطنية، وعلى وجه الخصوص أحد روادهم الشباب: الشهيد المهدي بن بركة، الذي كان مقتنعا بضرورة تأهيل المغاربة للحظة القطيعة مع الاستعمار، من خلال إعدادهم لبناء مجتمع قوي بمؤسساته وبأفراده، قادر على التخلص من تخلفه، ومؤهل للرفي بوضعه إلى درجة عالية من المناعة، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أدرك ووعى جسامة المشاكل المطروحة على عاتقه، سواء على مستوى التربية والتكوين، أو على المستوى المعيشي والصحي، وبالأساس بوضعه على سكة المواطنة والديمقراطية والعدالة، التي بها يمكنه تحقيق أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كمعركة تستوجب استنهاض الطاقات والهمم، والتي لا يمكن انتشالها إلا من الشبيبة، الرأسمال الحقيقي للبلد؛ وما من وسيلة لاختبار معادنها إلا بتشجيعها على التنظيم وتجريب كفاءاتها وصلقلها في هيئات خاصة بها، تمثلها الجمعيات المدنية.



الشهيد المهدي الأب الروحي للحركة الجمعوية فجر الاستقلال

إن الحياة الجمعوية من حيث المبدأ حركة اجتماعية شبابية بامتياز، يفرزها المجتمع وفقا لحيويته وحاجته؛ وهي المقياس الذي تقاس به حيوية الشعوب، بحكم أن التنظيمات الأهلية المنبعثة من عنفوانها تشكل الوعاء

الحضاري الأنسب لخدمة مصالح أفراده المشتركة. إنها حركة ملتزمة بنبض المجتمع، منه تستمد مقوماتها وأسس بقائها واستمراريتها، وإليه تعود بنتائجها وإفرازاتها، إما بتجديد قيم ومبادئ تشكل جزءا من هويته، أو بترسيخ أفكار ومثل تصون خصوصيته، أو بالتصدي لانحرافات ومنزقات تستهدف بقاءه. إن دورها يتعاظم حسب احتياج المجتمع إليها ودرجة إنصاتها لمتطلباته وطموحاته، وحسب إخلاصها لدرجة العطاء الصوفي غير الربحي قدر إيمانها التفاضلي بمستقبل المجتمع الذي تتفاعل فيه.

إن الحياة الجموعية فوق ذا وذاك مختبر نظري-تطبيقي لوضع المعدن الإنساني الاجتماعي على المحك، فالشباب المؤطر يتعلم داخل حركته حس الإدراك الحقيقي بالواقع المعيشي، ويتلقى التأهيل الأساسي لصيانة مفهوم المواطنة بأدوارها المتكاملة في خدمة المصالح المشتركة بعيدا عن الفردانية والتربح، باعتباره يتلقن المفهوم الحقيقي للمسؤولية، والإخلاص للقيم والمبادئ والمثل العليا.

* لاميج: بوادر التأسيس *

هذه الرؤيا المتعمقة في ذهنية الرواد الشباب من رجال الحركة الوطنية وحزب الاستقلال آنذاك، واكبت سقوط " الكشفية الحسنية " في نوع من الرنابة والفتور غداة نهاية الحرب الكونية الثانية، وتردي الأوضاع العامة للشبيبة المغربية جراء اندماج المغرب في المجهود الحربي الفرنسي، الأمر الذي جعل مسألة استقطاب الشبيبة تتم عن صعوبة كبرى؛ زادها استفحالا تشدد مراقبة سلطات الحماية لتحركات الطاقات الاجتماعية الحية بأفكارها المتعارضة مع الأهداف الاستعمارية. ومن ثم كانت غاية الشهيد المهدي خلق آفاق جديدة للشبيبة أكثر سلاسة في تنظيمها، وأوسع انفتاحا على المشارب والطموحات والمواهب، مقصده في ذلك تأهيلها للانخراط الحي في المجهود الوطني الأنبي والمستقبلي. ومن ثم أضحي يجس نبض عدد من رجال التعليم الشباب المنتمين للحزب من أجل تجنيدهم في المقاومة التربوية، عبر الزج بهم في التكوينات البيداغوجية المتطورة الملقنة في التداريب التي تشرف عليها إدارة الشبيبة والرياضة.

لقد كان عليه أن يقنع تلك الصفوة أولا بكون تلك المشاركة لا تتعارض البتة مع ما أدمنوا عليه من مواقف متصادمة مع المشروع الاستعماري، موضحا بأن مقاطعة الحزب للأنشطة التي تقوم بها أو تشرف عليها إدارة الحماية لا يجب أن تشيهم عن الأخذ بأسباب التطور والتقدم الفرنسيين، وعن الاستفادة من التجارب التأهيلية في الميدان التربوي، واعتبار ذلك مندرجا في باب الإخلاص للوطنية الحقبة، بما أنهم سيكونون رسلا مكلفين بضبط وإتقان وفهم تلك التجارب وحفظ تلك المعلومات، في أفق نقلها وتبليغها للشبيبة المغربية المفتقرة إليها؛ ومن ثم تستلزم عليهم المشاركة في تداريب الحماية، والحرص على الاختلاط والاحتكاك بأفراد يخالفونهم الانتماء عنصريا وثقافيا وعقائديا (مسلمون، يهود، مسيحيون)، مؤكدا أن ذلك لن يتحقق نجاحه إلا إذا أخلصوا خلال مرحلة التدريب للمهمة التربوية بما يفرضه عليهم ذلك من التخلي المؤقت عن نزعتهم الحزبية. وقد كان على رأس ذلك الرعيل المنتدب للمشاركة في تداريب سنة 1947 المرحوم السي محمد الحياحي، الذي قلده الشهيد المهدي مسؤولية إنجاح تلك المهمة¹.

وقد تحدثت المهمة في الاستفادة الشخصية من التكوين أولا، ثم في القراءة المقارنة بين طرق الترفيه والتوجيه التقليدية والوسائل العلمية الحديثة المعتمدة فرنسيا، ختامًا بالتحكم في وسائل التنشيط والتسيير ومضامينها، ومقاربتها مع الأهداف والمرامي التي تنشدها التربية الوطنية. ومن ثم عزز هذا التدريب من تجمع الوفد المذكور في الرباط برعاية مباشرة من المهدي قصد وضع الأسس التطبيقية للمناهج المطلع عليها في أنشطة المدارس الحرة عموما، والمدرسة المحمدية على وجه الخصوص، لفائدة أطفال وشباب المدينة، مع فتح نقاشات حول المضامين الفرنسية ومدى توافقها مع الهوية والثقافة المغربيتين.

وحول هذه الأنشطة والنقاشات بدأت تتشكل نواة هيئة جمعية تربوية، أخذت دائرة أفرادها تتسع تدريجيا لتضم من حولها أطرا أخرى احتكت بتكوينها الحديث، وفرضت على المجموعة الأصلية بمبادرة من الحياحي العمل من أجل تطعيمها بتجاربه الجامعة بين التكوين الفرنسي والأهداف المغربية، كمؤشر لوضع قواعد تجربة أول تدريب مغربي لأطر

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي بتاريخ 17 يونيو 1990.

المخيمات وأنشطة الأطفال، اعتمد في جزء هام منه على تعريب المناهج ووسائل التنشيط بمساعدة بعض الفرنسيين الأحرار، وعلى رأسهم السيد تيبو (Thibault)، المسؤول عن قسم أنشطة الهواء الطلق بإدارة الشبيبة والرياضة.



محمد الح يحي في ريعان شبابه يتطلع إلى مسؤولية تربية أجيال المغرب

شجع نجاح تنظيم ذلك التدريب في سنة 1949 الح يحي ومجموعته على ضرورة الانتقال إلى مرحلة التنظيم بتأييد تلقائي من طرف الشهيد المهدي، فكانت المحاولة الأولى في الرباط لتأسيس الجمعية؛ وهي المحاولة التي عرفت الإجهاض في مهدها جراء موقف سلطات الحماية من نشأة هيئة ترتبط مكوناتها بحزب الاستقلال، وخاصة محركها الح يحي الذي كان لمفرده يثير الشبهة باعتبارها أحد " المشاغبين " في إضراب ثانوية مولاي يوسف سنة 1944. وتزامنت هذه المحاولة مع إقدام مجموعة من شبيبة الدار البيضاء من جهتها بقيادة المقاوم الرائد السي عبد السلام بناني على تشكيل هيئة جمعية تربوية ثقافية تحت اسم " الجمعية المغربية لتربية الشبيبة "، ووضعت ملفها القانوني لدى سلطات المدينة وفقا لظهير 24 ماي 1914؛ ورغم الموقف الإيجابي الذي أبداه رئيس المصلحة الفرنسي نوفيل (Nouvel) مع تحفظ على الاسم فقط، وجهت الكتابة العامة لإدارة الحماية برقية إلى سلطاتها بالدار

البيضاء في 17 نونبر 1949 تحظر فيها هذا التأسيس لنفس اعتراضها على محاولة الرباط¹.

* على محك التجربة *

لم يفلح هذا المنع في اجتثاث جذوة الحضور التربوي والثقافي لمجموعتي الرباط والدار البيضاء، حيث واجهتا - على غرار شببية الحواضر الكبرى - سياسة الإقصاء والمنع القانونيين بتنفيذ أنشطتهما وبرامجهما التربوية والثقافية المشحونة بالأمني الوطنية لا في الأندية الخاصة فقط، وإنما بالأساس في الفضاءات التي كانت توفرها المدارس الحرة، مهينة لأطرها فرصا حقيقية لصقل المدارك، مثلما للطفولة والشببية من فترات الترفيه والتكوين المعقلن والمدعم بالتحسيس السياسي. وقد كانت المدرستان المحمدية والمعطاوية بالرباط التي كان يشرف محمد الح يحي والطاهر بنعبد الخالق على إدارتيهما مجالا خصيبا لتجريب التنشيط التربوي شبه الأسبوعي، مع ما أراه من تكوين ثقافي ومعرفي حول الهوية والتاريخ المغربي والإسلامي، دونما التخلي عن التأطير والتحفيز على الاهتمام بالشأن المحلي والعربي، ولا سيما في المساهمة في مظاهر الاحتفال بعيد العرش، وتأجيج مظاهر التضامن مع القضايا العربية ووحدة المصير المشترك.

لقد زاجت مجموعة الرباط بين مسؤولية التنشيط التربوي والثقافي والرياضي، وبين مسؤولية الاستمرار في تكوين الأطر المغربية التي أنيطت بها منذ سنة 1947، وتمكنت في سنة 1951 من تنظيم تدريب مغربي عالي المستوى في منطقة الأطلس المتوسط نال تقدير إدارة الشببية والرياضة، وحظي بزيارة خاصة من لدن جلالة المغفور له محمد الخامس، الذي لمس عن كئيب الدور الذي أضحي الشباب يلعبه في ردم الهوة الفاصلة بين المجتمع المغربي وروح العصر وأدواته البيداغوجية.

¹ Aïssa Ikken : » Les organisations de jeunesse au Maroc « - ed. Al Assas - Rabat 1997 - p 60.



جلالة المغفور له محمد الخامس في زيارة خاصة لأحد تداريب الجمعية

وكان مقدرا أن تصبح هذه المبادرة تقليدا سنويا، غير أن تسارع الأحداث السياسية الجهوية والمحلية قد ركن أنشطة الترفيه والتربية إلى موقع ثانوي، مع انتفاضة الشارع المغربي وقواه الحية ضد القبضة الاستعمارية، بدءا بتداعيات اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد في دجنبر 1952، ثم مع أزمة 1953 ونفي السلطان، حيث انخرطت المجموعتان - على غرار باقي الحركات المرتبطة بالمقاومة المدنية - في استثمار كفاءتها التنظيمية في تأطير الإضرابات والمظاهرات دفاعا عن الشرعية السياسية للمغرب، وصولا إلى عودة السلطان الشرعي ونهاية عهد الحجر والحماية.

2- محفلوان الخامس

(1961/1956)

مع عودة جلالة المغفور له محمد الخامس إلى المغرب في نونبر 1955، وتأجج الحماس الوطني بوشك استعادة البلاد لاستقلالها رسميا، أضحي الاهتمام بضرورة تمكين الشبيبة المغربية من فرصها من الشروط التكوينية والتأهيلية والمعرفية القمينة بإعدادها الإعداد الجيد للاضطلاع بأدوارها في بناء المغرب الجديد، وهي المهمة التي نذر لها الشهيد المهدي جزءا أساسيا من وقته وتفكيره، وأولاهها رعاية وعناية خاصتين. فحاجة الشباب إلى المعرفة والإطلاع والوعي بالواقع خارج المنظومة التعليمية المقننة كانت متعاضمة، وتستدعي مسابقة الزمن الضائع، لا سيما وأن المؤسسة الفرنسية السابقة لم تدمج إلا عددا محدودا من شبيبة الحواضر، ووفق منظور يتماشى وأهداف الغاية الاستعمارية.

ومن ثم، كان من اللازم تعبئة طاقة هذه العناصر الحيوية المعطلة والمتسمة دوما بعنفوانها وقابليتها للعطاء، شرط كشف مواهبها وصقلها وسكبها في مختلف مجالات الإبداع والتنشيط والتسيير، من الرسم إلى المسرح، ومن الموسيقى إلى الإنشاد، ومن الرياضة إلى التجوال، ومن التعلم إلى المشاركة الثقافية. لقد كانت الحاجة مع مطلع الاستقلال إلى التمتع الملموس بالحرية والتعبير التلقائي عارمة ومتأججة في الصدور بعد عقود من الإقصاء والتهميش، وكانت الرغبة في حرية الاختيار والممارسة حسب الميول غير متأتية إلا بالاكتشاف والتجريب والتكوين المنظم.

* حركية شبيبة فجر الاستقلال *

لقد كان الاحتياج إلى التنظيم الجماعي معبرا عن بزوغ حيوية أمة صاعدة، وبالأساس في أوساط الفئات الشعبية والفقيرة التي لم تتح لها لا

ظروف الاحتلال ولا إمكاناتها المادية فرصة إبراز مقدراتها ومواهبها، والإفصاح عن آمالها وطموحاتها، الأمر الذي بدت معه لحظة الاستقلال كمنفذ مشرع يتيح لها عرض خاماتها وصقلها على ضوء المقارنة مع تجارب الأقران، مثلما يسمح لها بتنمية وتطعيم ميزاتها بالاطلاع على مختلف الاجتهادات الأخرى في الداخل والخارج بفضل الأسفار والرحلات واللقاءات الشبابية.

في ظل هذه الاحتياجات الاجتماعية الجديدة التي أذكتها أشكال التنظيم والتنشيط فرنسية النموذج، برز الاهتمام بالعمل الجموعي ضمن أولويات الوسائط المعتمد عليها في وضع المغرب على سكة الدولة العصرية، لا سيما وأن رواد المحاولات الأولى لم تخفت همته طيلة النصف الأول من الخمسينات، وحافظوا على أنوبتهم البشرية خاصة في الرباط والدار البيضاء، مؤمنين بكون إنشاء التنظيمات الجموعية يعد من أسس الوسائل الحضارية لدحض الأفكار الجاهزة عن التخلف الوراثي للمغرب، وبدرجة أساسية باعتبار العمل الجموعي أداة ناجعة لتحقيق التفاعل الاجتماعي، وتعبئة الطاقات، وبلورة الأفكار الجماعية وتداولها، وترسيخ روح المسؤولية ومبادئ المواطنة العصرية، بما تتيحه تلك التنظيمات من اختيارية في الانتماء، واعتماد على روح التطوع، وتشجيع على المبادرة البناء.

لقد أعطيت للعمل الجموعي صورة تجعل منه إطارا للتربية والتكوين الميدانيين لا يقل أهمية عن أدوار الأسرة والمدرسة، بل ويتكامل معها في بناء الشخصية الحرة المستقلة والمسؤولة. فهو فضاء تربوي اجتماعي متميز، ورافد أساسي لتنشئة الأجيال، يتيح للنشء، طفلا ويافعا وشابا، مجالا أوسع لتجريب إمكاناته بحرية مسؤولة بفضل مرونته وافتقاده النظري لأية سلطة تقليدية مجسدة، بما يسمح للذات الفردية من تربية على الخلق والإبداع والالتزام بالروح الجماعية دونما تبعية ولا تسلط. وقدر للمنظمات المؤسسة في هذه الفترة أن تلعب دورا بليغا في صيانة الشخصية الوطنية، وكانت هذه التنشئة أساسية، وكان هذا التهيؤ الثقافي يستمد عنفوانه من مرحلة الدخول في

مقارعة المحتل مقارعة مادية، وكان من الضروري الشروع في هذه الثورة الثقافية حتى يظل الشباب مرتبطا بهويته ومستعدا للذود عنها¹.
 لقد سعى الشهيد المهدي شخصيا إلى ترجمة هذه الأفكار والمشاريع في شكل تنظيمات جموعية شجعها على التأسيس الفعلي منذ الشهور الأولى لسنة 1956، دافعا بكل منها إلى التقيد بنوع من التخصص الموازي لفئات الطفولة والشبيبة حسب احتياجاتها المختلفة؛ فتحت إشرافه تأسست " حركة الطفولة الشعبية " (ح. ط. ش.) في شهر يناير، وقدر لها أن تعنى بالمجال التربوي الخاص بالفئة العمرية ما دون 16 سنة؛ فيما سعى في الفترة ذاتها إلى التنسيق بين مجموعة الحيحي في الرباط ومجموعة عبد السلام بناني في الدار البيضاء، مستفيدا من انتماء قياديينها معا إلى حزب الاستقلال، بغية تأسيس جمعية تعنى بفئة الشباب الذي يتعدى عمره 16 سنة، كان يعول عليها كثيرا في تعبئتهم وتأهيلهم وإعدادهم لمعارك المستقبل القريب التي لا يمكن ربحها إلا بالاعتماد على طاقاتهم الحيوية، كعنصر كان يعتبره ضروريا لأي تغيير حقيقي. ومن ثم كان يرى في الجمعية المنتظرة إلى جانب حركة الطفولة الشعبية، هيتين متكاملتين للعب دور الخزان والسندان الذي ستصل عليه المواهب المغربية الجديدة.

* ميلاد الجمعية المغربية لتربية الشبيبة *

كان الشهيد المهدي - حسب الحيحي - يراهن في البداية مع المرحوم عبد الكريم الفلوس على إعادة بث الروح والحيوية في الكشفية الحسنية لتقوم بدور المصهر للشبيبة، حيث حاول دفع الحيحي ورفاقه إلى الالتحاق بتلك الهيئة، غير أن استمرار فكرة تنظيم غير كشفى ظلت متوقدة في أذهان المجموعة المذكورة، وهو ما جعل المهدي ييسر سبل التنسيق مع

¹ أنظر محمد الساسي: " تحولات العمل الجموعي بالمغرب " - في ندوة العمل الجموعي بالمغرب: التاريخ والهوية - إعداد حسن أميلي - منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة - الرباط 2004 - ص 35.

مجموعة الدار البيضاء منذ فبراير 1956¹، حيث التقى الحيحي بعبد السلام بناني وعبد اللطيف بناني ومحمد بنسعيد ليضعوا الجمعية على سكة التأسيس. وهكذا شهد يوما 18 و 19 ماي من السنة ذاتها حدث انطلاق إحدى أعرق الجمعيات الشبابية، التي تبنت الاسم الذي سبق وابتدعته مجموعة عبد السلام بناني سنة 1949 " الجمعية المغربية لتربية الشبيبة " (*l'Association Marocaine pour l'Education de la Jeunesse*)، المعروفة اختصارا برؤوس كلماتها الفرنسية " لاميج " (*l'A.M.E.J.*)، بشعارها الشبابي المتضمن لشمس فجرية، تسطع بأشعتها المشرقة على فتى وفتاة محلقين بجناحين نحو المستقبل، والكل محاطا بسنبليتي الأمل المكللتين باسم الجمعية.



تأسست في 19 ماي 1956

الشعار الخالد للجمعية المغربية لتربية الشبيبة

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي بتاريخ 17 يونيو 1990.

لقد عمل الشهيد المهدي على أن تنتسب جمعية لاميج للشبيبة الاستقلالية، ووجد قبولا من لدن أغلب المؤسسين، وتولد عن المؤتمر التأسيسي مكتب مركزي استلم عبد السلام بناني رئاسته، ينوب عنه في ذلك محمد الحيجي، فيما اضطلع محمد بنسعيد بمسؤولية الكتابة العامة؛ مع الإشارة إلى كون ذلك المكتب قد ضم في عضويته شابة لم يتجاوز عمرها 23 سنة، هي زهور بن بركة شقيقة المهدي، مسجلة بذلك أسبقية انخراط الفتاة المغربية في معركة البناء التحرري منذ وقت باكر.

كانت المبادئ التي تأسست عليها الجمعية - ولا تزال - تستند إلى قيامها على مبدأ التطوع، وعلى استقلاليتها عن الجهاز الحكومي كجمعية شبابية تربوية ثقافية تستهدف المساهمة في تنشئة الطفولة والشباب، وتؤهلها للمشاركة في خدمة الصالح العام من خلال إرشادها وتوجيهها في مختلف المجالات التربوية والفكرية والاجتماعية والبدنية، وفقا للقيم والمثل الوطنية العليا، مع احترام المشارب الحضارية والتعدد الثقافي، غايتها في ذلك فتح الأفاق أمامهم للانخراط الإيجابي، والإسهام البناء في خلق مجتمع متحرر مستشرف للغد الواعد القائم على التكامل والسلم والإخاء.

من هذا المنطلق نحتت الجمعية منذ البداية شعارها الرباعي: مبدئية - ملتزمة - تطوعية - هادفة، الشعار الذي يقيدها بالعمل على إشاعة وتعميم مفاهيم المواطنة والديمقراطية والانفتاح على المستقبل، مثلما على التصاقها الشاذ بأوسع الجماهير، ولا سيما طفولة وشبيبة الفئات الفقيرة والمعوزة المحتاجة رأسا لخدماتها، وعلى أسس العدالة والمساواة بما تؤسس له من توازن مسؤول بين الحقوق والواجبات داخلها، إن على الصعيد الأفقي (الأفراد)، أو على الصعيد العمودي (الهيكل)، باعتبار ذلك النهج العلمي التطبيقي لخلق ثقافة تقدمية ملتزمة ومناهضة لثقافة الاجترار والتقليد والانتظارية.

برزت لاميج منذ لحظة الميلاد كمدرسة اجتماعية تغطي الفراغ التربوي والثقافي الذي عانت منه شبيبة المغرب فجر الاستقلال، ولاقت آنذاك دعما لا مشروطا من كافة المكونات الفعالة داخل المجتمع، سياسيين، ومربين، ومسؤولين رسميين، ونخبة الشباب إلى جانب دعم الدولة التي راهنت على تحديث القطاع التربوي والترفيهي على ضوء تجربة إدارة الحماية السابقة.

السنوات	57-56	61-57
الرئيس	عبد السلام بناني	عبد السلام بناني
نائبه	محمد الحيحي	محمد بنسعيد
الكاتب	محمد بنسعيد	محمد الحيحي
نائبه	أحمد شاكور	أحمد شاكور
الأمين	ع. الحفيظ ملين	ع. الحفيظ ملين
نائبه	محمد رجائي	محمد رجائي
مستشار	زهور بن بركة	زهور بن بركة
مستشار	محمد ملوك	محمد ملوك
مستشار	ع. اللطيف بناني	ع. اللطيف بناني
مستشار	الطاهر بنعبد الخالق	الطاهر بنعبد الخالق
مستشار	إدريس عدنان	إدريس عدنان
مستشار	محمد بنعبد الجليل	محمد بنعبد الجليل
مستشار	محمد اليوسفي	محمد اليوسفي
مستشار	عزيز السغروشنى	عزيز السغروشنى
مستشار	محمد برگاش	محمد برگاش

المكتبان المركزيان لما قبل سنة 1961

وسمح هذا المناخ العام المساعد للجمعية بالامتداد مجالياً على المستوى الأفقي الذي كان يوفر لأنوية الشباب التي لا يقل عدد أفرادها عن 25 شاباً في مركز أو مدينة محددة حق تشكيل فرع تابع للجمعية، كما رسخ امتدادها العمودي على ضوء القراءة المتجددة للتجربة السابقة، والنقيض المتواصل للتنظيم وللأنشطة المختلفة الانتصار الأمثل للقيم والأسس التي دونتها في بنود وفصول قانونها الأساسي، ولاسيما اختبار حس المسؤولية، وتجسيد الديمقراطية الداخلية في أرقى صورها سواء في الجموع العامة لفروعها، أو في ملتقياتها ومؤتمراتها التنظيمية، حيث أضحت مشتتة لتداول التجارب والأفكار في فضاء يطبعه الحوار الديمقراطي الواعي، ويسمح بمساهمة القواعد لا في صياغة القوانين والاحتكام لها والخضوع للقرارات الملزمة للجميع فحسب، وإنما بإخضاع تجارب الأفراد والجماعات مهما كانت

درجة أو موقع المسؤولية للمحاسبة والنقد الموضوعي والذاتي، والتشجيع على المبادرة المسؤولة واحترام اختلاف الرؤى، والاحتكام إلى قاعدة اصطفاء الأفكار والقرارات حسبما يحسمه الرأي الغالب.

إن بروز الجمعية كظاهرة حضرية متمركزة داخل الحواضر انطلاقاً من المدينتين الرئيسيتين الرباط والدار البيضاء قد فرضته الشروط التعليمية والمعرفية والاجتماعية المتوفرة في هذا المجال أكثر من غيره، لكن حكمة اختيار التنظيم الوطني بما يفرضه من إشاعة للأفكار والرؤى، وتقريب بين الشباب واختلافات رغباته وطموحاته وإفراغها في قالب شبه موحد، جعل امتداد أوصال الجمعية تدريجياً نحو المدن الصغرى والمجالات القروية ينتصر على حواجز الواقع الذي خلفته المرحلة الاستعمارية، والتي كانت تجعل من هذا النوع من الحركة الشبابية معرضة للإجهاض بحكم انكشاف بذرة الطلائع المكونة لها.

السنة	التدريب التحضيرى	التدريب التكويني	تدريب المديرين	مجموع المتدربين
1956	36	---	11	47
1957	168	49	28	245
1958	254	101	09	364
1959	163	26	---	189
المجموع	621	176	48	845

الطاقم التأطيري للجمعية ما بين سنتي 1956 و1959¹

تمددت الجمعية هيكلية وفكرياً في الشمال انطلاقاً من الرباط، وفي الجنوب انطلاقاً من الدار البيضاء مستفيدة في الأصل من الإشعاع الهيكلي للحزب، وأيضاً من اعتماد إدارة الشبيبة والرياضة - التي كان عدد من قيادة الجمعية من ضمن أطرها الأولى، وعلى رأسهم المرحوم الحيحي الذي تسلم مسؤولية نائب قسم الشباب بها - على لاميح وحركة الطفولة الشعبية والشغيلة

¹ أنظر جواب الجمعية على أسئلة الكتابة العامة للجنة الدائمة للمجلس الوطني للشبيبة سنة 1959.

التعليمية كأسس فاعلة تستند عليها في ترسيخ مشاريعها وترجمة برامجها عمليا وتأطيرها بشريا. وهكذا تعددت فروع الجمعية في سلا، والقنيطرة، وسيدي قاسم، ومكناس، وفاس، والعرائش، وتازة، ووجدة، وتادلة، وبني ملال، وصفرو، والجديدة، وسيدي حجاج، وأسفي، والصويرة، ومراكش وغيرها؛ ولم تطل سنة 1959 حتى بلغ عدد الفروع النشطة 33 فرعا، من بينها 20 فرعا مهيكلًا، وبلغ عدد منخرطيهما المؤمن عليهم في تلك السنة 10.000 عضواً، من بينهم 2.000 تتجاوز أعمارهم 16 سنة¹.



السيدة زهور بن بركة أول فتاة تحظى بعضوية المكتب المركزي للجمعية

* حضور تربوي وازن *

وقد تحكم تراث المنشأ العملي في أنشطة الجمعية وخياراتها في البداية على تصورهما النظري، وبدل الانكباب على الاهتمام بتربية الشبيبة لما فوق الـ 16 سنة، اهتمت بتنظيم المخيمات الصيفية وبالاستمرار في تأطير وإقامة التداريب التربوية المرتبطة بها، مع التفاتات أسبوعية وموسمية إلى تنشيط أطفال المدارس ونزلاء الميآتم والملاجئ، من خلال القيام بالمهرجانات

¹ أنظر وثيقة التعريف بتاريخ الجمعية الصادرة سنة 1971.

والمعارض، والكرميسات المتخللة بالخرجات الترفيهية، والزيارات الميدانية للمآثر التاريخية.



الحичي يترأس حفل توزيع الجوائز على التلاميذ النابغين في الرباط

لقد كانت ترى في تلك الفترة ضرورة الاستجابة للحاجة المتعاطمة لطفولة مطلع الاستقلال إلى هذا النوع من الترفيه والتوجيه الحديثين الذي لم تكن إمكانات ح. ط. ش. وطاقاتها البشرية قادرة على تغطيتها لمفردها، خاصة وأن الجمعية لم تكن تحس في ذلك التوجه ما ينحرف بها عن مهمتها الأصلية، باعتبار أن المساهمة في تنشئة الطفولة يعد استثمارا أوليا في بناء الجيل الجديد، شبيهة المستقبل القريب. ومن ثم أضحت مخيمات الجمعية تتسم بأهميتها من حيث التأطير نظرا للتجربة، مثلما من حيث أعداد المستفيدين التي لم تكن تقل سنويا عن 5.000 مستفيد في كل موسم، أي ما كان يمثل نسبة تتراوح بين 30 و 46 % من المخيمين، لم تكن تضاهيها قوة إلح. ط. ش؛ فيما كانت لاميج تستحوذ بمفردها عما يتراوح بين 60 و 80 % من مجموع

الأطر المكونة لدى إدارة الشبيبة والرياضة، وكان عددهم في سنة 1956 بمفردها 47 متدربا، من بينهم 11 مديرا متدربا.

النسبة المئوية	مقاعد الجمعية	مجموع المخيمين	الموسم
45.05	5.406	12.000	1956
31.93	5.429	17.000	1957
46.42	7.892	17.000	1958
34.62	7.272	21.000	1959
31.38	6.904	22.000	1960
36.96	32903	89.000	المجموع

مشاركة الجمعية في مخيمات 1956-1960

إن هذا الالتصاق الشديد بأنشطة الطفولة لم يبلغ من وعي قيادة لاميج وأطرها المهمة الأصلية التي تأسست عليها الجمعية، خصوصا وأن اطلاع أعضائها على أنساق التنشيط الثقافية العصرية احتكاكا بالتجارب التطبيقية التي غرستها إدارة الشبيبة والرياضة، واستمرار ذلك غداة الاستقلال من طرف ما بقي منهم من الموظفين الفرنسيين، وعلى رأسهم السيد تيبو، كل ذلك ساهم في انبعاث حركة ثقافية فنية شبابية امتدت نواتها من فضاءات المدارس الحرة إلى الأندية ودور الشباب، متمثلة في المحاضرات الثقافية والتاريخية والقومية، وفي انبعاث الأنماط المسرحية الأولى، تبعته أنشطة جديدة شملت أندية الموسيقى والسينما وفنون الرسم وعرائس الأطفال؛ بيد أن قلة المكونين المجريين في هذه المجالات واحتياجاتها المادية غير المألوفة جعلتها محصورة في أنوية صغيرة، لم يكتب لها التأصيل الحقيقي بصورة ملموسة إلا بعد صيف 1957.

¹ أنظر محضر المؤتمر السادس المنعقد في يناير 1976.



جلالة المغفور له محمد الخامس مرفوقا بالأمير مولاي عبد الله والأميرة لالة أمينة
يستمع لشروح الحيحي حول مخيمات الجمعية صيف 1958

* طريق الوحدة النموذج *

لقد مثل صيف تلك السنة أرضية خصبة لانتشار الحركة الجمعوية في مختلف أبعدها، حيث شكلت الطاقة الشبابية وكيفية توجيهها والاستفادة من حيويتها إحدى أولويات مفجر مشروعاتها، الشهيد المهدي بن بركة، الذي كان يعول منذ البداية على مساهمة لاميح كرافعة وكمدرسة مؤهلة لدعم مجهود الشبيبة المغربية، وتلقينها المبادئ والمثل الوطنية الكفيلة بإدماجهم في المشروع النهضوي للدولة والمجتمع العصريين؛ ومن ثم كان الإصرار على تعبئة وتجنيد الشباب في فترة تتضح بالحماس الوطني قصد إشراكهم في العديد من المشاريع الوطنية في المجالات المعرفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، ولا سيما من خلال مشروعه الثوري " طريق الوحدة "

الذي احتضن أزيد من 11.000 متطوع ينتمون لمختلف المناطق والأقاليم بحواضرها وبواديها، وبتكامل بين الدولة والمجتمع اعتبارا لوحدة الغاية والهدف، ووحدة الأفكار مثلما وحدة التراب الوطني.



الح يحي يتابع إحدى اجتماعات اللجنة العليا المركزية لطريق الوحدة
برئاسة رئيس الحكومة امبارك البكاي

وكان على الجمعية ضرورة الانخراط في هذا المشروع قلبا وقالبا بفضل تجربتها التأطيرية التي اكتسبتها على مستوى التسيير الإداري والتدبير التموييني، مثلما على مستوى كفاءة قياداتها الذين كانت ثلثة منهم في أعلى مستويات اللجن الدائمة للمشروع، فكان عبد السلام بناني المندوب المفوض للأوراش والساھر الميداني على تطبيقه بكتامة، وكان محمد الح يحي كاتباً عاما بالنيابة للجنة الوطنية المركزية والمسؤول المباشر عن مكتب التطوع بالرباط، وكان محمد بنسعيد أحد المسؤولين المباشرين على سير التكوين بمدرسة الأطر بالمعمورة ومعه عبد الواحد الراضي، وكان عبد العزيز السغروشني أحد الأطر المكونة في المجالات الفنية والإبداعية، فيما كان عبد

الفتاح سباطة ضمن الطاقم المسؤول على النشاط الإعلامي والإذاعي داخل الأوراش، ناهيك عن قياديي وحدات الأوراش¹.



رئيس الجمعية عبد السلام بناني يجلس إلى يسار الشهيد المهدي في اجتماع خاص بقيادات الأوراش في يوليو 1957

إن هذه المساهمة الحيوية لأطر لاميج في اللجنة الإدارية المكلفة بتحضير مشروع الطريق، وفي مكتب التطوع لتسجيل المرشحين، وفي القيادة العليا بباكاون، وفي مدرسة المسيرين، وفي إدارة الأوراش وفي أشغال البناء ذاتها² هو ما جعل الشهيد المهدي يقول في حقها "لولا وجود الجمعية المغربية لتربية الشبيبة التي كنا نعرف ما لأطرها من تجربة وخبرة ومقدرة، لما أقدمنا على تنظيم مشروع طريق الوحدة"³.

¹ أنظر على الأخص لائحة الموشحين بالأوسمة في "طريق الوحدة - صيف 1957: تجربة رائدة في العمل الشبابي التطوعي" - إعداد ح. ميلي وآخرون - دفاتر كتابة الدولة المكلفة بالشباب رقم 1 - الرباط 2006 - ص 144-148.

² أنظر جواب الجمعية على أسئلة الكتابة العامة للجنة الدائمة للمجلس الوطني للشبيبة سنة 1959

³ أنظر التقرير العام المقدم من طرف المرحوم الحيجي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثامن في نجنير 1980.

و لم يؤثر الانخراط الإيجابي للجمعية في مشروع الطريق بعد انعقاد مؤتمرها الثاني في يونيو من تلك السنة على انشغال الجزء الهام من أطرها في الإعداد والتدبير لمخيمات الأطفال في ذلك الصيف؛ غير أنه مباشرة بعد انتهاء أورايش الطريق أضحت انعكاسات تلك التجربة النوعية ترخي بظلالها على الجمعية، منيرة لها طريق بداية تحول أنشطتها تدريجيا نحو الشبيبة، حيث قدمت محتويات الأنشطة الفنية والعروض الثقافية مناهج تكوينية وتنشيطية للحياة الجمعية الفنية ولمنخرطيها من الشباب، وشكلت المعطيات النظرية في مدرسة الأطر والأسس التطبيقية داخل الأورايش تداريب مكثفة عالية المستوى، أفادت أطر لاميح بتكوينات شملت الجوانب المعرفية وطرق تدبيرها وتسييرها وعرضها، وعززت الجوانب التنظيمية بسبل تفعيل وإحكام التدابير الإدارية والمادية، فيما وسعت الورشات الفنية بأنديتها السينمائية والموسيقية والمسرحية والتشكيلية والصحفية آفاق التجاوب مع رغبات الشباب.



الأنشطة الرياضية الاستثنائية كان لها صدى لدى شبيبة الجمعية فجر الاستقلال

ومن ثم اتضحت أمام الجمعية الخطوط العامة لكيفية تصريف مبادئها وأهدافها، وحرصت على ضمان استمراريتها بالاستفادة من التجربة الفرنسية التي لا زالت متواجدة بإدارة الشبيبة والرياضة، ومن الاطلاع المباشر على

التجارب الدولية عموماً، والفرنسية على وجه الخصوص، قصد تعميق الاستفادة والتكوين في أدوات التنشيط السوسيو ثقافي، ومكنها من تعميق توجهها وتقييم متواتر لتجربتها الناهضة ومحاولة الارتقاء بها إلى التجاوب مع احتياجات الشباب المتعطش للجديد العصري. فشكّلت تلك المناشط المختلفة أساسات لانطلاق أنشطة شبابية متصاعدة، فتحت أمام مؤطري الجمعية مجالات لتجريب مقدراتهم الجديدة المكتسبة على نطاق غير موسمي، وإن لم يرتق ذلك البتة إلى مستوى التنشيط الموجه للطفولة¹.



إحدى المخيمات الأولى للجمعية نهاية الخمسينات

وإذا كانت التحولات الناجمة عن طريق الوحدة غير قاصرة على لاميج، حيث أشرف المهدي على ميلاد حركة الأوراش بالمغرب بتأسيسه لجمعية "بناء الاستقلال" التي ضمت بين أحضانها ثلثة من أعضاء الجمعية وتكوينهم لفروع لها في مراكز تواجدهم، فإن الطاقة البشرية التي كانت تستند

¹ انظر وثيقة التعريف بتاريخ الجمعية الصادرة سنة 1975.

إليها الجمعية لم تتأثر بذلك، إذ استفادت بدورها من حماسة متطوعي الطريق في الانضمام إليها وفقا للتحفيز الذي خلقتة الطريق والتوجيه الذي تلقوه بضرورة الالتحاق بالجمعيات أو بتأسيسها¹. ولذلك وازنت الجمعية بين المنسحبين منها والمتحقين الجدد، فكانت حاضرة في صيف 1958 بقوة في مخيمات الأطفال مثلما في مشروع غابات الشباب الذي كان يهدف إلى غرس ما يقارب المليون شجرة على الصعيد الوطني، وفي دعم الحملة الوطنية لمكافحة الأمية والتربية الأساسية الموجهة للكبار.

وأمام انشغال الدولة عن تقليدها السنوي في تعبئة الشباب في مشروع وطني موحد، بادرت الجمعية سنة 1959 بالتنسيق مع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (أ. و. ط. م.) والشبيبة الديمقراطية والشبيبة العاملة بتوجيه من الشهيد المهدي إلى محاولة خلق اتحاد جمعي يعنى بالاستمرار في خلق المشاريع الوطنية وتعبئة الشباب من أجلها، أطلق عليه فيما بعد اسم "الاتحاد المغربي للشباب"، كانت من ثمراته المساهمة في مكافحة دور الصفيح، من خلال المشاركة الطوعية في بناء دور سكنية بحي تابريكت بسلا لفائدة الأسر المعوزة والفقيرة. فبدت هذه المشاريع الاجتماعية اختيارا ثوريا لمفهوم دور الشباب في بناء المجتمع، وتعبيرا عن التصميم الراسخ لدفع هذا العنصر الحيوي إلى القيام بدوره الطبيعي في محاربة الجمود والتخلف. إنه البعد الذي اكتسبته الجمعية من تجربة طريق الوحدة، إيمانا منها بلزوم الحفاظ على روح التعبئة في مواجهة القوى المعاكسة للأمانى الشعبية، والتي لم تكن تنتظر إلا الفرصة للرجوع بالوضع إلى سابق عهده².

¹ أنظر محاضرة عبد القادر الكحاك والسيد تيبو: النشاط الجماعي في الميدانين الاجتماعي والثقافي - طريق الوحدة - صيف 1957: تجربة رائدة في العمل الشبابي التطوعي - إعداد ح. ميلي وآخرون - ص 99-101.

² أثناء الاستعراض الختامي لمتطوعي طريق الوحدة في فاس عبرت القوى المحافظة عن امتعاضها مما رآته بمثابة انبعاث جيش تحرير جديد أكثر عنفوانا من جيش التحرير الأصلي الذي نجحت في إجلائه إلى الجنوب تمهيدا لتفكيته. أنظر محمد لوما: العمل الجمعي بين حماس البداية واحتمال التحولات - في ندوة العمل الجمعي بالمغرب: التاريخ والهوية - إعداد حسن أميلي - منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة - الرباط 2004 - ص 47.

* مبادرة تنظيم الحقل الشبابي *

بدا خلال هذه السنوات أن العمل الجماعي الذي نشأ في ظل الاستعمار ظرفيا ومحدودا ويغلب الطابع المقاوم على أهدافه ووسائله وحتى تنظيماته، قد جعل رجيل الحركة الجموعية وعلى رأسهم قياديو لاميج وحركة الطفولة الشعبية يضعون اللبنات العملية لتنظيم الطفولة والشباب، ويؤسسون للخطوط التنشيطية والوسائل التنفيذية العامة التي ستسير عليها الحركة الجموعية منذ فجر الاستقلال، مساهمين في تجديدها حسب الإمكانيات والحاجات.

وقد كان تصور الشبيبة الرائدة في ذلك الوقت يرمي إلى المواءمة بين اختيارات الدولة ومتطلبات الشباب الذي على أكتافه وطاقته يفترض أن ينطلق مستقبل البلد، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا بخلق القنوات المتواصلة للتشاور والحوار، تعبر خلالها الدولة عن أولوياتها ومشاريعها، ويدلي فيها الشباب من خلال منظماته الوطنية باقتراحاته وبالتصورات المناسبة لتوجيهه ومساهمته، وهو ما أفرز عقب طريق الوحدة إنشاء المجلس الأعلى للشباب في 3 غشت 1957، الذي حظيت الجمعية بعضوية لجنته الدائمة، ورعاه جلالة المغفور له محمد الخامس شخصيا، وحضر بعض جلساته.

وكان يفترض من هذا المجلس أن يضع القواعد والأسس لتنظيم الحقل الجماعي القادم بقوة، ويؤسس لثقافة التشارك والحوار، ويخلق الإطار الجماعي لخدمة الأهداف الوطنية، لا سيما وقد تعزز بصدر ظهير الحريات العامة في 15 نونبر 1958 الذي وفر الإطار التشريعي لحرية تأسيس الجمعيات¹. غير أن هذه الخطوة الرائدة عرفت تجميدا عمليا مع التطورات السياسية المضطربة التي شهدها المغرب منذ سنة 1959 مع تصدع حزب الاستقلال، قبل وأدها تماما في السنة الموالية بعيد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم.

¹ أنظر شكري ياسين: "العمل الجماعي القانوني والممارسة في أفق التعديلات" - في ندوة العمل الجماعي بالمغرب: التاريخ والهوية - إعداد حسن أميلي - منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة - الرباط 2004 - ص 59.



عبد السلام بناني ومحمد الحياحي يديران أشغال إحدى الاجتماعات

* أزمة في الأفق *

إن الأزمة الفكرية التي عرفها حزب الاستقلال لتعبر عن التحولات العميقة التي بدأت تعرفها نخبة المجتمع المغربي وطاقاته الفاعلة بعد الانتهاء من تحقيق الهدف المشترك السابق المتجلى في دحر الاستعمار، وبروز رؤى وأهداف جديدة اختلفت حولها القناعات من جهة، وطرق ووسائل تنفيذ غير موحدة من جهة ثانية. وباعتبارها فضاء مفتوحا في وجه طليعة الشباب المتعلم والمتأثر في قناعاته بالرواد الوطنيين من قادة الحزب، وبتياراته الفكرية، عرفت الجمعية بدورها اختلافا في تقييم التوجه الحديث لأنشطتها المستمدة في أغلبها من التجارب الغربية، سواء على مستوى القواعد أو على مستوى أعضاء مكتبها المركزي.

وبدأت تبرز إلى العلن وجهات النظر المختلفة بين دعاة التخفيف من حدة الانفتاح والعودة إلى المنبع المغربي الصرف، بتغليب الوازع الديني

وإعادة الاعتبار للأسلوب التربوي الأصلي الذي يحترم الخصوصيات القائمة،
 والتقليص من حدة اختلاط الجنسين وتمجيد التاريخ الحضاري للأمة؛
 وبالمقابل كانت هناك تصورات منافية لها تنتصر لروح العصر وللثقافة
 الكونية التي تولي الاهتمام الأكبر للمجتمع والفرد ولقضاياها الراهنة
 والمستقبلية، دافعها في ذلك ضرورة ترسيخ البعد الوطني بما يمثل من قيم
 الحرية والديمقراطية والتساوي الجنسي، والذي لا يمكن أن يتم إلا بالقطع مع
 المؤثرات التربوية القديمة التي يرى فيها أسس التخلف.



بعض قادة الحزب يحضرون اجتماع المكتب المركزي للجمعية في يناير 1959

إنه الاختلاف العام في شقه التربوي والفكري والسياسي، حيث شكل
 ذلك معتركا بارزا بين خريجي المدارس التقليدية ونظرائهم من خريجي
 المعاهد العصرية، الأمر الذي جعل الجمعية في مهب مخاض نجم عنه جمود
 هياكلها منذ سنة 1959 تماشيا مع استفحال تناقضات حزب الاستقلال، ودفع

بها إلى محاولة إبعاد نفسها عن حمأة ذلك التطاحن من خلال عقد مؤتمر استثنائي في السنة ذاتها، تدارست فيه أوضاعها، وسعت إلى تبيان موقعها المحايد مما تمور به الساحة السياسية، لا سيما مع تنصيبها على فك ارتباطها العضوي بالشبيبة الاستقلالية، وإبراز نفسها كهيئة شبابية غير سياسية ومستقلة¹.

¹ أنظر محضر المؤتمر الاستثنائي والثالث للجمعية المنعقد بالرباط في 2 يوليو 1961.

3- في ظل الاستثناء (1975-1961)

عايشت الجمعية مخاضها الجديد الذي أعقب فترة الحماس المشترك وفروعها تجاهد من أجل الإبقاء على جذوتها، وانشغلت بالصراع من أجل الحضور الملموس حتى على حساب وجودها القانوني، بما أن قوانينها لم تعدل لتتلاءم ونصوص ظهير الحريات العامة الصادر سنة 1958¹. غير أن الأزمة السياسية التي عرفها الحزب قد أرخت بظلالها على مسيرة لاميح، وتعددت المآخذ على ارتباط وتيرة أنشطتها بمدى الانفراج السياسي آنذاك؛ وهو الواقع الذي كان مفروضا على الجمعية جراء انحياز الجزء الأعم من مكوناتها إلى الفصيلين المتصارعين، ولكون الشباب بطموحاته وانفعالاته كان في هذا الظرف من أبرز المتحمسين لحسم الصراع إذ بحكم تفاوله بصنع المستقبل كان يعي أهمية دوره في توجيه مسيرة البلد في معارك الجهاد الأكبر وفق قناعاته. لقد كانت فترة الحماس الأولى تؤطر هذا التوجه الموحد الذي سيعرف انزياحه نحو خطين متقابلين: أحدهما رؤي فيه مهادنا لوضعية البلد وموروثاته الفئوية، وثانيهما يسعى إلى تغييرها باتجاه بديل.

* الخيار التقدمي *

وكانت الجمعية بحكم طبيعتها الشبابية مؤهلة للانقياد إلى الخيار التقدمي الذي يمثله الجناح اليساري في الحزب²، خاصة وأن أبها الروحي،

¹ أنظر محضر مؤتمر 1961.

² يندرج هذا التوجه في المنحى اليساري العام الذي تبناه الفعل الجمعي ثقافيا وتربويا ضدا عن الإحساس باستمرارية أشكال الاضطهاد والقهر التي عادت بقوة حتى بعد غياب المستعمر. أنظر الساسي - نفسه - ص 36.

الشهيد المهدي بن بركة، كان على رأسه. ومن ثم كانت التداعيات التي خلفتها حركة 25 يناير 1959 قد زرعت إسفيناً يباعد يوماً بعد آخر بين مكونات فروعها، وأدى إلى اضمحلال عدد منها، واضطراب أخرى، فيما عرفت الفروع الباقية محدودية في أنشطتها، رغم المساهمة الفعالة للجمعية في تأطير مخيمات صيفي 1959 و1960 كاستثمار ظرفي للمجهود التنظيمي المبذول في المؤتمر الاستثنائي المنعقد في أبريل من السنة الأولى، ومحاولات التوفيق الوحودية التي قامت بها بعض قيادات الجمعية وعلى رأسها الح يحي، الذي كان يؤمن بوحدة الغاية بين مسعى عبد السلام بناني إلى الإخلاص للحزب الأم، ومسعى محمد بنسعيد المدافع عن الخيار التقدمي، وحياد الشهيد المهدي الذي كان موزعاً بين وحدوية مدرسة الجمعية ومستقبلها من جهة، وبين خشيتة من سقوطها الكامل في أحضان التيار المنافس¹.

ورغم انتهاء تلك التجاذبات السياسية بميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (ا.و.ق.ش.)، استمرت الأجواء المتوترة داخل لاميج، وكان من الضروري أن تعمل على حسم خياراتها وتجديد هياكلها شبه الجامدة منذ يونيو 1958، الأمر الذي جعلها تعقد مؤتمر استثنائياً وعادياً في اللحظة ذاتها بغرفة التجارة بالرباط في 2 يوليو 1961 بحضور قياديين وفروعها من التيارين معاً، وعلى رأسهم بناني والح يحي وبنسعيد²، تمخضت عن أشغاله تزكية استقلاليتها عن أي تنظيم حزبي كما أوصى بذلك المؤتمر الاستثنائي لسنة 1959، وانتخاب جهاز مركزي جديد بالاقتراع السري جدد الثقة في أغلب القياديين³، لكن مع غلبة للتيار التقدمي الذي جعل بنسعيد يخلف بناني على رئاسة الجمعية، وكرس الح يحي ككاتب عام، فيما أدخلت مجموعة من الشباب إلى المكتب المركزي، وعلى رأسهم المرحوم السي محمد السملالي الذي اعتبر أصغر قيادي عرفته الجمعية عن عمر لا يتجاوز 22 سنة.

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 يونيو 1990.

² أنظر محضر مؤتمر 1961.

³ إلى جانب المكتب المركزي انتخب المؤتمر لجنة للمراقبة المالية مكونة من عثمان حيمي، ومحمد المزبيري، وعبد الكريم الزعري.



رئيس الجمعية الجديد ذ. محمد بن سعيد - إلى يمين ولي العهد -
في صورة ترجع إلى مدرسة تكوين الأطر

لم تدم مسألة وحدة التنظيم الجمعوي طويلا، حيث بدت بوادر الانشقاق تتضح تدريجيا في خضم مسعى حزب الاستقلال إلى خلق الإطارات التابعة له بديلا عن الأخرى المنفصلة؛ فبعد تأسيسه للاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد العام لطلبة المغرب، شجع أطر الجمعية التي حافظت على إخلاصها الحزبي على ضرورة خلق جمعية شبابية بديلة ترتبط عضويا بالشبيبة الاستقلالية لتحل محل لاميح كهيئة موازية، واتضح هذا التوجه جليا مع فتور نشاط عبد السلام بناني داخل الجمعية، وتنسيقه مع مجموعة من فعاليات الفروع، انتهى بتأسيس "جمعية التربية والتخيم" (ج. ت. ت) سنة 1962، مستوحية نفس القوانين والمبادئ والأهداف ووسائل التنشيط، ومن ثم اجتذبتها لعدد لا بأس به من الفروع والأطر والأعضاء من الجمعية الأم.

* مؤتمر التحولات *

إن خيار الاستقلالية الذي تبنته الجمعية سيجعلها مع مرور الأحداث والمواسم تؤمن بكون حيادها عن أي نشاط حزبي هو ما يتمتعها بشخصيتها واستمراريتها وقدرتها على التميز والتنوع، وإن انطبعت اختياراتها بالطابع التقدمي. فقد أوحى لها تجربتها الأولى بضرورة وضع مسافة بين القناعات الشخصية المشروعة وبين حرمة البعد الجماهيري للتنظيم، نائية بنفسها عن أي ربط مباشر مع إ. و. ق. ش، حتى في اللحظات العصبية التي تغلق فيها المقرات والقاعات العمومية في وجهها، أو تقصر عنها ذات اليد¹.

ورغم هذا الخيار، فإن انتصارها المعلن للمبادئ والأفكار التقدمية على المستوى الفكري والتربوي، مع ما يستدعيه ذلك من إبداء آراء ومواقف تتعارض وسياسة المخزن في قطاع الطفولة والشباب وفي المجال الثقافي على الأقل، جعل السلطات الرسمية تأخذ ذلك الحياد على محمل الريبة، وتحول ذلك مع ثبات مواقف الجمعية إلى يقين²، وصنفتها من ثم كجمعية تابعة للحزب الجديد، وتعاملت معها ومع أعضائها والمتعاطفين معها على هذا الأساس، مستدلة في ذلك بانتماء العديد من قياداتها وكوادرها إليه.

وانطلاقاً من ذلك، جر هذا الموقف على الجمعية ورجالاتها ضغوطاً ومتابعات وتضييقات جلى منذ سنة 1961 التي شهدت الإضراب العام في شهر دجنبر، كان من تداعياته طرد عدد من أعضاء الجمعية من سلك الوظيفة العمومية، وعلى رأسهم المرحوم الح يحي - أول مواطن مغربي قاضى الدولة بناء على طردها التعسفي -، فيما تعرض آخرون منهم للتعتيل التعسفي أو للتجميد الوظيفي، ناهيك عن المنع غير المباشر الذي تعرضت له أنشطة الفروع؛ وهي ظروف عانت منها باقي الهيئات الجمعوية الأخرى التي كان للمهدي يد في ميلادها، ح. ط. ش، والجامعة المغربية لأموي الشباب (ج. م. م. ش)، وأ. و. ط. م؛ فكل لقاء أو نشاط أو اجتماع لفرع أو هيئة من هاته الهيئات كان يقرأ من منظور السلطات الحكومية عموماً، والجهاز المكلف

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 يونيو 1990.

² أنظر الساسي - نفسه - ص 35.

بقطاع الطفولة والشباب بمنظور أمني، ولا يرى فيه إلا تصريفا مباشرا لمواقف المعارضة الاتحادية¹.

إن هذا الصخب السياسي المثار حول الجمعية قد ركن أدوارها وأنشطتها منذ تلك اللحظة بعيدا عن الإقرار بالتفسير الحقيقي لفعالها، ولإسهامها في التعبير عما يعتمل داخل الأوساط الاجتماعية التي ينحدر منها منخرطوها والمستفيدون من برامجها، لا سيما وأنها بحكم طبيعتها المنفتحة على الشباب كانت مصهرا محليا ووطنيا للطموحات والأحلام المعبر عنها بعد إخضاعها لسندان القراءة الواقعية والممكنة من خلال أسلوبها البيداغوجي والتعبوي، وتطبيقها الميداني للأفكار بالشكل الذي يتيح لها الانتشار في العمق دون ضجيج. لقد كانت تقدم نفسها بذلك كمدرسة لصياغة المناضلات الاجتماعية الطوعي القادر على الصمود، قبل انتقاله المستقبلي إلى فضاءات الممارسة الوظيفية أو الثقافية أو السياسية، وبقيود مبدئية تقلل من عثرات سقوطه في فخ التخاذل أو اللامبالاة أو الانتهازية.

إن الجمعية لم تشأ في العمق ذلك التغيير عفويا، وإنما كانت تقدم نفسها كتعبير اجتماعي حقيقي عن إحساس الشباب بصدمة الخيبة بعد انقشاع حماس السنوات الأولى للاستقلال، وسلبية التحولات التي سبق للمهدي أن نبه إلى خطورتها في محاضراته الملقاة في طريق الوحدة². ووفقا لذلك عكفت منذ 1962 على القيام بقراءة نقدية لتجربتها، وعلى مدى موامتها للمستجدات الفكرية والاجتماعية قصد تحديد أولوياتها ومسؤولياتها الجديدة، وخلصت إلى ضرورة تحويل أنشطتها التي يغلب عليها الطابع التربوي الخاص بالطفولة والمخيمات، والتي سجنبتها خارج المهمة التي نذرت نفسها لها³، والمتمثلة في الاهتمام بالشبيبة وتوعيتها وتعبئتها للمساهمة في مواجهة احتياجات المجتمع وخدمته. لقد اتخذت عن قناعة توجهها الجديد في فترة اشرأبت فيها ملامح أزمة عامة مع بداية بروز إشكالية الحرية والديموقراطية، وانفلات مشاكل التثقيف والتعليم التي ما لبثت أن انفجر تضخمها في أحداث 2 مارس 1965⁴.

¹ انظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس في 27 فبراير 1971.

² انظر محاضرة الشهيد المهدي: "مهامنا في المرحلة الراهنة" - حسن أميلي وآخرون: "طريق الوحدة - صيف 1957" - دفاتر كتابة الدولة المكلفة بالشباب رقم 1 - الرباط 2006 - ص 62-65.

³ انظر محضر المؤتمر السادس - يناير 1976.

⁴ انظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس - 27 فبراير 1971.

من هذا المبدأ أضحي اهتمام لاميج بالوضع المرتبط بالشباب، ومن خلاله بالعمق المجتمعي، يجعلها ملتزمة بمتابعة ومناقشة كافة القضايا الوطنية في التعليم والحقوق والحريات والفكر والثقافة من منظور تقدمي، وبصورة لا تختلف جوهريا عما كانت تمر به الساحة من انتشار للأفكار المعارضة لأشكال التسلط الأوفقيري وللثقافة اليمينية المؤطرة للوضع¹، لا سيما وأن انحباس الساحة السياسية في مازق الاستثناء والقبضة الأمنية قد نقل مفكري ومبدعي اليسار من المقرات المحاصرة للأحزاب والهيئات السياسية والنقابية إلى الأندية ودور الشباب في إطار التجسيد العملي لمبدأ المثقف العضوي.

* مغرب الشباب *

كانت الوضعية الاجتماعية العامة للشبيبة في عقد الستينات تتم عن تردي شامل، ففي بلد بلغت فيه نسبة الشباب دون 30 سنة 72 % من مجموع الساكنة، من بينهم 4 ملايين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 سنة، وكان أكثر من 90 % من الساكنة يقل دخله السنوي عن 500 درهم، وارتفعت نسبة البطالة إلى 750 ألفا، ثلثاها من الشباب أقل من 35 سنة؛ في فترة عرف فيها التمدرس - رغم محدوديته - اطرادا انتقل معه عدد المتدربين إلى 1.200². ومن هذه المعطيات بخصوصياتها وطموحاتها وخيبتها كانت الجمعية تمتع مكوناتها، وكانت وعاء يحتضن مطالبها التغييرية، ويحولها إلى طاقة معطاءة حقيقية باعتبار الشبيبة هي المعنية مباشرة بأمر المستقبل القريب. ومن ثم كان الأمر هنا يتعلق بالتجاوب مع الرغبات الحيوية للشباب المرتبطة بالتربية الفورية على المستوى الفكري والاجتماعي والمعيشي، التي عليها تقوم انطلاقة التقدم؛ إنها - على حد وصف الحبابي - حاجيات التقدم الموضوعية³.

¹ أنظر الوثيقة التعريفية بتاريخ الجمعية الصادرة سنة 1971.

² أنظر محمد الحبابي: "شبيبتنا المغربية في أفق الثمانينات" - دار النشر المغربية - البيضاء 1971 - صص 33 وما يليها.

³ نفسه - ص 102.



الاطلاع على تجارب الآخرين شكل أحد الأهتمامات
الرئيسية للجمعية في مجال تكوين الطاقات

اتضح قيام أهداف الجمعية على الإقرار بحقوق الشباب وحيويتهم داخل مجتمع تواق إلى التطور، وأحقيتهم بالجهر بالتصور المجتمعي الذي ينشدونه، وعلى حريتهم في تطبيق عمل تربوي وثقافي لفائدة العموم يخدم ذلك التصور. وهذه التجربة الجماعية داخل لاميح كانت تتيح لكل فرد قياس قدراته، وتمنح له فرصة النقاش والتلاقح مع تجارب الآخر في جو ديمقراطي نموذجي ساهم الكل في تأثيثه انطلاقاً من القاعدة الفرعية إلى قمة المؤتمر، بما أن الكل يتلقن ويشارك، ويتعلم ويؤطر، وينتقد ويقترح، ويطبق ويقرر، ويعمل ويقيم، ويبني ويقاوم في إطار جماعي مسؤول مسيح بنبذ الفردانية والتراتبية، وينتصر للصالح العام قبل كل شيء. إنها الأسس التي تترجم تطوير حس المسؤولية والتعبئة والمشاركة الإيجابية في ترسيخ قيم المواطنة

ن
بة
لا
مة
ن
ي
ية

ن
ع
نر
بة
ها
00
ت
ي
بل
ب
في
دم

والصمود في وجه الاستبداد والانحراف، والانتصار للمبادئ المثلى¹. ومن ثم بدأت لاميج تخلق لنفسها هيئة مدرسة مفتوحة تنتلمذ فيها الأطر المستقبلية، وهي أطر بلا شك ستتخرط أجيالا بعد أخرى في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والإدارية، بحيث تكاد لا تخلو مؤسسة كيفما كان نوعها من وجود شخص بها على الأقل انخرط أو تكون أو استفاد من أنشطة لاميج.

إن خطورة الفعل التوعوي الذي لعبته الجمعية والهيئات الشبابية التقدمية، وإبقاءها على جذوة الحماس كان ينذر بإفشال القبضة الأمنية التي انتهجتها السلطات القائمة، الأمر الذي جر هذه الأخيرة إلى محاولة خلق هذا المد وتسييجها، أولا بمجابهة امتداد الجمعيات الوطنية بخلق جمعيات الآباء للمساهمة في ضبط التلاميذ، ثم بتشجيع بروز جمعيات قداماء التلاميذ كنسخة أولى لما سيعرف فيما بعد بجمعيات الأنهار والسهول، مثلما بيعث الجمعيات الدينية والمواسمية والصوفية لمقارعة الفكر التقدمي²؛ ولكن أساسا بالتضييق المباشر لا سيما داخل مؤسسات دور الشباب، بدءا بالإجراءات الإدارية التعسفية مع ما يستتبعها من ترهيب نفسي ومادي إلى المتابعات والاعتقالات والتوقيلات التعسفية، وهو ما جعل حرارة الجمعية تضطرب علوا وانخفاضا حسب صمود الفروع أمام ردود أفعال السلطة³، وكان ذلك يؤدي أحيانا إلى ترهل التنظيم أو جموديته بحكم انحباس قنوات التطوير والتجديد، ولاسيما عدم انتظام عقد المؤتمرات⁴. ولم يؤد هذا الاضطراب إلا إلى تأصيل الاختيارات السابقة، والتي نجمت عن تقييم مشابه لأوضاع مرشحة للتطور سلبا، إذ زكى المؤتمر الرابع المنعقد في 13-15 يناير 1967 نتائج المؤتمر الثالث، وأعطاه صيغة قانونية مع تدقيق في الأهداف والبرامج التي التزمت

¹ كان مفهوم المواطنة آنذاك يمتح مقوماته من البعد السياسي الشامل. أنظر إبراهيم أعراب: العمل الجموعي وثقافة المواطنة - في " ندوة العمل الجموعي بالمغرب التاريخ والهوية " - إعداد حسن أميلي - منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة - الرباط 2004 - ص 80.

² أنظر الساسي - نفسه - ص 36-37.

³ لمولجهة حالة الجمود التي تعرضت لها فروع الجمعية وقيادتها المركزية، اضطرت الجمعية إلى عقد " مؤتمر استثنائي " في 10-11 دجنبر 1966 للاستعداد لعقد المؤتمر الرابع. أنظر محضر المؤتمر الرابع - يناير 1967.

⁴ لم ينعقد المؤتمر الرابع المقرر أصلا في سنة 1963 إلا بعد ذلك بربع سنوات أخرى (1967)، في حين انعقد المؤتمر الخامس سنة 1971 متأخرا بستين عن آخر موعد اتفق عليه.

بها الجمعية على الصعيدين الوطني والمحلي¹، وسعت إلى محاولة تنظيم وتوحيد أنشطتها وتمتين سبل التنسيق والتكامل.

إن تفاوت أنشطة الفروع النشيطة آنذاك في مدن وجدة، وفاس، ومكناس، وأزرو، وصفرو، والقنيطرة، وسلا، والرباط، والبيضاء، والجديدة، وسمطات، وخريبكة، وبني ملال، وقصبة تادلة، ومراكش، وأسفي، تبعاً لمكوناتها البشرية ومدى تفاعلها مع محيطها الاجتماعي، ودرجة هامش الحرية الذي تتمتع به، قد جعل لاميح تنحو نحو تجميع الجهود والتقريب بين التجارب التنظيمية والتنشيطية بالتشجيع على التنسيق الإقليمي بين الفروع، اتضحت معالمه الأولى منذ سنة 1969 حسب محاور الرباط والبيضاء وفاس ومراكش، خاصة مع إدراك الأجهزة المركزية صعوبة انتظام التواصل جراء التضيق الممارس من طرف السلطة، وضغوطها المستمرة على أعضاء المكتب المركزي.



المسرح أحد الاهتمامات الإبداعية التي اهتم بها شباب الجمعية

¹ انظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس - 27 يناير 1971.

ومن ثم بادرت إلى استحداث لجن مركزية تهتم بتوجيه أنشطة الفروع وتحدد الأولويات التشغيلية المطلوبة، تمثلت في لجنة المخيمات ولجنة العمل الاجتماعي ولجنة الأسفار والرحلات¹، أسندت مسؤوليتها إلى الفروع النشيطة. غير أن فعالية هذه اللجن ظلت متفاوتة وظرفية بحكم ارتباطها بمبادرات شخصية أكثر منها جماعية، في إطار المنحى التطوعي المعتمد الذي يجعل القدرة على الحفاظ على كفاءاتها التسييرية رهين صمودها في وجه الضغوط الأمنية، ومن ورائها الانجذاب إلى تنظيمات شبابية أو سياسية أكثر حماية، ناهيك عن الانتقالات الوظيفية أو العلمية.

وقد سعت لاميج ألا يقتصر عملها على مجالها الحضري التقليدي، حيث بادرت استلهاها لطريق الوحدة وما أفرزته من فعاليات طليعية في المجال القروي وشبه القروي إلى محاولة مد إشعاعها إليها، غير أن القبضة الحديدية المتحكمة آنذاك في الشأن العام جعلت هذا المجال مسيجا بصورة تصاعدية منذ 1961، وحالت دون بلوغ امتداد الفكر المواطني ليس أمام الجمعيات فقط، وإنما في وجه أي شكل من أشكال التنظيم المدني الذي قد يخلق إرهابات لسلطات فكرية جديدة على حساب سيادة السلطات التقليدية القائمة. وحتى المبادرات التي نمت في غفلة من المخزن في بعض المراكز سرعان ما امتدت يده إليها بالنسف والتدمير (سيدي سليمان، سيدي حجاج، بنسليمان، سيدي يحيى الغرب، الفقيه بنصالح، القصيبية..).

* أولوية التكوين والتأهيل *

اقتنعت لاميج - ترسيخا للتحويلات التي فرضها مؤتمر 1961 - بضرورة مواكبة ذلك بتسليح مسيرتها ومنشطها بسياسة تكوينية تتجدد باستمرار وفقا للمتغيرات الثقافية والفكرية، وباعتبارها أصلا مدرسة مفتوحة تتجاوب مع الرغبات المتواصلة لمكونات الفروع التي تتغير تركيبتها بصفة مسترسلة. وكان ذلك إيذانا بانطلاق حلقات "تدريب مسيري الفروع"، التي تتجاوز المستويات المغلقة للتدريب التي تشرف عليها وزارة الشبيبة

¹ انظر محضر المؤتمر السادس - يناير 1976.

والرياضة القاصرة على مرشدي المخيمات الصيفية، والتي لم تعد نظريا تحتل المقام الأول في برامج وأنشطة الجمعية¹.

وعدت هذه التدريبات المستحدثة بحق حلقات للتكوين والتوجيه المستمرين للشباب انطلاقا من ربيع 1962 وحتى يومنا هذا، وكانت تقضي إلى تجديد المناهج التربوية والثقافية والتنظيمية، وتقديم نفسها كمختبرات لتبادل التجارب وللاحتكاك المباشر بين شبيبة مختلف الأقاليم. وقد أثبتت الدور الطليعي للشباب الذي لا يمكن أن يتم إلا بالتأهيل وإتقان وسائل الإدراك والتدخل الاجتماعيين، أحيانا في مطارحتها للتحديات المطروحة على الفروع، وأحيانا أخرى بالتطرق إلى مواضيع فكرية عامة من قبيل " مفهوم التنشيط الثقافي وآلياته التطبيقية " (1968)، أو " مفهوم التربية الحديثة " (1969)، أو موضوع " دور العمل الجماعي في تعبئة الشباب " (1970)². ولم يكن يحول دون مواصلة هذا التقليد الذي أضحى سنويا إلا المعوقات اللوجيستكية التي تتحكم فيها الوزارة الوصية.

ساهمت هذه المدرسة في تطبيق الجمعية لجملة من المناشط والورشات المتنوعة المختلفة كلية عن أنشطة الطفولة، خاصة وأن ورشات طريق الوحدة شكلت القاعدة المنهجية لذلك؛ كما ساهمت بداية انفتاح الشباب على المحيط الخارجي بفضل انتشار التلفاز وقاعات العرض السينمائية كعوامل مساعدة، زكته الجمعية بفتح المجال أمام استكمال التكوين برحلاتها الدراسية إلى أوربا للاطلاع على تجارب الجمعيات والتنظيمات الفرنسية على وجه الخصوص، بما أتاح ذلك لمؤطريها من فرص التقييم والمقارنة والاحتكاك بالمناهج الأكثر تقدما.

فقد نظمت لاميج في سنة 1962 فاتحة تكوينها الخارجي برحلة دراسية إلى فرنسا تعاونوا مع جمعية ليو لاكرانج (Léo La Grange)، استفاد منها عشرون من أطرها المركزية والفرعية، ولاسيما في مناقشة المواضيع المرتبطة بمشكل الهجرة. وشجعها ذلك على تكثيف اتصالاتها مع هيئات شبابية أخرى كجمعية سيميا (C.E.M.E.A) الفرنسية، وفيدرالية اليونسكو،

¹ أنظر محضر المؤتمر السادس - يناير 1976

² أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس - 27 يناير 1971

والاتحاد الفرنسي لجمعيات المخيمات الصيفية (U.F.C.V.)، ومركز التعاون الثقافي والاجتماعي (C.C.C.S.)، وفيدرالية الشبيبة الاشتراكية¹.



قياديون من الجمعية في اجتماع مع مسؤولي المنظمات الفرنسية

ولم تقصر ذلك على فرنسا، بل سعت إلى توسيع دائرة اتصالاتها إلى ألمانيا أواخر الستينات (1968-1970)، ولا سيما مع المصلحة الدولية لألمانيا الفيدرالية لتبادل الوفود واستقبال الخبراء الشباب (I.J.A.B.)، انتهاء بمساهمتهما بوفد هام في المهرجان العالمي للشباب في صوفيا سنة 1967، رغم أن هاته السنة التي واكبت نكسة يونيو قد دفعتهما - تضامنا مع الموقف العربي من الحكومات التي بدا انحيازها إلى الموقف الصهيوني - إلى التقليل من انفتاحها الدولي².

¹ وثيقة تعريف بتاريخ الجمعية صادرة يف سنة 1971.

² أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس - 27 يناير 1971 .

* قراءة ميدانية للواقع *

بمقابل الانفتاح على التجارب الأوروبية، فإن القراءة العقلانية للمجال الواقعي الذي سيحتضن تجربة أطر الجمعية ويتفاعل معها، جعلت من الأسفار والرحلات الدراسية للمناطق والأقاليم المغربية ذات أهمية قصوى، كوسيلة لتقريب الشباب من الحقائق الاجتماعية الملموسة، التي بدونها لا يمكن للعمل الجماعي أن يلعب دور المعبر الظاهري للتقلبات التي تفرزها احتياجات المجتمع الروحية والعلمية، ولا ملوفا لما يبتغيه من أماني، وما يحيط به من إكراهات¹.

ولهذا باهرت إلى تنظيم أولى " حلقات معرفة المغرب " همت في سنة 1965 مناطق الجنوب، أردفتها في السنة الموالية برحلة إلى مناطق الشمال، في أفق استكمال تلك الحلقات برحلة إلى حوض الأطلس المتوسط في صيف سنة 1967؛ وهي الحلقة التي أجهضت جراء المضايقات الأمنية التي عرفتها الرحلتان السابقتان، بحكم أن الشبيبة المشاركة لم تكن تمارس السياحة وإنما قامت باستطلاعات ميدانية على المستويات الاقتصادية والفكرية والاجتماعية، بما تحمله معها من أفكار نقدية تحررية إلى الأوساط المزارة. ولذلك تم الإجهاز على تلك الحلقات بالترهيب المعنوي والتعزيز المادي أيضا لثني عزم الجمعية عن استكمال مسح الواقع المغربي، في الوقت الذي كانت فيه هيئات أخرى تتلقى التسهيلات لتنظيم أنشطتها " غير المسيسة "².

إن الوضعية السوسيو ثقافية التي كان يعرفها مغرب الستينات قد جعل الجمعية قبلة لشريحة من الشباب المتمدرس الذي تتراوح مستوياته بين شهادة البروفية والمستوى الجامعي، المنضم إلى ذوي التجارب من رجال التعليم في الأسلاك المختلفة وبعض الموظفين، وهي فئة متتورة جابلت مرحلة الحماس فجر الاستقلال، واكتوت بالتحويلات المضطربة (أزمة حزب الاستقلال، إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، وفاة محمد الخامس، معركة الرمال، التصادم بين المخزن والمعارضة الاتحادية..)، كل ذلك ولد اهتماما فكريا

¹ أنظر حسن أميلي: " العمل الجماعي بالمغرب وإشكالية التاريخ " - في ندوة العمل الجماعي بالمغرب: التاريخ والهوية - منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة - الرباط 2004 - ص 20.

² أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس - 27 يناير 1971.

وثقافيا بالوضع الراهن، انصب على تحويل الثقافة التقليدية اللاغية لاعتبارات الفرد إلى ثقافة بمعناها الشامل سمتها التفكير والانتقاد والتحليل والابتكار، والتي ينبغي أن تنعكس نتائجها على وضعية الأفراد كمواطنين لا كرعاء¹، في سياق تصاعد الفكر الاحتجاجي الشبابي الذي شهدته مختلف الدول الديمقراطية/النموذج.



شبيبة الجمعية في زيارة دراسية لأحد المنشآت الإنتاجية

وقد ارتكز هذا النهج بصورة أساسية على خلخلة المسلمات اليقينية، وعلى إخضاع مفهوم الثقافة الشعبية للتحليل المنتج المتعارف عليه في الدول الأوروبية الرأسمالية منها والاستراكية بصورة أدق، حيث تفترض تقريب التثقيف في إطاره التوعوي والتعريفي والتعبوي من الأوساط المحتاجة إليه، ولا سيما شبيبة الأحياء الشعبية، كتكملة تلقائية أكثر مرونة من سلطة

¹ انظر عبد الرحيم بوعبيد- مقدمة كتاب "شبيبتنا المغربية.. - ص 12.

المدرسة، بغية ترسيخ المعرفة العميقة بالمحيط، وتأهيل الشباب للمساهمة فيه والرقى به إلى واقع أفضل، كما سنته العروض والمحاضرات الملقاة في طريق الوحدة. ومن هذا المنطلق بدت هذه الثقافة طليعية وغير مهادنة، وذات مبادئ اجتماعية، تنطلق من التجارب المرتبطة بالحياة، وتتوخى تنوير الطموح الجماعي باستفزاز الرغبة في التغيير الكامنة في كل فرد وجماعة بحكم التفاعل والإيمان بالمستقبل.

هكذا عرف الاهتمام بالمسألة الثقافية صدى متزايدا داخل الفروع، يتجدد كلما احتقن الوضع الاجتماعي لفهم مجريات الأمور وكيفيات التجاوز، وابتداع المنهج والأداة المناسبة لذلك²؛ خصوصا وأن الجمعية لم تكن تتبنى مشروعها الثقافي كوسيلة لاستنهاض الواقع الفكري والمساهمة في توجيهه فحسب، وإنما كانت تقدم نفسها كحصن للدفاع عن قيم الثقافة الشعبية الأصيلة، يتصدى لما تراه استلابا وغزوا فكريا تمارسه بعض البعثات الثقافية الأجنبية لإلهاء الشباب عن الارتباط بوطنه ومصلحة مجتمعه. ومن ثم كان تحديد مفهوم الثقافة الوطنية يفرض على لاميج تناوله ترابطا مع المشاكل المطروحة أمام مجتمع يسعى في نظرها إلى الخروج من قوقعة التجرر والاعتزال والتقليد، ومن التعصب لمفاهيم عاجزة عن اللحاق بروح العصر العلمية، خالصة إلى الإقرار بكون الثقافة - في نظرها - عنصر لا غنى عنه في توعية الشباب على أسس علمية موضوعية لتأهيله للمشاركة في معركة التقدم والديموقراطية¹.

وجسدت لاميج هذا التصور تجريبيا في الأنشطة المختلفة، بتأسيس الحضور الأولي للثقافة السينمائية عروضاً ومناقشة، وبجعل جوانب القراءة الفيلمية وتقنياتها لازمة في برامج تداريب مسيري الفروع؛ كما أنشئت الأنشطة الموسيقية الخاصة بتعويد الشباب على تذوق المعزوفات الكلاسيكية بمساهمة أساتذة متخصصين بما يوسع من دائرة المعارف الفنية، مثلما بتشجيع الموهوبين من الأعضاء على التعلم وعرض التجارب الشخصية في الأمسيات المنظمة داخل دور الشباب؛ في حين كانت هاته الفترة مناسبة لانبعاث النشاط المسرحي بتكوين فرق فرعية فرضت على الجمعية إقامة تداريب متخصصة في التكوين النظري والتطبيقي، مع تشجيع الفرق النشيطة على عرض

¹ أنظر الورقة الثقافية الصادرة عن المؤتمر الرابع - يناير 1967.

منتوجاتها في التظاهرات الإشعاعية. ومن جهة أخرى كان اعتماد الجانب النقدي للإنتاج الثقافي عمودا فقريا في تكوين الشباب من خلال نادي الكتاب، ولا سيما داخل الثانويات ومدارس المعلمين انسجاما مع برامج تلك المؤسسات، وبناطير من أساتذة ومحاضرين من داخل الجمعية وخارجها.

* معركة المواطنة والديموقراطية *

وبما أن الجمعية كانت ترى أن التكوين يتطلب تأهيلا للمقدرات في التفكير والملاحظة والإرادة والتحليل التي عليها تقوم التطور العام، وأن المحرك الرئيسي للتنمية ينبغي بدرجة قصوى على التوجيه والتكوين المعقلن لهذه الطاقة الرأسمال الحقيقي للمغرب، تمثلت غايتها في المساهمة في صياغة العنصر الحر المسؤول فعليا على سير أموره وتوجيهها صوب المستقبل، وهو ما لا يمكن بلوغه إلا بالاعتراف بحقوقه كمواطن موفور الكرامة. ومن ثم أضحت التوعية النظرية مرادفة للتأهيل التطبيقي عن طريق الندوات والمحاضرات التي انصبت على محاور تهم مواضيع الثقافة والتنمية الاقتصادية، ومسألة التعليم في العالم الثالث، ودور الثقافة العلمية في المجتمعات المتخلفة، وإشكالية تحرير المرأة، ومشاكل المراهقة وخصوصياتها، ووضعية الشباب المغربي، وعلاقة المواطنة بالديموقراطية¹.

وقد وجدت في تطبيق تصور هذا تجاوبا كبيرا من لدن المفكرين والمبدعين التقدميين والشباب في الأنشطة الفرعية والملتقيات الوطنية، لا سيما مع انحباس آفاق الحرية في مغرب الاستثناء، جعلها تستثمر ذلك وفق الأهداف الداعية إلى ثقافة وتربية بديلين تستقيان أسسهما من تيار ثقافة الواقع، حتى وصمت بفعل توجهها هذا بكونها لا تعدو أن تكون منبرا سياسيا يتخفى وراء الاستقلالية للتمويه على أهداف قوى التغيير.

وتوضح هذه الصورة الانتقال التدريجي للجمعية صوب النشاط المستمر الموجه إلى الشبيبة، وهو الانتقال الذي لم تقلح في الحسم فيه بصفة قطعية، بما أن القواعد البشرية للفروع تتألف غالبيتها من الفئة العمرية 16-

¹ أنظر الورقة الثقافية الصادرة عن المؤتمر الرابع - يناير 1967.

19 سنة، وهي فئة تتميز بجبنية الاهتمام بالمسألة الثقافية نظرية الطابع، بمقابل استهوائها بالتجريب والتطبيق كوسائل يوفرها العمل مع الطفولة (أناشيد، ألعاب، رقصات، معامل تربية، عرائس، ترفيه..)؛ ومن ثم كانت مواقفها مفرملة للتوجه الجديد، فالتقت موضوعيا مع الشروط الضاغطة المفروضة من طرف الوزارة الوصية التي كانت تربط مساعداتها من المنح ومراكز الاستقبال بمشاركة الجمعية في ميدان التخيم، لما تشكل تلك المشاركة من مساهمة في تغطية للخصائص التأطيري العام، ولتوسيع دائرة المقاعد، مثلما لضمان استغلال المخيمات لتجهيزات المطبخ المملوكة للجمعية.



المخيمات جزء حيوي في العمل التطوعي لأعضاء الجمعية

أجبر هذا الموقف الجمعية على الرضوخ لاهتمامات منخرطيها، وعلى مواصلة تأطير التداريب وتنظيم المخيمات، في فترة شهدت تزايد نمو أعداد الطفولة المغربية بمقابل التدهور المتواصل لبنيات المراكز بفعل السياسة الارتجالية للجهاز الوصي التي كانت ترى فيها الجمعية انحرافا

صارخا عن الأهداف المرسومة قبل 1960، خاصة مع انفراد الوزارة بالقرارات دون استشارة الجمعيات المعنية، وإقدامها في أواسط الستينات على تقليص مرحلة التخييم من 21 يوما إلى 18 ثم إلى 15 فقط، وتخفيض منحة التغذية الفردية اليومية من 150 فرنك إلى 100 لقاء مساهمة المستفيدين أو الجمعيات بالمبلغ المتبقى؛ ومن ثم كان الإحساس بأن الأمر يستهدف حرمان الطفولة المعوزة والفقيرة من حق التخييم، مما ينسف العملية التربوية من أساسها. وقد حاولت الجمعية التصدي لتلك السياسة انطلاقا من شعورها بمسؤولية الدفاع عن حق الطفولة سواء بمذكراتها الكتابية أو بالاتصالات المباشرة بالمسؤولين، وانتهاء بمقاطعة مواسم التخييم سنوات 1967، و1969 و1970، مع مشاركة رمزية في مخيمات صيف 1968، وهو الموقف الذي لم تشاطرها إياه في بعض المواسم إلا ح. ط. ش، قبل أن تنضم إليهما جمعيات أخرى في سنة 1970¹.

* الوزارة والجمعية: صدام الخيارات *

إن تقييمها السلبي لمخيمات الطفولة قد جعلها تسعى إلى محاولة التوجه صوب مجال الياfecين كأعداد قبلي لشبيبة الغد القريب؛ وهو الاختيار الذي حققت فيه تجربتين نموذجيتين في صيفي 1961 و1965، انبنت محاورهما على التوجيه الثقافي الأولي، وعلى الاستطلاعات الدراسية والورشات الفنية والتقنية. وقد حرصت الجمعية على مواصلة هذا الخيار لا سيما خلال مواسم مقاطعة المخيمات رغم الاعتراضات التي كانت تبديها الوزارة الوصية، وتمكنت في سنة 1970 من التنسيق مع ح. ط. ش. وجمعية الأوراش المغربية للشباب (أ. م. ش.) وج. م. م. ش. لتقديم مشروع مخيم لليافعين تشارك فيه أيضا هيئات شبابية فرنسية، تتوزع محاوره على شق معرفي (محاضرات، ندوات، استطلاعات دراسية واجتماعية)، وعلى شق عملي (ورش لإصلاح مركز التربية الأساس، وتعبيد مدخل مركز المعمورة)؛ غير أن الدلالة التاريخية والأجواء التعبوية التي تسترجع مناخ طريق الوحدة دفع الوزارة إلى

¹ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس - 27 يناير 1971.

الالتفاف عليه، واستنساخه لفائدتها بإقامة ملتقى خاص - دون الجمعيات - في ناحية تازة¹.

اصطدمت خيارات الجمعية بسياسة الجهاز الوصي التي كانت تترجم في الأصل تراجع الاهتمام الحكومي بالشأن الشبابي، فميزانية قطاع الشبيبة والرياضة لم تكن تتجاوز نسبة 0.05 % من الميزانية العامة للدولة إلا بالكاد (لم تكن توازيها ضعفا إلا ميزانية قطاع الثقافة)، كان الجانب الرياضي يستأثر لوحده بثلاثة أرباعها. ومن ثم عانت أنشطة الجمعية ولاسيما توجهها التكويني من ضعف الاعتمادات المرصودة على مستوى مراكز الاستقبال، مثلما على مستوى المنح التي كانت تتراوح خلال الستينات بين 30.000 و 40.000 درهم في السنة، وما دون ذلك بأكثر من الثلث في حال مقاطعة الجمعية للموسم التخييمي²، بشكل أثر جليا على فعاليتها التسييرية في غيبة تجديد الدماء التي يتطلبها المبدأ التطوعي غير المقيد بالاستمرارية الإجبارية. والملاحظ أن موقف الوزارة من الأنشطة الشبابية للاميج ظل سلبيا ويتصاعد موسما بعد آخر، ردا على صلابة مواقفها كلما تطلب الأمر منها التواجد في خط الدفاع على مصلحة الطفولة والشباب، وتقليص حدة التراجع عن المكتسبات السابقة. لقد كانت الوزارة تأمل اصطفااف الجمعية إلى جانبها كما كان عليه الشأن في السنوات الأولى لعهد الاستقلال، ولم تكن ترى في الاعتراض عن خياراتها خروجاً للشباب ومنظماته عن طوق الوصاية، وتنفيذا للمنهجية الديمقراطية التي اختارها العمل الجمعي في تدبير شؤونه القائمة على المساهمة الجماعية في بلورة القرار من الهياكل الفرعية صعودا إلى المؤتمرات الوطنية بصورة تخالف تماما للنهج الحكومي الذي ينعكس فيه القرار من القمة إلى القاعدة؛ ومن ثم كان أي تعارض مع الخيارات الحكومية في هذا القطاع يشتم منه الموقف السياسي الموجه من المعارضة الاتحادية، دليلها في ذلك الانتماءات الفردية لبعض قياديي الجمعية على المستوى المركزي أو الفرعي.

وأضحت تهمة " التبعية الحزبية " جاهزة للإصاق بالهيكل العام للجمعية وبأفرادها، وأصبح الانتماء إليها مرادفا للانتماء إلى إ. و. ق. ش،

¹ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس - 27 يناير 1971.

² أنظر اجتماع المكتب المركزي في 17 دجنبر 1973.

ويدرج بهذه الصيغة في ملفات السلطات الأمنية، تجندت له هذه الأخيرة بالتصنت والتجسس على الأنشطة والجموع العامة والملتقيات الثقافية والمؤتمرات الوطنية، لا سيما عقب أحداث مارس 1965؛ فأضحت الملاحظات والاستنتاجات والعراقل الإدارية والضغوط البوليسية قاسما مشتركا بين أعضاء مكاتبها فرعيا ومركزيا، وشكلت تلك المحن امتحانا إضافيا لصلابة مواقف الجمعية ونضالية أعضائها، معتبرة ذلك ضريبة تطبيقية في معركة تجسيد قيم الفكر الوطني والدفاع عن الديمقراطية، ومحكا حقيقيا لترجمة شخصية المواطن المسؤول الذي لا يساوم في سبيل إقرار حقوقه وحقوق مجتمعه.



الزيارات الاستكشافية إحدى أدوات استمرارية الجمعية خلال فترة الاستثناء

وفي مواجهة هذا الخط واصلت الوزارة سياسة الأمر الواقع، منفردة بالقرار وبأولويات البرامج والأنشطة والمشاريع دون أي التفات إلى استشارة الفاعلين، بشكل أدى إلى إحساس لاميج بتهميش المنظمات الجمعوية ومحاولة إجبارها على الدوران في فلك تكنوقراطي لا يستتبط أفكاره وتصوراته من

القراءة الواقعية لاحتياجات الشباب، ويفرض عليها التماهي معه تسخيريا مستغلا تحكمه في البنيات المادية والتمويلية¹، ولا يعدم أن يجهز على المشاريع والمقترحات المقدمة من طرفها أو مسخها على الأقل². وأضحت النظرة بذلك بين الجمعية والوزارة تؤسس لشعور مدموغ بكثير من الريبة والحذر، وبغير قليل من التصادم حينما يصل الأمر إلى الإقصاء المتعمد لتمثيلية الجمعيات في اللقاءات الدولية أو الوطنية الرئيسية³.

لقد نحتت الجمعية لنفسها شعار الصدى الحقيقي للشبيبة المتطلعة إلى أفضل الآفاق، مواصلة دورها كقوة اقتراحية أحيانا، وكقوة انتقادية معارضة أحيانا أخرى، غير مبالية بالتفسير الإيديولوجي المثار كضجيج من حولها، مؤمنة بضرورة الكفاح من أجل الأهداف والأسس التي انطلمست مع إقبار المجلس الوطني للشبيبة، الذي سبق وأن وفر الإطار التنظيمي لمساهمة الشباب وهيئاته في بناء القرارات الخاصة بالقطاع الذي يهتمهم بتصور تكاملي بين التنظيمات الشعبية والأجهزة الحكومية.

* توحيد الجسم الجموعي *

ولم يكن موقف الجمعية معزولا عن التنظيمات الجموعية الأخرى، وإن كان يبدو أكثر صرامة وتعبيرا. فشبيبة تلك الفترة قد أحست بارتجالية السياسة المتبعة في القطاع، وشكلت تنظيماتها ثلقائيا قوة ضغط عالية لا يستهان بها، تترجمت قراراتها وطموحاتها في المطالبة بالإنصات لصوت الشباب، وبسن خطط متطورة تتماشى واحتياجاتهم. وكان من المفروض أن تتلاقى هذه المواقف بصورة تدريجية لتشكيل تصور موحد، بادرت لاميح منذ البداية إلى بلورته من خلال استثمار علاقتها التوأمية مع ح. ط. ش. في

¹ أجمع أغلب الفروع في المؤتمر الرابع (يناير 1967) على المضايقات التي يقوم بها مناديب الوزارة بحرمانها من إقامة الأنشطة داخل دور الشباب.

² أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الرابع في يناير 1967.

³ احتجت الجمعية بشدة في سنة 1968 على استبدال الوزارة لممثلي الجمعيات الذين تفررت مشاركتهم في مؤتمر الشباب المنظم من طرف هيئة الأمم المتحدة بنيويورك بوفد رسمي من موظفيها.

صيح تنسيق عملية، بدءاً بإعداد مشروع التكوين المستمر للأطر الجموعية الذي تم تقديمه إلى الوزارة سنة 1967، قوبل من طرفها بالترحيب قبل أن تحوله للاقتصار على تكوين موظفيها دون أطر الجمعيات، بما في ذلك الحلقة التكوينية المنظمة في فرنسا في سنة 1969¹.

إن مبدأ الجمعية القائم على ضرورة توحيد الجهودات الجموعية قد أملت فناعته الوطنية بضرورة خلق رأي مؤثر يجر الجهاز الوصي إلى ضرورة الإنصات إلى رأي الشباب، وإشراكهم في بلورة المشاريع وفي تنفيذ المخططات على غرار ما تم العمل به سلفاً، وبما يكفل التعاون والتكامل البناء. ومن ثم كان مطلوباً على الجمعيات الانتقال من المواقف الفردية إلى تجنيد نفسها في إطار تنظيم جماعي مشترك للتعبير عن الأولويات التي تخص أنشطة الشباب وتكوينهم وتأهيلهم. وتعود بداية هذه الجهودات التنسيقية إلى سنة 1961 بمباركة من الشهيد المهدي الذي دفعها إلى التنسيق المسبق مع ح. ط. ش. و. أ. و. ط. م. والشبيبة العاملة من أجل تأسيس إطار جموعي مشترك أطلق عليه اسم "الاتحاد المغربي للشباب"، وكان يفترض أن يضم إليه حركة الشبيبة الديمقراطية والشبيبة الإسرائيلية؛ غير أن فعالية هذا التنظيم المشترك لم تدم طويلاً نتيجة فتور بعض مكوناته، وعرف اضمحلاله السريع منذ سنة 1963².

ولم يفت هذا الفشل في عضد الجمعية، وإنما أملت عليها التحديات المتعاضمة المطروحة على سير العمل الجموعي بعد 1965 ضرورة إعادة الحياة إلى الاتحاد المذكور خلال سنتي 1967 و1968، حيث تمت في هذا الصدد سلسلة من المشاورات مع الجمعيات المكونة له من أجل تحديد الأهداف المشتركة، تلخصت آنذاك في فتح قنوات حوار جدي مع الوزارة في أفق جرها إلى نفوذ الغيار عن المجلس الوطني للشبيبة، بيد أن هذه الجهودات كانت سرعان ما تصطدم بفتور باقي المكونات الأخرى³.

وكان التنسيق الذي تمتع بنوع من الحيوية لأطول مدة منذ منتصف الستينات وفي صيغ مختلفة، هو القائم ثلاثياً بين لاميح وح. ط. ش. و. ج. ت. ت، التي التقت كلها حول الأمل في إحياء المجلس الوطني كأبرز المطالب

¹ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس في 27 يناير 1971.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي بتاريخ 17 يونيو 1990.

³ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس في 27 يناير 1971.

الأساسية. وحول هذا الثلاثي كانت القاعدة تتوسع لتشمل هيئات أخرى خاصة أ.م. ش. وج. م. م. ش، وتمكنت هذه الهيئات المتحدة من إقناع الوزارة سنة 1968 بمشروع تشييد ناد خاص بحي أكدال يكون تحت تصرف الهيئات الشبابية، وهو المشروع الذي تبنته الوزارة وحولته لفائدتها ببناء مركب وقاعة سمية بالرباط¹.

* احتقان عام *

تبعاً للوضعية الاجتماعية المتسمة بالاضطراب والتوتر، والتي أبرزت الاحتقان العام من خلال الانفجارات السياسية المتجلية في الإضراب التلاميذي العام لسنة 1970، ومن بعده المحاولتان الانقلابيتان لسنتي 1971 و1972، وكهربة المناخ السياسي بالمحاكمات الكبرى، وتقليص مساحة الحريات بالقيود التي أفرغت ظهير 1958 من روحه الانفتاحية من خلال التعديلات الصادرة في 10 أبريل 1973، التي مست كافة الحقوق الأساسية، وشكلت تراجعاً خطيراً لا يتلاءم والتطور الحاصل في الحقل الشبابي². كل ذلك ما كان إلا لينعكس بسيادة الخوف والتردد، وبابتعاد الشباب عن كل ما من شأنه أن يضعهم وجها لوجه أمام الأجهزة الأمنية وأدواتها القمعية التي أصبحت مهيمنة على كافة مناحي الحياة، وأخضعتها للضبط والمراقبة والتعقب. وزاد الأمر استفحالا داخل الجمعية تأثراً بتداعيات مقاطعتها المتكررة للمخيمات في السنوات الأخيرة للسنتين، حيث لم يصب ذلك في مصلحة عدد مهم من أطرها المرتبطين بالعمل التربوي وبمواسم التخيم على وجه الخصوص، ودفعهم إلى تغيير الأجواء بحثاً عما يتلاءم ورغباتهم، لا سيما باتجاه القطاع الخاص وشبه العمومي، أو نحو الجمعيات المعنية بميدان الطفولة، وخاصة ح. ط. ش. وجمعية المواهب والتربية الاجتماعية (ج. م.

¹ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس في 27 يناير 1971.

² أنظر شكري ياسين - نفسه - ص 60.

ت. إ.) الناشئة؛ ومن ثم فقدت الفروع كفاءات مجربة أدت إلى ضعفها، وإلى تلاشي بعضها¹.

وقد تبين للجمعية مدى انجذاب أغلبية منخرطيها، ولا سيما الجدد منهم، إلى المجال التربوي، واعتماده داخل الفروع كتأهيل أول لتجذير الارتباط بها، وأن أي تخل عن فكرة التخييم يبدو كحاجز يحول دون فئة عريضة من الأعضاء المحتملين من الالتحاق بالفروع، مما يكس وضعا بشري ويمنعها من تجديد الدماء؛ علما بأن الجمعية كانت تعاني أصلا من نقصان في قاعدتها البشرية ليس كنتاج لمبدأ التطوع والاختيار الحر فحسب، وإنما أيضا لكون التضييقات الأمنية التي تعرضت لها جعلت القدرة على استقطاب الشباب تعرف كوابح عديدة².

السنوات	67-61	71-67	73-71	76-73
الرئيس	محمد بنسعيد	محمد الحجي	محمد الحجي	محمد الحجي
نائبه	أحمد شاكور	أحمد شاكور	محمد الراشدي	محمد الريح
نائبه	-----	-----	محمد الريح	محمد الراشدي
الكاتب	محمد الحجي	محمد السملالي	محمد السملالي	محمد السملالي
نائبه	محمد السملالي	الطاهر بنعبد الخالق	عبد الحق مرحبا	ع. الرزاق الدواي
نائبه	-----	-----	امحمد عاشور	امحمد عاشور
الأمين	محمد الريح	محمد العباسي	محمد العباسي	العربي لحلو
نائبه	ع. الحفيظ ملين	محمد الريح	إدريس عدنان	إدريس عدنان
مستشار	زهور بن بركة	ع. اللطيف المنوني	العربي لحلو	محمد الهراس
مستشار	عبد السلام بناني	محمد الراشدي	الطاهري	إدريس شهاب
مستشار	ع. اللطيف بناني	محمد عاشور	محمد فتاح	محمد العباسي
مستشار	الطاهر بنعبد الخالق	محمد عياد	محمد العساس	العائدي حنيلي
مستشار	ع. اللطيف ملوك	إبراهيم السولامي	إبراهيم بن بركة	-----
مستشار	فاضل الجيلالي	محمد برادة	عبد الحق مرحبا	-----
مستشار	العربي لحلو	عبد الله جلال	عبد الله جلال	-----
مستشار	إدريس عدنان	إدريس عدنان	-----	-----
مستشار	رجائي مختار حمداوي	محمد فتاح	-----	-----

المكاتب المركزية بين سنتي 1961 و1976

¹ أنظر محضر المؤتمر السادس - يناير 1976.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 11-12 دجنبر 1971.

وقد أدى الركون إلى القواعد القائمة إلى اقتصار فعاليات الفروع على أسماء بعينها، أضحت معها القوانين والأدبيات والأعراف الجموعية الأصلية تذوب في شخصها وأقوالها وأفعالها، وترتب عن ذلك تفكك الفروع بشريا وتنظيميا إلى درجة التفسخ، بشكل أجبر هياكل الجمعية على دق ناقوس الخطر خلال التجمع الدراسي المنعقد في دجنبر 1972، وعلى تدارس الإجراءات الكفيلة بتجاوز هاته الوضعية من خلال تجديد الهياكل والحرص على الانفتاح على الأفواج الجديدة من الشباب، والتفكير في المشاريع التنشيطية المراعية لمتطلبات المرحلة¹. بيد أن هذه الخطوة لم تكن كافية لإيقاف النزيف، لا سيما وأن استمرار التضيق على قيادة الجمعية، ورئيسها الحيحي على وجه الخصوص، قد جعل التواصل في بعده الأفقي والعمودي يعرف اختناقا شديدا جارا معه فروع الجمعية إلى جمود عملي طيلة الفترة الممتدة من 1972 إلى 1974، لم تفلح المحاولات الظرفية في تجاوزه².

فالتفسير الإيديولوجي لمواقف الجمعية ترسخ في ذهن السلطات الأمنية، وزادت من وثوقيته طبيعة الأنشطة الثقافية النقدية و"التحريضية" التي تشهدها الفروع والمليقات، ويوطرها العديد من مفكري وشعراء وأدباء اليسار؛ فأضحى أي اجتماع داخلي أو لقاء للجن أو حتى حلقات تداريب مسيري الفروع يقرأ على أنه مظهر يخفي في طياته عمل الخلايا الحزبية. ولذلك شددت الوزارة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970 و1972 من مراقبتها لحركية الجمعية، وفوضت لمناديبها في الأقاليم ضرورة التدقيق في البرامج المقدمة ومراقبتها وتتبعها، وحظر ما يشتم فيه سقوطا في ظهير "كل ما من شأنه". وقد جعلت هذه المضايقات الشديدة عددا من الفروع تجد نفسها خارج الاستفادة من قاعات دور الشباب³، حتى أصبح عدد الفروع القائمة سنة 1975 لا يتجاوز 15 فرعا بغض النظر عن فعالية أغلبها⁴.

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 نونبر 1972.

² أنظر محضر المؤتمر السادس - يناير 1976.

³ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 نونبر 1972.

⁴ وثيقة تعريف بتاريخ الجمعية صادرة في سنة 1971.

* تهمة جاهزة *

وواكبت الإدارة المركزية للوزارة هذه الهجمة بالضغط على المكتب المركزي بالنقليلص من الاعتمادات المرصودة للجمعية اعتبارا لتراجع خارطة فروعها القانونية ولامتدادها الجغرافي، حيث لم تكن المنحة السنوية لهذه الفترة تتعدى 40.000 درهم باستثناء سنة 1975¹، وهو ما جعل أنشط الفروع وأكبرها على الإطلاق لا يتجاوز حظه من التوزيع 1.200 درهم سنويا². ولم تكن نفوت أية فرصة لعرقلة مسار الجمعية في تنظيم ملتقياتها وتداريبها التكوينية بمختلف الذرائع والتبريرات³.

كان هذا الموقف الوزاري ينبع من موقف مخزني متكامل من حركة شبابية يعتبرها " مشاغبة " ومساهمة بشكل من الأشكال في الإخلال بالأمن العام، الشيء الذي استدعي التضيق على حريات أعضاء المكتب المركزي ومسؤولي الفروع وإخضاعهم كلما دعت الضرورة إلى الاستتطاقات البوليسية المتكررة⁴، مع منعهم من الحصول على جوازات السفر ووضعهم على لوائح الحظر من مغادرة التراب الوطني، حتى حينما يتعلق الأمر بالمشاركة في الوفود الرسمية⁵.

وما كان من هذا الاستعداد السلطوي إلا ليفرز الإحساس باستهداف مقصود، ويدفع نحو نوع من الدفاع التلقائي ضد كل ما يلغي وجود لاميج أو يقوض أركانها، حتى أضحي هذا الإحساس حالة رهابية تتعارض مع مبدأ الجمعية في كونها ملكا لعموم الشباب، بفعل الخشية من التلغيم الاستخباراتي القادر على استغلال حرية الانتماء وبساطة مقاييس الحصول على عضوية الجمعية؛ وأضحت النظرة إلى العضوية الجديدة مدموغة بالشك، وتتطلب تركية خاصة من أعضاء المكاتب الفرعية، نجمت عنها تداعيات سلبية تمثلت

¹ أنظر محضر المؤتمر السادس - يناير 1976.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 فبراير 1973.

³ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 مارس 1973.

⁴ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 31 أكتوبر 1975.

⁵ في سنة 1975 منعت السلطات سفر ممثلي الجمعية المشاركين في الوفد المغربي المتوجه إلى الجزائر لحضور اجتماع لجنة المغرب العربي للشباب في إطار الإعداد للمهرجان العربي للشباب. أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في فاتح ماي 1975.

بوضوح في جمودية قواعد الفروع وتأكلها، وفي الأبتعاد التدريجي عن الاهتمامات والاحتياجات الجديدة بمقابل الانتصار لتقليدانية الأنشطة والبرامج والمناهج¹.



الدراسات الميدانية للواقع الاجتماعي والطبيعي من أولويات أنشطة الشباب

إن الخيار الديمقراطي الذي سارت عليه الجمعية فكرة وسلوكاً، وانفتاح أبوابها في وجه كل التيارات الفكرية وطرق التربية الموجهة للتنشئة في مختلف الميادين التربوية والثقافية والاجتماعية من منظور تقدمي، قد جعل الفروع مرتعا لتعايش هذه الأفكار بما تحمله من تصورات متنوعة، تطور لدى الشباب مبادئ الحق في الاختلاف وروح التسامح والقبول بالآخر، وهي مسلمات شكلت روح الجمعية وسعت إلى إشاعتها، ومنها كانت تستمد ثراءها الحقيقي. غير أن هذه المسلمات كانت في بعض الأحيان تجعل منها أبعد عن التحصن ضد الرغبة في الاحتواء وفي تجنيد أعضائها لخدمة أهداف غير معلنة، كادت أن تؤدي بوجودها وتحولها إلى تابع ذيلي لفصيل سياسي.

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 فبراير 1972.

فعلى الرغم من إصاقتها الأولى بالدوران في فلك إ. و. ق. ش. بشكل فرض على قياديتها ومسؤولي فروعها الكفاح من أجل إبراز مبدأ الاستقلالية عن أي حزب سياسي حتى تظل منبرا مفتوحا لعموم الشباب كما قدر لها أن تكون¹. تزامن خفوت الحزب المذكور في الساحة العامة أواخر الستينات إلى بروز التوجه السياسي للعناصر الجبهوية اليسارية داخل عدد من الفروع منذ سنة 1971، واستغلالهم لفضاءات الجمعية وتجهيزاتها وأنشطتها للترويج لأفكارهم السياسية، واتهام كل رأي مخالف لهم بالممالة الرجعية مع النظام؛ الأمر الذي فجر صراعات وتوترات أدت إلى المساس باختيارات لاميج وهويتها المبدئية، وأجبر المكتب المركزي على اتخاذ قرارات مؤلمة في حق بعض الأعضاء والفروع². ورغم أن هذا الموقف الصارم قد قلص من حدة التدخل السياسي، إلا أن أواره ظل مستعرا إلى ما بعد سنة 1975³.

* في مواجهة التحديات *

وهي تجابه ثلاثة تحديات تستهدف هويتها واستمراريتها، تمثلا في الحصار الأمني من جهة، ومحاولة اختراقها حزبيا ثانيا، وتكالب ذلك مع الظروف الذاتية التي أدت بالفروع إلى شلل ملموس في فعاليتها وأنشطتها، كان على الجمعية أن تحاول استثمار النتائج التنظيمية المتمخضة عن المؤتمر الخامس المنعقد في سنة 1971 بغية تحصين ذاتها من انزلاقات غير محمودة العواقب، الأمر الذي جعلها تسعى لصب مجهوداتها في الإعداد لمؤتمر سادس منذ 1972 كانت تتوخى منه أن يضيف نقلة نوعية لعملها على أسس استراتيجية واضحة، وبتنظيم محكم يوحد تصورات الفروع وينسق أولويات مشاريعها وأنشطتها.

وبناء على ذلك شرعت في إعداد أرضيات لمجالها التنظيمي على المستوى الإداري والقانوني، ومشاريع لتكوين الأطر ولمختلف الأنشطة

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 دجنبر 1972.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 23 يناير 1973.

³ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 دجنبر 1975.

المستمرة والإشعاعية¹، في أفق طرحها على أنظار المؤتمرين المقرر اجتماعهم في دجنبر من تلك السنة²، بيد أن الظروف السياسية والاجتماعية للبلد في أعقاب انقلاب غشت 1972 وما تبعها من حالة استثناء أشد وطأة من ذي قبل دفع إلى تأجيل انعقاده؛ وهو نفس الوضع الذي خلقته أحداث يناير-مارس 1973 والمحاکمات المترتبة عنها، والتي اكتوت الجمعية بتداعياتها. وكان من شأن المراقبة والملاحقة الأمنية لبعض قياديي الجمعية أن خفق كل فضاء للحرية الضروري لأي تجمع شبابي حيوي، فكرر التأجيل سنة بعد أخرى³ حتى مطلع سنة 1976.

لقد أبان عجز الجمعية عن عقد مؤتمراتها بانتظام عن ضعف قدرتها على تدعيم مبدأ التطوعية بالفعالية المطلوبة وبما يسلمه من احترافية، وكان الاجتهاد الوارد في هذا الصدد يقتضي انتداب كتابة تنفيذية عامة مشكلة من الرئاسة والكتابة والأمانة للسهر كل أسبوعين خلال المدة الفاصلة بين اجتماعات المكتب المركزي على تطبيق القرارات، وتيسير الاتصالات المستعجلة بالفروع والتدخل لحل مشاكلها الطارئة. ودعمت هذه الخطوة بتشكيل لجن مركزية بمهمة مد الجمعية بأرضيات العمل والمشاريع، ومساندة المكتب المسير في تنفيذ الأنشطة ذات الصبغة الوطنية.

ومع بداية تراكم نتائج هذه الاجتهادات التنظيمية، وصعوبة ضبط الوثائق المتمخضة عنها، مع ما يتطلبه العمل الإداري من استقرار لم يكن للمقر الصيفي بأزرو أن يلعبه لبعده عن الرباط، بدأ التفكير في ضرورة اقتناء مقر إداري من أجل إضفاء أسلوب عقلاني على التسيير من جهة، ولاستكمال دور الجمعية في عملية التنسيق بين الجمعيات المتواجدة أغلبها في محور الرباط والدار البيضاء⁴.

ولضمان التواصل الديمقراطي المستمر مع ممثلي الفروع، الذي أثبتت التجربة تحكم الظروف العامة في انتظام عقد المؤتمرات كل سنتين طبقا لقوانين الجمعية، تم الاجتهاد بخلق مجلس لنواب الفروع كجهاز ربط بين

¹ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 يونيو 1972.

² انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 نونبر 1972.

³ انظر محضري اجتماعي المكتب المركزي في 17 مارس 1973، وفي 31 أكتوبر 1975.

⁴ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في فاتح ماي 1975.

المؤتمرات غير منتخب، يسهل جمعه كلما اقتضى الأمر، يتشكل من أعضاء المكتب المركزي واللجن المركزية والمنتدبين عن الفروع¹. وقد شهدت مرحلة النصف الأول من السبعينات بداية انتعاش حركية الفروع حسب مكوناتها، مع طغيان جانب الأسفار والرحلات عند بعضها، بمقابل غلبة الطابع الثقافي عند البعض الآخر، بشكل جعل قواعدها لا تعرف استقراراً متمسكاً بالاستمرارية، وفرض على الجمعية السعي إلى تجاوز هذا المشكل البشري السائد آنذاك بالامتداد بأنشطتها إلى فضاء المؤسسات الثانوية من أجل خلق تواصل أكبر مع التلاميذ، من خلال خلق أندية متنوعة في كل مؤسسة، مع التنبيه على تحصينها من أي تأثير سياسي مباشر².

* مكافحة من أجل البقاء *

ولم يمس التراجع هذا المجال الشبابي فحسب، بل تعرض حتى مجالها " التقليدي " الخاص بالعمل التربوي إلى انتكاسة ناجمة عن تذبذب مشاركتها في مواسم التخييم، وما تبعها من هجرة لأطرها التربوية المكونة، وهو ما جعل كفاءة الفروع في هذه الفترة تتسم بالضعف والنقص الشديد إلى درجة فقدان عدد منها لأبسط احتياجاتها الذاتية، لا سيما في موسم 1972 التي لم تكن الجمعية قادرة فيه على تأطير أكثر من 500 مخيم إلا بالكاد³، تعبيراً عن استفحال إغراءات القطاع الخاص وشبه العمومي الذي بدأ يكتسح مخيمات الجمعية بأطفاله، في الوقت الذي استمر فيه في جذب الأطر إلى مخيماته الخاصة، مرسباً داخل الفروع جواً من اللامسؤولية والتميع والتفكك، حتى بدأ تفكير المكتب المركزي يتجه لأول مرة إلى تنظيم مخيمات مركزية للفتيات مستقلة عن الذكور⁴. وقد سعت الجمعية إلى تجاوز هذا الخصاص الذاتي الذي تكرر مع جمود عملها بصفة شبه تامة خلال سنتي 1973 و1974

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 نونبر 1972.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 11-12 دجنبر 1971.

³ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 نونبر 1972.

⁴ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 يونيو 1972.

بالتوجه نحو إقامة تجربة مخيم مشترك في إطار الجامعة المغربية لمنظمات الشباب (ج. م. م. ش.) في موسم 1975، بما تكفله لها من الاستفادة من أطر الجمعيات الأخرى عموماً، وح. ط. ش. بوجه خاص¹.

ويبين الوضع أن الخطة التكوينية التي انتهجتها الجمعية خلال الستينات كانت مفيدة على مستوى الأفراد أكثر من الجماعات؛ فحلقات التكوين المستمر كان يفترض أن تتجسد نتائجها ميدانياً في ظل فروع مستقرة ودائبة النشاط، وهو ما لم يكن ممكناً جراء الضغوط الموضوعية العامة المذكورة التي جعلت النزيف البشري يتفاقم بناءً على صعوبة التوفيق بين المواقف الحازمة ونفسية الشباب، ولا سيما حديث العهد منه بالجمعية أو شديد الاهتمام بالمجال التربوي التجريبي. ومن ثم كان التكوين على أهميته لا يمد الفروع بمسيرين أكفاء إلا لمواسم قليلة تنتفي معها التجربة المحلية بانقطاع الأفراد المعنيين.



أعضاء من فروع الجمعية يتداولون في القضايا المرتبطة بالشأن الجمعي والشبابي

¹ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 أكتوبر 1975.

ولم يكن ذلك ليلغي استمرار الجمعية في خطتها التأهيلية تلك، التي كانت مقتنعة بضرورتها الملحة لعموم الشباب أولا قبل فروع الجمعية بالتحديد، لا سيما وأن رهانها على التحول إلى جمعية شبابية دائمة النشاط وغير متوقفة على مواسم التخيم كان لا يزال خيارا مطروحا. ودأبت وفقا لهذه القناعة على جعل عطلات الربيع فرصة مناسبة لتجميع نسبة من نخبة أطر الفروع لتصحيح تصور الأدوار الثابتة للجمعية فكريا وتنظيما¹، ولتحفيزها على القراءة المباشرة للواقع الجديد من خلال المناظرات والأبحاث الميدانية المتنوعة، سواء ما ارتبط منها بمخاطر الانحراف، أو بقضايا التعليم، أو بالإصلاح الزراعي وانعكاساته على البنيات الاجتماعية².

* الجامعة المغربية لمنظمات الشباب *

إن تدهور وضعية الجمعية من جراء الضغوط الإدارية المختلفة، وما واكبها من انعكاس مباشر على فضاء الحرية الذي يشكل المطلب الأساسي لانخراط الشبيبة في صفوفها، قد جعلها تسعى مع الجمعيات التي تشترك معها في الغايات إلى استعادة خط المبادرة، لا سيما مع التحولات الإيجابية النسبية التي عرفها البلد سنة 1975، ونجحت بتنسيق مع ح. ط. ش. وج. ت. ت. في إعادة الحياة إلى التنسيق الجماعي لتتوجها في السنة ذاتها بتأسيس ج. م. م. ش، التي كان يفترض منها أن تكون قاطرة لتأسيس اتحاد وطني للشبيبة المغربية، بانفتاحه على الجامعة الوطنية للكشافة واتحاد مسرح الهواة والاتحاد المغربي لجمعيات الأوراش، تكفلت الجمعية بإعداد مشروعه التنظيمي في أفق عقده في ماي 1975³.

ولا يخفى أن الغاية منه كان هو الضغط على الجهاز الحكومي من أجل إصدار المراسيم التطبيقية للمجلس الأعلى للشبيبة والرياضة وتفعيله،

¹ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 نونبر 1972.

² انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 فبراير 1972.

³ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في فاتح ماي 1975.

الذي رغم التحفظات التي أبدتها الجمعيات بخصوص تركيبته وصلاحياته واختصاصاته المحكومة بالنظرة الأمنية، كانت ترى فيه إطارا قانونيا يملأ الفراغ الذي تركه المجلس الوطني السابق. وقد أدى هذا المجهود المشترك إلى حلحلة الوضع نسبيا مع إبداء الوزارة الوصية لاستعدادها فتح قنوات تواصل مع الجمعيات في مناقشة بعض القضايا ذات الأولوية، وعلى رأسها قضايا التخيم بانعقاد مناظرة وطنية أولى في السنة ذاتها، تعرضت لتراجع بنيات المراكز وسبل تقويمها، وكذا مراجعة مناهج التكوين، وسبل الارتقاء المشترك بالعملية التربوية، خلص معها المشاركون إلى ضرورة خلق اللجنة المشتركة الدائمة للتخيم، تضم ممثلين عن الوزارة وعن الجمعيات الوطنية، إلى جانب مندوبين عن القطاعات العمومية وشبه العمومية ذات الصلة بالمخيمات¹.

¹ وثيقة تعريف بالجمعية صادرة سنة 1975.

4- الانطلاقة المتجددة

(1988/1976)

إن " المصالحة " العامة التي رسخها الإجماع الوطني حول القضية الترابية المكلفة بحدث المسيرة الخضراء أواخر سنة 1975¹، قد تترجمت بانفراج مشوب بالحذر في الوضع السياسي وشعاره المرفوع " انطلاق المسلسل الديمقراطي " بما يفرضه من إطلاق للحريات العامة، وتشجيع الطاقات الحية على الفعل والمبادرة من أجل تمتين الجبهة الداخلية لمواجهة التحديات المطروحة. وأعطى هذا الوضع شحنة جديدة للحركات الاجتماعية عموماً، وللعمل الجماعي الذي رأى في هاته الفرصة مناسبة لتحقيق تحليق فكري وهيكل جديد عقب فترة الاستثناء الطويلة.

* نهوض بعد كبوة *

في ظل هذه الظروف عقدت الجمعية مؤتمرها السادس في يناير 1976 بعد تأخير دام ثلاث سنوات، تآكلت خلالها الهياكل، وتقلص عدد الفروع، وتراجعت الأنشطة. وكان هذا الحدث بمثابة صحوة ضخمت دماء جديدة في شرايين لاميج، كانت كفيلة باستعادتها لدورها في المشهد الجماعي كدرع دفاعي عن مكتسبات الشباب ومنظماته المختلفة، مثلما لبلورة تصوراتها للمساهمة في معركة البناء الديمقراطي، لا سيما وأن السلطات العمومية في ذات الوزارة الوصية كانت إلى حدود تلك اللحظة تناوئ مسألة تمثيلية الجمعيات للشبيبة المغربية، ولا أحقيتها في الدفاع عن مصلحتها بحكم عدم

¹ عبرت لاميج عن مساندتها المطلقة مكتباً مركزياً وفروعاً للمسيرة الوجدية لاسترجاع الصحراء. انظر لاجتماع المكتب المركزي في 21 أكتوبر 1975.

أهليتها القانونية لذلك ظاهرياً، ولاستمرار شعورها بارتباطها بالأحزاب المعارضة، وبانتمائها الفئوي الاجتماعي البارز¹.
أفرز المؤتمر هيكلية جديدة متعلقة حول العمود الفقري الذي ترسخ منذ مطلع السبعينات في شخص الثلاثي محمد الحيجي رئيساً، ومحمد السملالي كاتباً عاماً، والعربي لحلو أميناً للمال، وهو الثلاثي الذي سيدمج الجمعية وتوجهها التنظيمي والفكري حتى سنة 1998، وسيضمن توازنها ويحصن صمودها بعباءاته المتميزة ونضاليته الصوفية، ويلهم القدوة في نفوس الأجيال المتلاحقة من الأعضاء. ولتجاوز العراقيل التواصلية السابقة ترسخت فكرة الكتابة التنفيذية المنتظمة الاجتماع، مع تشكيل لجن مركزية في مجال التكوين والمخيمات والنشاط العام بغاية إعادة تقييم وبعث التجارب الفرعية، وبرمجة التداريب الضرورية للأطر المسيرة للفروع².



تقنيات السينما إحدى الاهتمامات الرئيسية لمسيري فروع الجمعية

¹ أنظر تاويل عيسى يكن في مؤلفه: « - Op. cit - p 40-42. Ikken : »

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 يناير 1976.

وأدى هذا الانبعاث إلى حركية مسترسلة داخل الفروع القائمة، وإلى إعادة الامتداد إلى مدن ومراكز أخرى جديدة بفضل المصادقية التي ظلت تتمتع بها الجمعية، والجهود المبذولة من لدن أجهزتها، انتقل معها العدد في ظرف سنة واحدة من 15 إلى 22 فرعاً رائداً في المبادرة الجموعية بفضل المراقبة والتتبع اللذين كان يشرف عليهما الجهاز المركزي، وبفضل أسلوب التحفيز المتبع سواء على مستوى مقاعد التخييم أو على مستوى المنح الفرعية¹.

ومن ثم لم تعد الفروع تجتر أنشطتها ما بين الصيفين، بل أضحي النشاط المستمر في مختلف أبعاده التكوينية والتنقيفية والترفيهية والاجتماعية متجذراً أكثر من ذي قبل، وأصبح التواجد شبه اليومي عامة، وفي نهايات الأسابيع على الأقل، منهجاً عملياً متبعاً داخل دور الشباب والأندية، خصصت فيه الجمع والأحاد للأنشطة التربوية الموجهة للطفولة بأساليب التنشيط المعروفة آنذاك (أناشيد، ألعاب، رياضة، أشغال يدوية، عرائس، سينما، مسابقات ثقافية، خرجات يومية..)، فيما خصصت السبوت للأنشطة الشبابية (محاضرات، ندوات، سينما، مسرح، موسيقى، تكوين ..)، غالباً ما كانت تعزز موسمياً بأسابيع ثقافية إشعاعية، أو رحلات دراسية وترفيهية²، مع مشاركات حسب مجال اشتغال الفروع - والحركية المحيطة بها - في بعض الأنشطة الاجتماعية العامة كحملات النظافة الحضرية، ومكافحة الأمية والتربية الأساسية³.

عززت حركة الفروع استقرار الجمعية، ودفعتها إلى استثمار ذلك لتطوير فعاليتها رغم استمرار المضايقات الأمنية، بما في ذلك حظر مغادرة الحدود على أعضائها المركزيين⁴. ومن ثم كانت الرغبة في الإسراع بعقد المؤتمر السابع في مطلع سنة 1978 تجسيدا للمبدإ الديمقراطي الذي حرصت الجمعية عليه في مختلف المستويات، لما كانت ترى فيه من تحميس فعلي

¹ كانت المنح الفرعية تخضع للمقياس التالي حسب المعامل: النشاط الفرعي (2)، المشاركة في النشاط المركزي (2)، المشاركة في المخيم (2)، قاعدة الفرع (2)، الاستمرارية (1)، المراسلات (1). انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 14 ماي 1978.

² انظر اجتماع نواب الفروع في 5 مارس 1977.

³ انظر اجتماع نواب الفروع في 5-6 نونبر 1977.

⁴ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 11 أكتوبر 1976.

على التربية على المسؤولية والحرية، وتطبيقها كنموذج يجب الاحتذاء به داخل المجتمع، مما يعد كمعركة رمزية ضد العنف والتسلط والمحسوبية. وقد كان من شأن ذلك أن يفيد الجمعية من الدفعة الجديدة التي خلفتها نتائج هذا المؤتمر، غير أن واقع الحال كان يشير إلى سرعة فتور الهياكل والأجهزة وأنشطتها¹، تأثرا بالإحساس بالخيبة من السياسة التي انتهجتها الوزارة على عهد عبد الحفيظ القادري جراء الامتيازات الممنوحة للجمعيات المقربة من حزبه السياسي من جهة، وبعودة الاضطراب الاجتماعي الناجم عن تدشين الكونغرس الديمقراطي للشغل لتأسيسها بإضراب عام في قطاع التعليم، خاصة وأن نسبة مهمة من منخرطي الجمعية آنذاك كانت تنتمي إلى تلك الشريحة، فكانت تداعيات الطرد والنقل التعسفي قد امتدت إلى داخل الفروع، في وقت كانت فيه بداية انطلاق ما أسماه محمد الساسي " بالجمعيات البيولوجية"² المتمثلة في التوالد المتسلسل لجمعيات الأعمال الاجتماعية، التي راحت تعرض العمل الجماعي لخطر التفتت سنة بعد أخرى إلى طوائف مصلحية، ودفعت بالجمعيات الثقافية والتربوية لتتحول إجباريا إلى هيئات قاصرة على التلاميذ وطلاب الجامعات، ومن ثم فقدانهم لتلاحق التجارب على المستوى المعرفي والميداني.

* القضية الفلسطينية رافعة ثقافية *

على أن تأثر الجمعية بالصدام الاجتماعي لإضراب 1978 سوف يزداد التهابا بانعكاسات زيارة السادات لإسرائيل، والإحساس بخيانة الأنظمة العربية للقضية الفلسطينية التي اعتبرت كقضية وجود لا قضية حدود؛ إذ منذ هاته السنة أصبحت هذه القضية مقياسا لشرعية النظام العربي، وصورة نموذجية لنتائج الاستبداد والتخلف والعمالة. لقد أضحت في نظر الجمعية - مثل غيرها من الهيئات التقدمية - قضية وطنية مقدسة تجسد رمزيا كافة الأمناني والطموحات، وتبرز كوخز مئخن بالآلام والجراح.

¹ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الثامن في 23-28 دجنبر 1980.

² أنظر الساسي: "تحولات العمل الجماعي بالمغرب" - نفسه - ص 38.

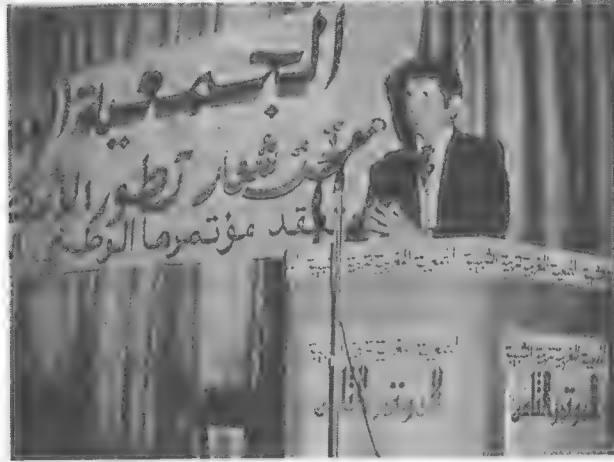
إن الترابط القائم بين الحركة الجموعية وقضايا التحرر عموماً، والقضية الفلسطينية على رأسها، قد شكل أحد الثوابت الرئيسية التي ارتكز عليها العمل الجموعي عموماً، ولا ميج خصوصاً، بحيث لم تكن تقل خطورة عن القضايا الوطنية المباشرة وتتوحد معها، باعتبارها المعركة/المصير والمعركة/النموذج التي تختزل بمآسيها مآسي المجتمع المغربي. إنها فوق ذاك التيمة الرمزية التي تختزل وحدة المصير القومي الذي تبنته الجمعية منذ تأسيسها.

ومن ثم مكنت الجمعية القضية الفلسطينية من الحصول على عمق وزخم جماهيري وثقافي، وشكلت مدرسة يتلقى فيها النشء منذ نعومته حتى كهولته كل المعلومات المرتبطة بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي، مطلعاً دوماً على تطورات الراية، ملماً بالجغرافية والتاريخ الفلسطينيين، وبشخصياته المؤثرة في مختلف الميادين، ولا سيما في الدفاع عنها في كل المحافل دون وجل أو خشية من المضايقات، مع التميز بخلو هذا الدعم من أي استغلال مصلحي، ودون الدخول في اختلاف وجهات نظر الفصائل الفلسطينية؛ فقد حاربت الجمعية التسييس المجاني للقضية، وكانت مشاركة في كافة الوقفات النضالية مع باقي الهيئات إلى جانب تمثيلية منظمة التحرير الفلسطينية والجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني التي كان للحجبي دور هام في إشعاعها وفي تعزيز مسيرتها، وفي تأصيل خطواتها.

وأضحت الأسابيع والأيام الثقافية منذ نهاية السبعينات إلى مطلع التسعينات تصطبغ باللون الفلسطيني¹، ويعم مختلف فروع الجمعية؛ وتحولت تواريخ المذابح ويوم الأرض ويوم انطلاقة الرصاصة الأولى إلى مناسبات للتعريف بالقضية الفلسطينية ولانتقاد الوضع العربي عموماً، بما فيه الوضع المغربي. وكان كل تجاوز صهيوني أو استنكار لفظي عربي يزيد من تأجيج الشعور بقدسية القضية، ويجعل أية وسيلة للتنشيط كيفما كان نوعها تخضع لمقياس التحليل الفكري السياسي عموماً، والماركسي على وجه الخصوص، بما في ذلك مضامين الأناشيد والإبداعات، وأضحت الملتقيات والتدريبات والمخيمات مشبعة بالمد الثوري التحرري والتقدمي، وتصدح بالأغاني

¹ أنظر على سبيل المثال محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 يناير 1976، والتجمع التخضيري للمؤتمر الثامن في 22-26 دجنبر 1979.

التحريضية والملتزمة والاحتجاجية. وكان كل موقف اعتراضي من السلطات أو ممثلها يقابل بالمزيد من " التطرف "، ويخلق في ذهنية الأفراد أحكاما يقينية تجاه المزيد من الترابط بين الواقعين الفلسطيني والمحلي.



حضور متواتر للأستاذ واصف منصور في كافة تظاهرات الجمعية
تجاوبا مع تساؤلات أعضائها حول جديد القضية الفلسطينية

وبما أن الموقف التلقائي كان ينم عن عاطفة حقيقية، فإن الجمعية وهي تؤمن بدورها التربوي في تأهيل الشباب للتعاطي مع القضية من باب الوعي والإدراك الضروريين لاستمرار ذلك الدعم، قد جعلت من أنشطتها الوطنية والفرعية فضاء خصبا للتعريف بتاريخ القضية، وبالمقومات الفكرية والثقافية والحضارية للشعب الفلسطيني، وبتقريبها من مختلف الفئات الاجتماعية، فتعرف الشباب على المبدعين الفلسطينيين (غسان كنفاني، محمود درويش، أحمد دحبور، أبو مروان، واصف منصور، مصطفى الكرد، أغاني العاشقين..) والأشرطة السينمائية الخاصة بالقضية قبل انتشارها.

بل أثرت هذه الحركية في نفوس المبدعين المغاربة من الفنانين والشعراء المدعويين للمشاركة في الأيام الإشعاعية لفروع الجمعية للتكيف مع مطلب التعاطي مع المسألة الفلسطينية، تلك الأيام التي لم تفتأ الفروع على تنظيمها كفرصة للدعم المادي القضية الفلسطينية عن طريق تنظيم المبيعات التي كانت توفرها تمثيلية المنظمة، حتى لم تكن هذه الأخيرة قادرة في كثير من الأحيان على الاستجابة لطلبات الفروع على كثرتها. وقد استمر هذا الموقف حتى الآن، وإن اعتراه اضطراب في الصورة مع الالتباس الذي أفرزته اتفاقات أوسلو، بصورة ولد فتورا تلقائيا وغير منطقي مع القضية التي لا تزال في الوجدان قضية مركزية.

* انتعاش أنشطة الشباب *

وعلى العموم أضحي المجال الثقافي والتنشيطي الموجه للشباب يأخذ لأول مرة أبعادا حقيقية تعادل أو تفوق في هذه المرحلة الأنشطة الموجهة للطفولة، لا سيما وأن استقطاب المنخرطين الجدد بفضل دروس التقوية الموجهة لتلاميذ الباكلوريا قد أمد الفروع بشحنة بشرية وفكرية مهمة، عززتها إشعاعات الجامعة التي كانت توجه إليها بعضا من طلبة أ. و. ط. م. كتعويض عن تقلص قاعدة رجال التعليم. فأضحت الاهتمامات الثقافية والفنية متعددة ومتنوعة، من القراءات الشعرية والأمسيات القصصية والسهرات الموسيقية والعروض المسرحية¹، إلى المحاضرات والندوات والموائد المستديرة التي كان أبرز مواضيعها يدور حول مفهوم الثقافة الشعبية وأدوات تنشيطها، وواقع الشباب في ظل الأوضاع المعاصرة على المستوى التعليمي والصحي والنفسي والمستقبلي انطلاقا من مرتكزات الكتب المتداولة في تلك الفترة، وعلى رأسها مؤلف محمد الحبابي "شبيبتنا المغربية في أفق الثمانينات"²، ناهيك عن مناقشة وتداول الأغنية الشعبية المتمثلة في الظاهرة الغبوانية وتشجيع تكوين فرق على منوالها، قبل أن تفسح المجال مع انبعاث ظاهرة

¹ انظر محضر التجمع التحضيري للمؤتمر الثامن المنعقد في 22-26 دجنبر 1979.

² انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 يناير 1976.

الكاسيت لنماذج المد الغنائي المشرقي الجديد المتمثل في تجارب الشيخ إمام ومارسيل خليفة ومغني الجنوب اللبناني تأثرا بالقضية الفلسطينية.

ولم يكن يعوق هذا النشاط الثقافي إلا مشكل المحاضرين المؤطرين¹، على اعتبار أن الأسماء المعتمدة آنذاك والمتمتعة بصداقة المواقف كانت محدودة في مفكرين وشعراء وأدباء بعينهم دون سواهم. وهو نفس ما كان ينطبق على النشاط السينمائي الذي كان يستمد معظم أشرطته من تجربة السينما الواقعة الفرنسية أحيانا، ولكن غالبا ما كان المركز الثقافي السوفيياتي أهم ممون فيلموغرافي لفروع الجمعية، لعب معه أكبر النقاد الفنيين المغاربة دورا في بلورة ثقافة سينمائية على الصعيدين الوطني والمحلي. ولم يكن يعترض سير هذا النشاط إلا مشكلة التجهيزات السمعية-بصرية التي كانت تفتقد إليها معظم مؤسسات دور الشباب، حتى كاد الأمر أن يكون مستحيلا لولا الدعم التلقائي الذي وفره المركز الثقافي المذكور².



ذ. محمد السملالي يترأس أشغال اللجنة الفكرية الإعدادية لمهرجان الشباب العربي

¹ أنظر محضر التجمع التحضيري للمؤتمر الثامن المنعقد في 22-26 دجنبر 1979.

² نفسه.

لقد نترجم هذا الغنى الثقافي بالصيت الذي أضحت تعرف به لاميح ثقافيا كإحدى التنظيمات الأكثر نشاطا في هذا المجال، وهو ما جعل الهيئات الجموعية لا تتوانى في إسناد رئاسة اللجنة الفكرية الإعدادية لمهرجان الشباب العربي الذي تقرر انعقاده في يوليو 1979 إليها¹. وقد كان هذا الإحساس بالمناخ الحر نسبيا من شأنه أن يدفع الشباب داخل الجمعية إلى استعادة مبادرة التفاعل مع القضايا الاجتماعية الماثلة أمامه، سواء في ما يخص الأنشطة التضامنية مع شهداء الوحدة الترابية²، أو غيرها من الأنشطة الاجتماعية الأخرى، رغم استمرار الموقف المعارض الذي كانت تبديه السلطات من أي امتداد للنشاط الجموعي خارج دور الشباب والمراكز المغلقة التابعة للشبيبة والرياضة³.

* المخيمات مجال للمواجهة *

وبالنظر إلى الاختيار الإجباري الذي فرض عليها الاستمرار في الاهتمام بالمخيمات، مع حرصها على الإبقاء - على الأقل - على فعاليتها التربوية المقلصة للتردي الذي تعرفه البنيات، كان على لاميح مجابهة النقص الحاصل على مستوى المؤطرين الحاملين للتدريبات الذين زادت إغراءات القطاع الخاص وشبه العمومي من استقطاب العديد منهم، الشيء الذي دفع بالفروع إلى التفكير في التدابير الكفيلة بالتقليص من حدة النزيف، بما في ذلك محاولة مراجعة مبدأ التطوع والإقرار بمبدأ التعويضات، لولا اعتراض المؤتمر السادس عليه رفضا من أغلبية الفروع⁴، مع إلزام الجمعية بتنظيم تدريبات تربوية خاصة ومعترف بها من طرف الوزارة، يقوم منهاجها على التكمال بين المعارف النظرية والتطبيقية المقررة والمواقف والأعراف المبدئية

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 27 أكتوبر 1979.

² أنظر محضر التجمع التحضيري للمؤتمر الثامن المنعقد في 22-26 دجنبر 1979.

³ أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في دجنبر 1978.

⁴ أنظر محضر المؤتمر السادس - يناير 1976.

للجمعية لتحسين الأطر الجديدة من مخاطر الإغراء المادي¹. غير أن هذه الخطوة تبين عدم كفايتها لتحقيق احتياجات الفروع من الأطر المكونة، حيث كانت الظروف الاجتماعية للشباب المرشحة للتدهور ترجح كفة التعويضات على كفة القناعات المبدئية²، مجبرة الفروع منذ ذلك الوقت على التعايش معه كواقع مفروض.

ولم يمنع هذا الوضع الجمعية من استعادة حضورها الوازن داخل المخيمات التي عرفت انتعاشا ظرفيا مع ما خلفته المسيرة الخضراء من انعكاسات مباشرة على التجهيزات، ولا سيما خيام الإقامة، حيث بادرت منذ سنة 1976 إلى نهج تقريبي بين المستويات المتفاوتة للفروع من خلال محاولة تنظيم تجربة نموذجية أولى لمخيم ذي بعد وطني اختير له شعار " الوحدة والتحرر " تأثرا بإفرازات الحدث الملحمي المذكور، وذلك بعد التجمع التناظري الذي تم بين الأطر التربوية قبل انطلاق الموسم التخبيمي³. وفي الواقع أبانت مخيمات تلك السنة عن تراجع خطير في المستوى التربوي والتجهيزي، واكبه عجز الفروع عن توفير الحد الأدنى من الشروط التربوية، فارتفعت الأصوات مطالبة بضرورة الإحجام عن المشاركة لسنة كاملة حتى تتوفر الشروط الموضوعية والذاتية لتقديم خدمات حقيقية⁴.

وإذا كانت الجمعية قد عدلت عن فكرة مقاطعة مخيمات 1978، فإن عزم الوزارة على الاستمرار في تجربة التدبير المشترك في مخيمات صيف 1979 مع تقليص نسبة المقاعد المخصصة للجمعيات من 50 % من مجموع الحموله إلى 35 % فقط⁵، في فترة تزامنت مع إعلان هيئة الأمم المتحدة تلك السنة سنة دولية للطفولة، جعلت الجمعية ترى في ذلك تعارضا ومبدأ تعميم حق الطفولة في الاستفادة من فضاء التخيم، بما يفترض من زيادة في أعداد المستفيدين بدل النكوص عن الأرقام المحدودة أصلا، باعثة بأفكارها في هذا

¹ نظم هذا التدريب التحضيري في ربيع 1976، واستفاد منه 55 عضوا متدربا. انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 مارس 1976.

² أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في دجنبر 1978، والتقرير الأدبي للمؤتمر الثامن في 22-28 دجنبر 1980.

³ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 27 يونيو 1976.

⁴ أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 5 مارس 1977.

⁵ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 15 ماي 1979.

الصدد وبالحد الأدنى الذي لا يمكن التنازل عنه، مع استعدادها تخفيض العدد الذي دأبت تخيم به في السنوات الأخيرة بـ 500 مقعد فقط. وأمام تجاهل الوزارة لمطالبها لقاء تمتنع جمعيات محظوظة بمقاعد هائلة قررت الجمعية مقاطعة الموسم¹، وكان قرارا انفراديا وبدون أي تأثير لدى الوزارة.



النشاط الرياضي بدوره كان له حضور في خارطة اهتمامات أعضاء الجمعية

لقد أجبر هذا الموقف الجمعية على التيقن من ضرورة ركونها إلى تحقيق نوع من التوازن بين قناعاتها المبدئية، وبين عدم الدخول في مواجهات منفردة مع الوزارة، لا سيما وأن الانتعاش الذي عرفته فروعها استفادة من استمرارية الأنشطة التربوية بصفة مسترسلة، تبين معه أن هذا الخيار لا يزال يحظى بأهميته لدى نسبة كبيرة من الأعضاء، وأضحت معه الأسابيع المطلة على الموسم التخيمية مرحلة قلق وتوتر خشية من اضطرارها ثانية إلى اتخاذ قرار مقاطعة جديد دون أن يغير ذلك من سياسة الوزارة شيئا قدر ما ستتأثر

¹ أنظر تطور هذه القضية في محضري اجتماعي نواب الفروع في 26 ماي 1979، وكتابة المكتب المركزي في 5 يونيو 1979

الفروع بانعكاساته على مستقبلها¹. إن هذا ما يفسر رغبة عدد من الفروع في المشاركة في مخيمات صيف 1980² رغم الإجحاف الذي لمسه نوابها من حجم المقاعد التي تقلصت بأكثر من الثلثين عن سنة 1978 (700 في مقابل 2200)³. إلا أن المقاطعة هذه السنة تميزت باشتراك عدد من الجمعيات الأخرى، ولا سيما ح. ط. ش.، مع قرار الوزارة بتنظيم المخيم في مرحلة واحدة فقط بداعي حلول شهر رمضان خلال الموسم التخميمي.

السنة	عدد المقاعد
1976	1.500
1977	2.200
1978	2.200
1979	مقاطعة
1980	مقاطعة

مساهمة الجمعية في المخيمات (1976-1980)

وهذه المواقف التي بلورتها اجتماعات نواب الفروع، حاولت في جوهرها فرملة الإجهاز على مكتسبات الطفولة، والتعبير عن الامتناع من سياسة المحاباة التي نهجتها الوزارة إزاء هيئات دون سواها، سيكون لها أثر سلبي على الطاقة البشرية للفروع، جعلت مجهوداتها عقب فترة ما قبل 1975 تذهب سدى جراء انسحاب العديد من أطرها التربوية، الذين جعلتهم العطالة المفاجئة لموسمين متتاليين يبحثون عن أجواء بديلة، وهو ما جعل الأصوات داخل المؤتمر الثامن تطالب بالعدول عن قرارات المقاطعة، مع ضرورة تشبث الجمعية بمواقفها المدافعة عن صيانة حقوق الطفولة غير القابلة للتفريط، ولا سيما بتكثيف التنسيق مع الجمعيات الوطنية الأصيلة⁴.

¹ انظر محضر التجمع التحضيري للمؤتمر الثامن المنعقد في 22-26 دجبر 1979.

² انظر محضر اجتماع نواب الفروع المنعقد في 29 يوليو 1980.

³ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 22 يوليو 1980.

⁴ انظر محضر أشغال المؤتمر الثامن المنعقد في 22-82 دجبر 1980.

إن الإقبال على تنظيم مخيمات الأطفال لم يكن عدولا نهائيا عن الاهتمام بأنشطة الشباب واليافعين، بل شكلت هذه المرحلة فترة دفع حقيقية بمشاريعها في هذا الإطار إلى الوزارة، والتي جابقتها منذ 1976 بعدم الاستجابة بناء على محدودية مقاعد التخيم أصلا، وغياب أية تجربة سابقة للتعامل مع فئة المراهقين¹؛ وهذا ما دفع الجمعية إلى طرح الأسباب الحقيقية لهذا الموقف، دليلها في ذلك التجربة الناجحة التي حققتها سنة 1965². وهذا الموقف كان في الحقيقة يرى فيه رغبة من الوزارة بعدم السماح للجمعية بالبروز في مجال التنشيط الشبابي بشكل متميز، وكانت من جهتها تتحين أية فرصة تتخلّى فيها الوزارة عن التزاماتها للانتقال إلى تنفيذ مشروعها³، وهو ما حاولت القيام به عند مقاطعتها لمخيمات صيف 1980 بنيتها تنظيم ملتقى ثقافي فكري بمشاركة الشباب، تنصب محاوره حول موضوعي " الثقافة: الأصالة والمعاصرة " و" واقع الطفولة المغربية ومستقبلها "⁴، دون أن تسعفها الظروف الموضوعية في وضع مشروعها على سكة التنفيذ.

* جهود تنظيمية *

وتمكن ملاحظة أن الجمعية من فترة المؤتمر السادس (يناير 76) حتى انعقاد المؤتمر الثامن (دجنبر 80) قد أرسلت فروعا دائمة النشاط وأحسن تنظيما من ذي قبل، في مدن الرباط، والبيضاء، والقنيطرة، وسلا وتمارة، ومكناس، وبنى ملال، وصفرو، وبوزنيقة، والجديدة، ومراكش، وطنجة، وأزرو، والفقيه بنصالح، والصخيرات، وخريبكة، والعرائش، وفاس ووجدة، وقصبة تادلة⁵، تعتمد على لجنها الفرعية المختلفة في تخطيط وتنفيذ برامجها،

¹ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 13 أبريل 1976.

² أنظر محضر اجتماع نواب الفروع المنعقد في 5 مارس 1977.

³ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 دجنبر 1978.

⁴ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 15 يوليو 1980.

⁵ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الثامن في 22-28 دجنبر 1978.

لا سيما في المدن الكبرى التي أضحت ارتفاع عدد أعضائها وانحدارهم من أحياء متباعدة يفرض عليها تكوين ملحقات مرتبطة بالفرع الأم.¹

وكان هذا الوضع يبين من خلال الأنشطة المحلية والوطني حجم التفاوت الصارخ لا بين الفروع عموما فقط، ولكن حتى داخل الجهة الواحدة، بشكل حتم على الجمعية محاولة التقليل من حدته على مستوى التجريب والبرمجة، سواء بتشجيع المبادرات الفرعية المتجلية في الرحلات التعارفية والتنسيقية، أو بالدفع إلى عقد اجتماعات ولقاءات جهوية، ولا سيما للتنسيق في إعداد المقترحات الجماعية للمؤتمر.²



المرحوم السملالي يترأس نشاطا تخليديا للذكرى 22 لتأسيس الجمعية

لقد واكب العمل الفرعي مجهود مركزي استند في أساسه على الاجتماعات المنتظمة التي أضحت الكتابة المركزية تضطلع بها، وشكلت

¹ أنظر محضر التجمع التحضيري للمؤتمر الثامن في 22-26 دجنبر 1979.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 19 يناير 1980.

محركا رئيسيا للجن التقنية التنفيذية، على مستوى إعداد حلقات تكوين مسيري الفروع، وهي الحلقات التي كانت نظريا متسلسلة في ثلاث درجات، بدءا بالتكوين العام في الجانب الإداري والتنشيطي، ثم درجة التكوين الثقافي والتقني في أدوات التنشيط المختلفة نظريا وتطبيقيا، فدرجة ثالثة تخصصية وأكثر تقنية. وتشمل محتويات التدریب - فضلا عن أدوات التسيير وطرق التنظيم - تقنيات التواصل وطرق تدبير الاجتماعات، وتقنيات التدبير الإداري والمالي، وأساليب التنشيط الإشعاعي من رحلات ومهرجانات وأسابع ثقافية، إلى جانب النوادي التقنية المتنوعة في الموسيقى والسينما والمسرح وقراءة الكتاب ومسرح العرائس¹، وهي التدریب التي أضحت معلمة أساسية في الأدوات البيداغوجية المتجددة لتكوين الشباب إذاك، ولم يكن يعكر صفو انتظامها إلا الحظر الذي كانت تمارسه الوزارة بين الفينة والأخرى².

وقد كانت قلة ذات اليد إحدى المعوقات الأساسية التي كانت تعاني منها الجمعية لتنفيذ برامجها، بحكم أن النسبة الكبرى من ميزانيتها السنوية كانت تغطيها منحة الوزارة، وهي منحة ضعيفة أصلا لا تتجاوز في أفضل الفترات 50.000 درهم، تمول بها برامجها الوطنية وتغطي بها مستلزماتها التسييرية، بشكل لم يكن يترك للفروع إلا منحا تتراوح بين 2.000 لأقواها و500 درهم للفروع حديثة التأسيس³؛ مع العلم بأن هذه المنحة لم تكن مستقرة ولا قابلة للزيادة حسب السنوات، بل تعرف في المقابل نكوصا ملموسا كلما تعارضت مواقف الجمعية مع سياسة الوزارة التي كانت تجعل منها أداة عقابية، خاصة عند مقاطعة مواسم التخييم⁴، وهو ما كان ينعكس على قدرة الجمعية على تفعيل إدارتها التي كانت تعول على نهج مخطط ادخاري منذ سنة 1971، من أجل استغلاله لاقتناء مقر إداري لضرورات التنظيم وضبط التراكم من جهة، ولضرورة تفعيل التنسيق الجمعي من جهة ثانية.

¹ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 13 فبراير 1979.

² على سبيل المثال، منعت الوزارة إقامة إحدى حلقات هذا التدریب في دجنبر 1977. أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 15 مارس 1978.

³ أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 4 يونيو 1978، ومحضر اجتماع المكتب المركزي في 19 يونيو 1980.

⁴ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 19 يناير 1980.

* الوزارة وسياسة الميز *

لوحظ أن الأمانى التي كانت معقودة على تسلم عبد الحفيظ القادري وزارة الشبيبة والرياضة سنة 1977 شابتها شوائب عديدة، مع تعرض العديد من الجمعيات الوطنية للتقليص من قيمة المنح، واستمرار التضيق الإداري والأمانى، وما واكب ذلك من تخفيض في أعداد المستفيدين من الحلقات التكوينية. فابتداء عهده بفتح الحوار مع الجمعيات وإشراكها في وضع المخططات، وتمثيليتها في الوفود المشاركة في التظاهرات الكبرى، وعلى رأسها مهرجان الشباب العربي، وإحيائه لسياسة التدبير المشترك للمخيمات الصيفية التي كان العمل بها في السنوات الأولى للاستقلال في إطار لجن مشتركة بين الجمعيات والوزارة، كل هذا كان يوحي بالأمل في عودة الروح إلى قطاع الطفولة والشباب.

غير أنه سرعان ما تم التخلي عنها تدريجيا مع استقرار جمعيات منتمية لحزب الوزير بامتيازات هائلة على حساب باقي الجمعيات (منح، رحلات، مراكز، مقاعد التخييم...)؛¹ أضف إليها استئثار مصالح الوزارة ببرنامج أسفار الشباب وتحويله إلى مرفق تجاري قاصر على خدمة الشبيبة الميسورة، وحرمان الجمعيات من الاستفادة منه كأحدى بوابات استكمال التكوين وربط العلاقات الخارجية. وضيق هذا الطوق بحصر زيارات الوفود الشبابية الأجنبية على جمعيات محظوظة، الأمر الذي عمق الشعور ببروز سياسة مقصودة ترمي تصفية أدوار الجمعيات غير المتحيزة، ودفعها نحو التدجين والدوران في فلك الوزارة.

إن تيقن لاميج بكون صيانة العمل الجمعي وضمان تطوره في شروط إيجابية لا يمكن أن يتم بمعزل عن تنظيم مؤسستي يضمن التكامل بين الجهاز الحكومي والهيئات غير الحكومية، دفعها - كلما أحست بصدقية حجتها - إلى رفع عقيرتها بضرورة المطالبة بتفعيل مقتضيات تشريع المجلس الأعلى للشباب والرياضة رغم تحفظاتها على طريقة تكوينه واختصاصاته، لكونه الأداة التنسيقية والحوارية الممكنة لوضع التصورات العميقة لقطاع الطفولة والشباب لخدمة الحاضر والمستقبل؛ لا سيما وأن

¹ انظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الثامن في 22-28 دجنبر 1980.

فعاليتها قد بواتها. رئاسة اللجنة الدائمة للمخيمات في شخص كاتبها العام، محمد السملالي، كمحاور مقبول من جميع الأطراف¹.
 بيد أن الوزارة - تجسيدا للسياسة الحكومية الحذرة من أي تغيير حقيقي - انتهجت سلوكا خاصا بها يرمي إلى الإبقاء على الأمر الواقع، وحاولت التشويش على هذا المطلب الجمعي بالتلويح بمشروع إقليمي يسهل التحكم فيه هو "الاتحاد الإقليمي للجمعيات المحلية"، روجت له بقوة بواسطة ممثليها ومديري دور الشباب، بما أنه يخضع حسب قانونه للمندوبيات، ويحيل الجمعيات الوطنية إلى قوة ثانوية بفعل الكم. ورغم وعي لاميج بالمرامي الضمنية لتلك الخطة قررت ضرورة التواجد، والعمل على نشر أفكارها داخل الاتحاد المذكور من خلال ممثلي فروعها، مع الحرص على توجيهه بالتنسيق مع الجمعيات الوطنية الأخرى².

* أية سنة دولية للطفولة المغربية؟ *

إن مشاركة الجمعيات في مواسم التخييم لسنوات 1976 و1977 و1978 قد أملت دوافع ذاتية مرتبطة بضرورة الخروج من جمود مطلع السبعينات، والشروط النفسية والتجهيزية المرتبطة بحدث المسيرة، لا سيما وأن سياسة التدبير المشترك قد منحت نوعا من الإحساس بدور الجمعيات في صنع القرار التخييمي، والذي كان يفترض أن يرتقي إلى سياسة التدبير المباشر من طرف الجمعيات المؤهلة في سنة 1979³. غير أن الطموح انتكس مع بداية الإعداد للاحتفاء بالسنة الدولية للطفل التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة، حيث أن المواقف الصارمة للجمعية إزاء سياسة الوزارة جعلت هذه الأخيرة تقصيها من التمثيلية داخل اللجنة الوطنية المعدة لهذا الحدث⁴، بشكل أجبر لاميج على التنسيق مع بعض الجمعيات والاتحادات لطرح إشكالية الاحتفاء

¹ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 9 ماي 1978.

² أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 4 يونيو 1978.

³ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 14 ماي 1978.

⁴ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 دجنبر 1978.

بتلك السنة، وخصوصا مع الشبيبة الاتحادية واتحاد المحامين الشباب وجمعية الاقتصاديين والاتحاد النسوي؛ في وقت لم تحرز فيه اللجنة الرسمية إلا تواسلا خافتا مع الجمعيات الوطنية بمقابل إغراقها بالوزارات والمؤسسات الخاصة بالطفولة المنحرفة.

وكانت غاية الجمعية هو إعطاء بعد شعبي شبابي لهذه التظاهرة الدولية بالانفتاح على مختلف الفعاليات والجمعيات لتأسيس لجنة موسعة تتجاوز التمييط الوزاري¹. ورغم نجاح التنسيق غير الرسمي في التقدم بتصورات وبرامج العمل ومتطلبات تنفيذها من أجل جعل التظاهرة سنة تحسيس ملموس بوضعية الطفولة المغربية واحتياجاتها وآمالها المستقبلية، وبصورة ميدانية تتجاوز الاحتفال السوري، كان تجاوب الوزارة معها محبطا وساعيا إلى إجهاض المبادرة².

وواكب هذه المرحلة مسعى الوزارة إلى التقليل في أعداد مقاعد التخميم، ودمج الموسم بأكمله في مرحلة وحيدة تبعا للإرهاصات الأولى لسياسة التقشف التي ستؤسس لخطّة التقويم الهيكلي، في الوقت الذي كانت فيه لاميح والجمعيات الوطنية تكافح من أجل وضع تخطيط واضح يطور تجربة التدبير المشترك؛ فبدا ذلك نكوصا من طرف الوزارة وتملصا من وعودها السابقة، وبالأذات في هذه السنة التي كان من المفروض أن تقوم خلالها بتدعيم مكتسبات الطفولة وحقوقها³.

لقد برز ذلك بمثابة مؤشر حقيقي على توجه الجمعية إلى مقاطعة الموسم التخميمي 1979، الموقف الذي لم يجد له صدى لا عند الجهاز الوصي، ولا عند الجمعيات الأخرى التي فضلت المشاركة رغم امتعاضها من السياسة المتبعة؛ وهو ما شجع هذه الوزارة على اتباع نفس النهج في السنة الموالية (1980)، لكن هذه المرة تجاوبت باقي التنظيمات مع الصوت الاحتجاجي للجمعية، ولا سيما ح. ط. ش. والكشافة الحسنية والمنظمة الإسلامية للكشافة. ونجح التنسيق فيما بينها في توسيع نطاق مقاطعة التخميم⁴، خاصة وأن الوزارة قد تراجعت عن الخطّة المشتركة القاضية بتوقيف عملية

¹ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 4 فبراير 1979.

² انظر محضر التجمع التحضيري للمؤتمر الثامن في 22-26 دجنبر 1979.

³ انظر محضر اجتماع نواب الفروع في ماي 1979.

⁴ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 15 يوليو 1980.

التخيم لإعادة استصلاح وتجهيز المراكز، وانفردت بالتوزيع لا وفق قوة الجمعيات ودرجة تمثيليتها، وإنما بناء على حسابات مصلحية¹.
 لم تنصب مأخذ لا ميج على بنيات المراكز وطاقتها الاستيعابية المتناقصة سنة بعد أخرى، ولا على ارتجالية توزيع المقاعد وتميزها بالمحسوبة، بل كان تصورهما الشامل ينبني على ضرورة مواكبة المتطلبات الجديدة للحقل التربوي والطفولة المغربية؛ إذ عبرت أكثر من مرة على عقم مناهج التكوين وأساليبها، وتقدمت في هذا الشأن باقتراح للتكوين المستمر لأطر منظمات الشباب بتحيين مشروعها المقدم سنة 1969، كما طالبت بمراجعة التشريعات المنظمة للتدريبات التربوية بما يخول للجمعيات القدرة على التأطير صلاحيات تنظيم تدريبيها الخاصة، لا سيما وأن التكوينات التي تشرف عليها الوزارة تستند في تأطيرها على كفاءات الجمعيات بنسبة مئوية ساحقة².

وبما أنه ليس مطلباً شخصياً، وتبعاً لأسلوبها التنسيقي الودودي مع بقية الجمعيات، ولا سيما مكونات ج. م. م. ش، حرصت لا ميج دائماً على أن يكون صوتها في خدمة هذا الإطار لما كانت ترى في ذلك قوة وقدرة أكبر على التأثير. وحتى بعدما تراجعت ج. ت. ت. عن مواصلة تفعيل الجامعة بحكم استفادتها المباشرة من الاختيار الوزاري القائم، كانت الجمعية تفكر في ضرورة تدعيم الجامعة بفتح مجال العضوية في وجه الجمعيات المنسجمة مع الأهداف والمبادئ المشتركة، ولا سيما جمعية المواهب³، ساعية إلى توفير الشروط الكفيلة بإنجاح مهام المنظمات في المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية، خصوصاً بعدما نجحت الجامعة الوطنية للكشفية في الحصول على مركز المعمورة (مركز عبد الكريم الفلوس) كمجمع خاص بأنشطتها وتكويناتها، وتقدمت في هذا الصدد - في نطاق المساواة - بالمطالبة بوضع مركز الهرهورة رهن إشارة ج. م. م. ش⁴، دون أن تتجاوب الوزارة مع هذا المطلب حتى في شقه الديموقراطي.

¹ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الثامن في 22-28 دجنبر 1980.

² أنظر نتائج لجنة المخيمات الصادرة عن المؤتمر الثامن.

³ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الثامن.

⁴ نفسه.

* تطور الأمة رهين بتوفير الإمكانات لشبابها *

بفضل نجاح التنسيق المشترك بين الجمعيات استعادت لاميج ريادتها وهيبته لدى الوزارة، في وقت كانت تعد فيه العدة للتعبير عن مواقفها الصريحة، مستفيدة من نجاح فروعها في امتصاص صدمة المقاطعة للموسم الثاني على التوالي، تجسد ذلك بعقدها لمؤتمرها الثامن الذي اختارت له شعار " تطور الأمة رهين بتوفير الإمكانات لشبابها " في دجنبر 1980، وهو المؤتمر الذي سهرت الجمعية على إحيائه في مستوى تخليدها لذكرى مرور ربع قرن على وجودها القانوني، بحضور نوعي لمختلف الفعاليات التربوية والثقافية الوطنية، وممثلين عن المنظمات التربوية والاتحاد المغربي للأوراش وأ. و. ط. م. ومنتهى فكر وحوار والشبيبة الاتحادية وممثلة منظمة التحرير الفلسطينية، ومختلف مصالح الجهاز الوصي الذي كان يتقدمه الوزير ذاته؛ وكانت مناسبة لتقديم الحجم الحقيقي للاميج، وللتذكير بمساهماتها على مدار الخمس وعشرين سنة السابقة، وللتعبير عن مواقفها ومواقفها ومقترحاتها¹.

لقد أشر المؤتمر الثامن على ميلاد جديد للجمعية ولفروعها ستمتد آثاره إلى كافة المستويات التنظيمية والتنشيطية، وعرفت منذئذ نقلة نوعية لم تخمد جذوتها الظروف الخارجية السائرة بشكل معاكس لذلك الأمل. فمنذ مطلع 1981 أضحت الأنشطة المحلية تنحو صوب التخطيط المعقلن مع ابتداع البعد الجماعي في التفكير والتنفيذ باعتماد اللجن الفرعية بشكل ملموس هذه المرة، واستغلال الطاقات الطلابية التي رمت بها الظروف المتوترة في الساحة الجامعية إلى الانخراط في صفوف الجمعية، ولا سيما في الرباط وفاس ووجدة؛ ففتحت الورشات الفكرية والثقافية الخاصة بدراسة واقع الطفولة والشباب، والمسألة النسائية، وإنتاج مشاريع البرامج القابلة للتنفيذ في هذا الصدد.

¹ جدد المؤتمر الثقة في اغلب عناصره القياديين وانتخى لجنة للتحكيم عضوية شفيق الإدريسي ومحمد غزالي ومحمد الدويشي ومحمد القاسمي ومحمد المتنبّي، ولجنة للمراقبة المالية عضوية حميد الغماري ومحمد الإدريسي وأحمد حنيني.



رئيس الجمعية و أعضاء مكتبها المركزي يفتتحون أشغال المؤتمر الثامن للجمعية

كما ساهمت اللقاءات الجهوية والإقليمية في النشر الموحد لهذه الأفكار على أوسع نطاق، لم يفرملها إلا ظهور آفاق الأزمة الناجمة عن سياسة التقويم الهيكلي التي اكتوى بها الجانب الاجتماعي بالأساس، حيث "أضحت تلك المعطيات - كما توقعها المرحوم عبد الرحيم بوعبيد - تشكل لوحة قاتمة للشباب، تتهدد المستقبل الذي ينتظرهم"¹، الأمر الذي لن يجعل شبيبة الجمعية خارج الزمن المغربي في أحداث 20 يونيو 1981، بما خلفته من انعكاسات نفسية سلبية داخل الفروع مع متابعة واعتقال بعض من أعضائها؛ حيث إذا كان ذلك قد دفع إلى انسحاب البعض، فإنه في المقابل عزز الإحساس بمدى انصهار الجمعية في النبض الاجتماعي والتصاقها بالآلام والأمال الشعبية، وارتقى الإحساس بكون الانتماء إليها ليس مطلباً تربوياً ترفيهاً فحسب، وإنما مطلباً نضالياً بدرجة أساسية، استقطبت معه الفروع أفواجا مهمة من الشباب، لا سيما في مدن الرباط، والبيضاء،

¹ أنظر مقدمة عبد الرحيم بوعبيد - "شبيبتنا المغربية في أفق الثمانينات" - نفسه - ص 7.

والقنيطرة، وتمارة، ومراكش، ومكناس، وتمارة، وطنجة، ووجدة، وتراوح الأعضاء القارون بها سنويا بين 70 و200 عضوا¹.

وقد واكب المكتب المركزي حركية الفروع بفعالية متوزاة على مستوى كتابته ولجته المركزية الجديدة، تأثرا بتنامي النشاط الثقافي داخل الفروع وشيوع أسابيعها الإشعاعية المتنوعة والمتعددة على مدار السنة، بما تساهم به في نشر الثقافة الشعبية المبنية على أسس ملتزمة، دون أن تكون واضحة الأهداف والمناهج؛ الأمر الذي دفع بالجمعية إلى ضرورة السعي من أجل توحيد الأسس التي يجب أن تقوم عليها الأنشطة الفرعية، باستبدال حلقة تدريب مسيري الفروع في عطلة ربيع 1981 بملتقى ثقافي وطني تحدد موضوعه في " التعريف بمفهوم الثقافة الشعبية "، شاركت فيه ثلة من كبار المحاضرين في مختلف ضروب الفعل الثقافي (فكر، سينما، مسرح، تراث، أغنية..)، كانت الغاية منه ضبط التصور الثقافي من حيث المفهوم والغايات والوسائل، افترض أن يكون منطلقا لسلسلة من الملتقيات الثقافية الوطنية².

* نخيم، أم لا نخيم؟ *

لقد كان ذلك دليلا على انتقال بنيات الجمعية من العمل الموسمي إلى الفعل الدؤوب على مدار السنة في مجالات التنقيف والتوعية والتنشيط العام، وعزز بذلك الحركية الموازية التي كان يشهدها العمل التربوي والتخبيمي. فبعد عودة متوسطة المستوى في صيف 1981 بفعل قلة الأطر المجربة، واستشراء الجفاف الشديد في مخيمات الأطلس المتوسط، بادرت الجمعية إلى استغلال حماس الفروع لتنظيم ملتقى وطني للأطر التربوية في ربيع 1982 استهدف الارتقاء بمخيماتها إلى المستويات المرضية، وهو الملتقى الذي أرسى نظريا لبنات المخيمات الوطنية المستقبلية، وانطلق عمليا في بناء تجربة المخيم شبه الوطني، برغبة في تذويب اختلاف المناهج والبرامج التربوية

¹ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 1 أكتوبر 1981.

² أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر التاسع في 24-28 دجنبر 1983.

الفرعية، وتحقيق التكامل بين التجارب المختلفة دون تفاوت صارخ بين أطفال الجمعية الواحدة.



الحیحي والسملالی یشارکان فی إحدى لقاءات العمل الجمعی المشترك 1981

وقد شهد مركز خرزوزة إحدى أهم التجارب على مستوى التنظيم والتنشيط المشترك، ابتدعت فيه الأطر التربوية التجربة النموذج لـ " برلمان الطفل " بالمفهوم الديمقراطي الشامل (ترشيحا، وانتخابا، وترافعا، واقتراحا، ومحاسبة)، تعويدا للنشء على الفكر المواطنى انطلاقا من تتبعه لمجريات الأمور داخل وسطه المؤقت. كما خلف هذا المخيم نتائج إيجابية على المستوى الهيكلي والتربوي والاندماجي بين الفروع (أطفالا وأطرا)¹. ولم تكن هذه المشاركة تعبر عن رضى الجمعية عن وضعية المرافق التخيمية، بل ظلت ترى في كون المال الذي آلت إليه لا يساعد على تحقيق أي هدف تربوي بالمفهوم اللازم، الأمر الذي جعلها تواصل مطالبتها بإيقاف مواسم التخيم، خاصة وأن الجميع مسؤولين وجمعويين أجمعوا على استفحال درجة التردّي. غير أن عدم قدرة الجمعيات على بلورة موقف حازم إزاء

¹ انظر الملتقى التحضيري للمؤتمر التاسع في 20-24 مارس 1983.

سياسة الوزارة ومديريتها في مجال الاستقبال كما في مجال التكوين والتأطير جعل صوت لاميج يبدو نشازا، ويجذب انتباه المسؤولين كتطرف أحادي لا يحظى بالتعاطف.

وقد جاهدت الجمعية من أجل تحويله إلى موقف جماعي بالتنسيق مع مختلف الجمعيات الوطنية¹، من أجل تسريح مساريب الحوار الجدي مع الوزارة، أفرز عقد اجتماع عام مع الوزارة في أكتوبر 1982 صدرت عنه توصيات لتحسين الوضعية، تمثلت في تبني موقف التوقيف المؤقت واعتماد الاستصلاح الذي طالبت به الجمعية، وخاصة محاولة تععيد الأسلوب الحوارى بين الوزارة والجمعيات باستحداث لجنة مشتركة لمتابعة مشاكل التخيم، والاتفاق على ضرورة عقد مناظرة شاملة لتدارس وضعية القطاع تقرر تنظيمها في دجنبر الموالى.

وقد اغتنمت الجمعية انعقاد هذه التظاهرة التخيمية لتقديم تصورها الذي بلورته توصيات ملقئى أطرها التربوية المذكور، والتي قضت بجعل تحسين وضعية المراكز وتجهيزها أولوية الأولويات، مع وضع مقاييس عادلة لتوزيع المقاعد حسب قدرة الجمعيات وكفاءتها التربوية، ومراجعة محتويات التداريب التكوينية وفق المناهج البيداغوجية الحديثة. وكانت تلك التصورات والمقترحات بمثابة أرضيات حظيت بتجاوب الجمعيات بما أنها لامست عمق المشاكل التي تعاني منها قبل غيرها، في الوقت الذي أبرزت فيه المناظرة فتورا في مساهمة الجهاز الوصى المعنى بالتطبيق، وعدم تقدمه بأي تصور حقيقي لمشاريعه المستقبلية، وغياب دوره في التنسيق مع القطاعات الحكومية المرتبطة بالميدان (الصحة، النقل، التجهيز، المياه والغابات..).

ولم تغفل الجمعية الفرصة للتذكير بكون الحل الأمثل لضمان التكامل بين الجهاز الحكومي والجمعيات وتقيده لا يمكن أن يتواصل في غياب المأسسة الحقيقية لهذا الحقل، وعدم وجود الإطار التشريعي المؤهل لمعالجة المشاكل التي تهم قطاع الطفولة والشباب سواء في مجال التخيم، أو في دعم عمل الجمعيات (المنج)، أو تكوين الأطر، منذ تشييع المجلس الأعلى للشباب والرياضة الذي ولد ميتا سنة 1972؛ فكانت سبابة إلى المطالبة بضرورة تجاوز هذا الفراغ، ولو بخلق جهاز تنسيقي مؤقت لمعالجة القضايا ذات

¹ انظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر التاسع في 24-28 دجنبر 1983.

الاستمرارية، وهو الاقتراح الذي تجاوبت معه الجمعيات والوزارة نتج عنه قرار الإحداث الرسمي " للجنة الوطنية للتخيم " في مارس 1983، منحت لأشغالها صفة الالتزام الثنائي، واعتبر ذلك مكسبا حقيقيا للطرفين. وقد أسندت رئاسة هذه اللجنة إلى لاميج في شخص كاتبها العام المغفور له محمد السملالي¹.

* رياضة بدون شببية *

برزت هذه التطورات مع بداية تحمل عبد اللطيف السملالي مسؤولية الإشراف على كتابة الدولة في قطاع الشببية والرياضة، واتباعه لسياسة تتسم بالتعامل المتوازن مع كافة الجمعيات وإن كانت ناقصة الفعالية؛ إذ ظلت بعض الرواسب السلبية قائمة، ولا سيما في مصلحة أسفار الشباب المطبوعة بالتردد والارتجال، واتباع كافة السبل الكفيلة بإقصاء ممثلي الجمعيات من المشاركة في الأنشطة الدولية، والتعمية على الوفود الشببية الأجنبية الزائرة للمغرب، أو توجيه محطاتها إلى جمعيات معينة دون أخرى على غرار ما كان الأمر عليه سلفا؛ دون نسيان مواصلة بعض المندوبين ومديري دور الشباب لممارسات استغرافية ضد الفروع، بشكل كان يحاول نفس الثقة الجنينية بين الوزارة ولاميج على الأقل. بل إن نجاح الجمعية أخيرا في اقتناء مركزها الإداري بالرباط شجع على التشكيك في مصادر تمويلها ومدى ارتباطها " بأرصدة أجنبية "، اغتتمتها الوزارة فرصة للتدقيق في حساباتها في سنة 1983، اطلعت من خلالها على شفافيتها ومدى صدقيتها وتمسكها بالمبادئ المواطنة فعلا لا قولا².

وسرعان ما ستميل الوزارة تماما إلى الجانب الرياضي تبعا لتجربة المسؤول عنها، حيث بدأت بواخر الفتور والارتجال تغزو تدريجيا قطاع الطفولة والشباب، وأخذ الرقع يتسع بخطوات جلية مع دخول المغرب سباق تنظيم الأنشطة الرياضية الكبرى على الصعيدين المتوسطي والعربي (كأس

¹ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر التاسع في 24-28 دجنبر 1983.

² نفسه.

فلسطين، ألعاب البحر الأبيض المتوسط)، مع ما استهلكه ذلك من ميزانية مالية ضخمة لتشييد الملاعب والقاعات الرياضية ذات المواصفات الكبرى بمرافقها المتنوعة، وكل ذلك كان على حساب احتياجات فضاءات الشباب الآخذة في التآكل (دور الشباب، مراكز الاستقبال، مراكز التدريب والتخيم)، تعبيراً عن إدراج القطاع الشبابي في الدرك الأسفل من خلال تقليص أعداد المتدربين والمخيمين، وجمود منح التغذية، وتكلس الاعتمادات المخصصة للهيئات الجمعوية.



صورة جماعية لمشاركين في ملتقى صيف 1983

لقد أصيبت الجمعيات بالخيبة من هذه التحولات التي تمت في وقت كانت تنتظر فيه تفعيل نتائج وتوصيات المناظرة الأخيرة، وعلى رأسها الاتفاق الجماعي على انطلاق مرحلة الاستصلاح في السنة ذاتها (صيف 1983)؛ وتبين لها أن الموافقة المبدئية للوزارة لم تكن إلا تمويهاً لاستغلال طاقمها البشري في تأطير وتنظيم تلك التظاهرات الرياضية، مع طرحها فتح

مخيمات رمزية في محيط الأماكن المخصصة للألعاب فيما بين الجديدة والقنيطرة، مع تخصيص 250 مقعد لكل جمعية¹ لتأثيثها كديكور شبابي. وقد دفع هذا بالجمعية إلى التمسك بنتائج المناظرة ورفضها المشاركة في تلك اللعبة، متخذة على عاتقها تقديم المثال على الشروع في تطبيق الخطة المرحلية بتنظيمها لملتقى وطني لأطرها بمركز الهرهوري في غشت من تلك السنة، بمشاركة أزيد من 200 شاب يمثلون مختلف الفروع، استغلته كمناسبة لتقييم تجاربها الأخيرة في مجال التخميم، ولمراجعة برامجها في الأنشطة العامة، مثلما شكل فرصة لاستعادة تاريخ الحركة التطوعية بالمغرب ومقوماتها انطلاقا من " طريق الوحدة ". وعلى المستوى العملي أقدمت على تدشين الاستصلاح بإقامة ورش رمزي، تمثل في بناء جدار محيط بمركز الهرهوري، وفي تعبيد طريق مدخله، مع القيام باستصلاح بعض الخيام والأسرة، تعبيرا منها عن صدقية مواقفها وقدرتها العملية على تعبئة الشباب².

* ارتجاج إيديولوجي *

إن حدة موقف الجمعية على المستوى المحلي والوطني لم يكن يعبر إلا عن القلق والغليان المنبعث في أوساطها؛ فإلى جانب الجرح الغائر الذي أحدثته المذابح الصهيونية في صبرا وشاتيلا، واهتزاز الثقة بكل ما يمت للأنظمة العربية بصلة، أفرزت الأزمة الداخلية لحزب إ. اش. ق. ش. وانفجارها على العلن في ماي 1983 رجة عميق داخل الجمعية بفعل انتماء عدد من أعضائها إلى الفصيلين المتنازعين، أذكت نواة الخلافات القائمة أصلا بين المنتسبين للتيارات الطلابية (الطلبة الاتحاديون، رفاق المهدي وعمر، الطلبة القاعدون..).

وقد بدأت هذه الهزة السياسية تبرز داخل الجمعية بترسباتها داخل الفروع وفي الملتقيات الوطنية بفعل شيوع عمليات التصنيف من جهة، ومحاولات الاحتواء وتجسيد التمامية الإيديولوجية في بعض المدن. فالجمعية

¹ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر التاسع في 24-28 جنبر 1983.

² نفسه.

بفعل نهجها التقدمي كان الانتساب إليها وبلوغ درجات المسؤولية داخلها يرتبط في العمق بمصداقية الأفراد وسلوكهم التربوي، ونضاليتهم طبقاً للمبادئ والمثل الملتصقة بخدمة الفئات الشعبية؛ ومن ثم كانت على الدوام مدرسة لتخريج المناضل الميداني فكراً وعملاً، إلى درجة أنها اعتبرت حاضنة للأفكار الجذرية غير المهادنة التي ينشأ عليها التلميذ قبل أن يتم تكوينه داخل أ. و. ط. م. لتتلقاه الأحزاب التقدمية جاهزاً، وفي مقدمتها إ. اش. ق. ش، وغالباً ما يميل البعض منه إلى تبني الأفكار الأكثر ثورية وصدامية تماشياً مع انفعالاته واندفاعاته.

إن هذا ما جعل الأزمة المذكورة ترخي بظلالها على فروع الجمعية منذ تلك السنة وتحافظ على عنفوانها حتى الوقت الراهن، دعت قيادة الجمعية في تلك اللحظة إلى محاولة رأب الصدع الداخلي بما يحفظ وحدة التنظيم تماشياً مع وحدة الأهداف والغايات التي وجد من أجلها، لا سيما وأن الموقف السياسي لرئيس الجمعية، السي محمد الحجي، المتسم بالحياد الإيجابي قد يسر عليه تجنبها خطر الفلتان، دافعا بالجميع إلى الإيمان بكون مصداقية دور الجمعية يكمن بالأساس في استقلالية قرارها، وما من خطر يهددها أكثر من فقدانها لتلك الميزة مع المحاولة الدائبة لتلغيها بالصراعات الإيديولوجية بشكل يستهدف وجودها كمنظمة شبابية جماهيرية تطوعية، ويتنافى وطبيعة عملها الجمعي الجماعي، مركزاً في ذلك على ضرورة تجذير خيارها والتصدي الصارم لأية محاولة تستهدفه¹.

لقد انعقد المؤتمر التاسع في دجنبر 1983 بحضور 21 فرعاً في خضم هذه المعمعة، وفي ظل أجواء أمنية وتجسس استخباراتي شديدين، وعرف نقاشات حادة دون أن يحيد على المنهجية الديمقراطية التي انطبعت بها لاميح على مدى تاريخها، وأفرز نتائج أكدت بنسبة كبيرة سلامة وحدة الجمعية ونجاحها المؤقت في تجاوز العاصفة، لم يشبها إلا الانعكاسات العامة لأحداث يناير 1984 التي تعرض فيها عدد من أعضاء فروعها وقياداتها المركزية للمضايقات والاعتقالات، وخصوصاً في القنيطرة وفاس والجديدة².

¹ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر التاسع في 24-28 دجنبر 1983.

² أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 18 أبريل 1984.

كان النصيب الأوفر منها لأعضاء ينتسبون إلى التيار المنسحب من إ. اش. ق. ش.، مما عزز التعاطف معه بصورة أكثر من ذي قبل.

* أسئلة ثقافية جديدة *

في ظل هذه الأجواء المفعمة بالجدل الفكري أضحي البعد الإيديولوجي أكثر طغيانا وتأطيرا لكافة الأنشطة والملتقيات والوسائل، وأصبحت القراءة التفكيرية والنقدية تطول مختلف القضايا المعروضة داخل المجالات الثقافية والتربوية والاجتماعية، فارزة زعامات فكرية يتحلق حولها أعضاء الفروع أو الجهة، وتؤثر بتوجيهاتها في الخيارات والبرامج والأنشطة؛ وأصبحت المجالات الحائطية تتضح باجتهادات هامة جدا، يلتقي فيها السياسي بالتاريخي والفلسفي، والتربوي بالثقافي، والقومي بالمحلي، ناهيك عن الإبداعات المتنوعة. وأضحت في عدد من الفروع نشاطا إشعاعيا يلعب أدوارا كبيرة في التوعية والتنقيف والمماحكة والنقاش خارج القاعات، فيما أضحت المواضيع الفكرية المطروحة أكثر التصاقا بالواقع الاجتماعي، وأشرس نقدا له وذات بعد ثوري، ترسخت فيه أسبقية القضية الفلسطينية كقاسم مشترك بين مختلف الفروع¹.

لقد أصبحت الأنشطة الثقافية داخل الفروع شبه موحدة، وكان أغلبها يتطرق إلى المواضيع المرتبطة بالوضع العربي الراهن، والثقافة المغربية ودورها في تحصين الأبعاد الديمقراطية والمواطنة، مع إيلاء الاهتمام بصورة أكبر للأمسيات الغنائية والأشعار الثورية الملزمة، بلغ صداها إلى العديد من المراكز حتى القروية منها، التي ما فتئت الجمعية تحلم بالوصول إلى شبابها وأطفالها على غرار ما كان عليه الحال في مطلع عهد الاستقلال، والتي كانت السلطة تنصدي لها في المهمل. وهذا ما كان عبر عنه السي محمد الحيحي في رده على مطلب شباب بني وليد في خريف 1985، حينما علق على رغبتهم في تأسيس فرع للجمعية بقريتهم بقوله " هذه مغامرة جميلة لا أظن أن المخزن سيرحب بها، ومع ذلك نحن مستعدون للمضي معكم فيها إلى

¹ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 28 نونبر 1984.

آخر رمق¹، فتأسس الفرع فعلا، بيد أن معاول السلطة سرعان ما انهالت عليه وأقبرت جذوته في أقل من 18 شهرا.



رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين يتلقى تذكارا رمزيا من أعضاء فرع الرباط

وبرزت داخل الفروع إبداعات نوعية محترمة في التفكير النظري الجماعي، كما في الإبداعات التعبيرية في الموسيقى والمسرح والتشكيل، خاصة في مدن الرباط ومكناس والبيضاء ومراكش والقنيطرة؛ لكن الاهتمام اتجه بالأساس في هذه الفترة صوب الفئات التي لم تعطها الجمعية حقها المطلوب، حيث ارتقت المسألة النسوية إلى درجة عليا بفضل الحضور التراكمي الوزان للعضوات قبل أن تصبح قضية المرأة شأنا عاما. وكانت كتب نوال السعداوي أولا، ثم الانطلاقة الجديدة للباحثة المغربية فاطمة المرينسي، دافعا إلى هذا الوعي الذي تجسد ببروز خلية المرأة داخل أغلب اللجن الثقافية الفرعية، الأمر الذي حتم على الجمعية التجاوب مع هذا المد

¹ أنظر اللقاء التقييمي لمخيمات الجمعية في 26-30 دجنبر 1985.

بتنظيم أول ندوة وطنية كبرى بالمعمورة، في موضوع " الوضع الراهن للمرأة المغربية " في مارس 1986 بمشاركة نخبة من أبرز الباحثات والباحثين¹.



الحضور القوي للأغنية الملتزمة في إبداعات فروع الجمعية

أما العنصر الثاني الذي بدأ يفرض حضوره بشكل عملي في هذه الفترة، هو اليافع انطلاقا من فرع الرباط الذي دشن منذ سنة 1983 تنظيم الأنشطة المستمرة الخاصة باليافعين بشكل مستقل عن الطفولة والشباب، وعنه انبثقت تسمية هؤلاء الشباب الصغار " رفاق الجمعية "، اجتهدت أطره في تجريب مناهج متميزة تراعي خصوصيات هذه الفئة ورغباتها في مختلف ضروب التنشيط التربوي والثقافي والعلمي والإبداعي والرياضي؛ وسرعان ما تلقفته بقية الفروع النشيطة، حيث لم تمض أكثر من سنة حتى أضحت لجن رفاق الجمعية جزءا رئيسيا في هياكل الفروع، وأصبح عدد المستفيدين من أنشطتها لا يقل عن حجم المنخرطين الشباب، ويتراوح حسب قوة الفروع بين

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 14 ماي 1986.

25 و100 رفيق للجمعية¹. وزاد من ترسيخ وتطوير هذه التجربة الوليدة تبادل الخبرات والتجارب، رغم التفاوت القائم حسب نوعية الطواقم التاثيرية ودرجة امتلاكها لخبرات التنشيط والتواصل. ومنذ تلك اللحظة بدأت الأصوات ترتفع للمناداة بضرورة تنظيم ملتقيات خاصة بهذه الفئة المعول عليها كأعداد مبكر للأعضاء المستقبليين، الأمر الذي لن يتجسد عمليا إلا بعد المؤتمر العاشر.



إقبال اليافعات على أنشطة " رفاق الجمعية " في كافة الفروع

لم يخرج العمل التربوي عن التحولات التي عرفتھا الجمعية سنة 1983، فالتقييمات المتوالية داخل الفروع أضحت بدورها مرتبطة بالأفكار النقدية المشحونة بالحمولة الإيديولوجية، وتضع كافة وسائل التنشيط على مشرحتها لقياس مدى مساهمتها في تجذير التربية المتحررة غير الخائعة وغير المستلبة أو الموجهة لتكريس الوضع الطبقي القائم؛ ونحت في الوقت ذاته إلى التأهيل المتجدد الواعي للأطر التربوية من خلال النقاشات النظرية والتجارب التطبيقية، تحققت معها في هذه الآونة طفرة من الاجتهادات

¹ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 12 نونبر 1985.

المتفاوتة الأهمية في مختلف وسائل التشيط، وجدت صداها في النجاح الكبير الذي عرفته أول تجربة للمخيم الوطني في صيف 1984، لا سيما في المرحلة الجبلية بابن صميم، رغم المعوقات الموضوعية التي صارت قاسما مشتركا لوضعية مراكز التخييم عموما.

وكان من اللازم أن تسير تجربة 1985 في مد تصاعدي لولا أن الوضعية المعاشة في التجربة الأولى شكلت إحباطا، دفع العديد من الأطر المجربة إلى تفضيل تأطير مخيمات القطاع الخاص لما توفره من حد أدنى من الشروط الموضوعية، بدل المساهمة في ما اعتبروه تنكيلا بالطفل¹، بصورة جعلت التجربة الثانية تتراجع بشكل حاد عن سابقتها، وفرضت على الجمعية ضرورة التفكير في التوقف عن المشاركة في التخييم إلى حين اتخاذ الوزارة لإجراءات حقيقية لاستصلاح المراكز².

* نحو خصوصية القطاع *

إن افتقار الوزارة لأية استراتيجية واضحة المعالم إزاء قطاع الطفولة والشباب، وانغماسها الكلي في تدبير الشأن الرياضي، قد عجل بتدبير عنصر الثقة والتكامل مع الفعاليات الجمعوية، كانت من نتيجته عودة لاميج للبروز كأقوى صوت احتجاجي ضد تلك السياسة، لم تكن ترى فيه الوزارة ولا مسؤولي مديرية القطاع إلا موقفا شخصيا ضد الوزير اعتبارا لانتمائه السياسي اليميني، بناء على جهوزية تهمة انتماء الجمعية إلى حزب معارض، شأنها في ذلك شأن بقية الجمعيات الوطنية الفاعلة، نافيين عن هذه التنظيمات الشبابية حقها في الاختلاف مع الجهاز الوصي، ولا في الدفاع عن الفضائل الممولة بالمال العام؛ بل رؤي في الموقف الجمعي العام شحنا وتجييشا لأغرار يمثلون تماما لأوامر شيوخهم³. ولا غرو في ذلك، ما دامت تلك تصورات لعناصر تكنوقراطية استمرأت التخطيط الفوقي لواقع لا تمت إليه

¹ انظر اللقاء التقييمي لمخيمات الجمعية في 26-30 دجنبر 1985.

² انظر الورقة الترويجية الصادرة عن المؤتمر العاشر في 21-23 مارس 1986.

³ Ikken - Op. cit - pp 35, 38-39, 57, 60-61 etc.

بصلة، ودون أدنى احتكاك مباشر مع الشباب ومعاناته داخل المؤسسات وبنيات الاستقبال التي اهترأت بسياستها المرتجلة.

وفي هذا الصدد يشير عيسى يكن - المسؤول المباشر عن مديرية الطفولة والشباب في تلك المرحلة - إلى أن ما كان يحرك الجمعيات، ولا ميج على رأسها، هو ارتباطها ببعض الأحزاب، ومن ثم لم تكن معارضتها مفهومة بالنسبة إليه، حيث بدا التشابه بين الجمعيات والأحزاب جلية، خصوصا حينما تظهر مواقفها ومقترحاتها على صدر صحافة المعارضة¹. إنه يؤس التفكير الذي أطر الوزارة خلال تلك المرحلة، وأبرز ترفعها عن الاعتراف بفشل خططها وعشوائية سياستها، والتي بموجبها أقبرت كفة التصورات والأفكار الإصلاحية والنقويمية التي أبدتها الجمعيات بصفة منفردة أو جماعية في إطار اللجنة الوطنية للتخميم.

إذ في الوقت الذي سعت فيه هذه الهيئات إلى محاولة تقريب الهوة بين التدبير الوزاري والفعل الجمعي، ووضعت نفسها كمنافحة عن القطاع بالجهر بضرورة الرفع من ميزانية الوزارة حتى تتجاوب مع الأسئلة المنتظرة للشباب، سبحت هذه الأخيرة ومخططوها في اتجاه معاكس قوامه المزيد من الإجهاد عما تبقى من المكتسبات الضئيلة، وتجلى عنوانها الأبرز في إصدار المذكرة 162 المشؤومة ولواحقها سنة 1984، التي ضربت في العمق وبالواضح مجانية الاستفادة من خدمات دور الشباب، وفرضت مكوسا مادية على الجمعيات والرواد². وقد سقط هذا القرار اللا شعبي في الوقت الذي كانت فيه الجمعيات تنتظر تحسينا في الشروط التخميمية، وفي تحديث بنيات دور الشباب ودمقرطتها.

لقد استهدفت المذكرة المذكورة التضيق على الرواد والمنخرطين، وأسست لخلق الأندية المؤدى عنها بما يضيق من فضاءات الاشتغال المقللة أصلا، ويزرع فتوية في صفوف الشباب حسب الإمكانيات المادية. وقد أدركت الجمعيات البعد التصفوي لهذه السياسة، لا سيما وأنها تزامنت مع عودة منهجية الضبط التي سلكتها أم الوزارات في عهد إدريس البصري عقب أحداث يناير 1984؛ حيث لم تقف المذكرة عند مسالة الأداء، وإنما واكبتها

¹ Ikken - Op. cit - p 5.

² أنظر اللقاء التقييمي لمخيمات الجمعية في 26-30 دجنبر 1985.

بمراقبة وتتبع المنخرطين وجمع المعلومات عنهم، من خلال فرضها على إدارات دور الشباب ضبط لوائح المنخرطين بالمعطيات الإدارية. إنها نفس السياسة المنتهجة آنذاك في الحقل الجامعي (جهاز الأوكس). وقد أقنع المسؤولون أنفسهم بكذبة ترشيد النفقات، ومساهمة الجمعيات والشباب في تحسين وتطوير شروط العمل داخل الدور¹.

أجمعت الجمعية وفروعها وباقي هيئات الشباب الوطنية والمحلية على التصدي للمذكرة 162، وحولتها إلى معركة جماعية بالتنسيق مع كافة المهتمين بالشأن الجمعي والشبابي، وأشركت معها الرأي العام الوطني في ذلك، لافتضاح بعدها الأمني الاستخباراتي، زيادة على التضييق على حق الشباب في التنظيم والترفيه والتكوين بغض النظر عن إمكاناتهم المادية؛ وتمكنت من رفع القضية إلى قبة البرلمان من خلال الأسئلة الشفوية والكتابية التي تقدم بها عدد من نواب الصف الديمقراطي.

* التخييم جريمة في حق الطفل *

هذه المعركة التي افتعلتها السياسة الارتجالية للجهاز الوصي لم تثن لأميج عن مواصلة خطتها في تصحيح اختلالات المجال التخييمي، لما ظل العمل التربوي يمثل من فرصة للتكوين والتوجيه والترفيه بمقابل تراجع الشروط الموضوعية المرتبطة بالبنيات والتجهيزات، وما واكبها من تأطير وتغذية وتطبيق ونقل. وقد ارتكز موقف الجمعية على انعدام توفر المناخ الصالح لتحقيق الأهداف التربوية التي يحتاجها الطفل المغربي عموماً، وطفل الفئات الشعبية الأكثر خصاصة بالدرجة الأولى، مع استمرار الوزارة في تفويت المراكز إلى القطاع الخاص، وفي تقليص عدد المستفيدين ومراحل التخييم ومددها، وتدهور البنيات وضالة المنح، وضعف مناهج التكوين التربوية التي لم تعرف مراجعة حقيقية منذ مطلع عهد الاستقلال².

¹ Ikken – Op. cit – p 67.

² أنظر الملتقى التحضيري للمؤتمر العاشر في 26-30 دجنبر 1985.

وكانت اللجنة الوطنية للتخميم، التي ترأسها الكاتب العام للجمعية، منبرا لتركيز الاهتمام على هذا القطاع، مؤمنة بكون اعتمادها كحل مؤقت تسعى من ورائه إلى وضع الأسس العملية الأولى لبعث المجلس الأعلى للشباب والرياضة، ومن ثم ضرورة استثمارها كإطار لتطرح الأفكار والمشاريع الرامية لتنظيم الحقل الجمعوي، والعودة به إلى التنسيق التكاملي مع الجهاز الوصي، دون أن تجد القرار السياسي الجريء. غير أن الصلاحيات المحدودة لهذه اللجنة، وعدم قدرتها على فرض تصورات الجمعيات على امتداد السنوات الثلاث من وجودها، وما واكب ذلك من استمرار اندحار الأوضاع كما وكيفا نتيجة عدم تجاوب الوزارة ومديريتها مع مشاريع الإصلاح المقدمة، وتمسكها بمذكرتها الابتزازية، وارتفاع حدة مضايقات المندوبيات لفروع الجمعية تبعا لذلك، كل ذلك جعل اللجنة تبدو في نظر فعاليات الجمعية مجرد لجنة صورية يستثمرها الوزير في مرافعاته أمام البرلمان، بعدما حولها إلى مجرد هيئة لوزيعة مقاعد الجمعيات.

ومن ثم ارتفعت المطالب بضرورة انسحاب الجمعية منها، أو على الأقل التنحي عن رئاستها، بمقابل تبني المزيد من الضغط الجماعي من أجل دفع الجهاز الوصي إلى ضرورة تطبيق الخطة المرحلية للتوقف عن "الإجرام في حق الطفل"، مع ما يقتضيه ذلك من دعوة إلى عقد مناظرة وطنية جديدة بهدف استخلاص المشاريع العملية للرفعي بالمخيمات إلى ما تستحقه أجيال المستقبل¹.

* على محك السؤال الفكري *

في ظل هذا الزخم المتسم بالنقلة النوعية في أنشطة الفروع، وفي تعاطيها مع الهجمة التي انتهجتها الوزارة، انعقد المؤتمر العاشر للجمعية في 21-23 مارس 1986 في غياب رئيسها المتواجد للعلاج بالخارج، وكاتبها العام الذي كان في فترة نقامة. وقد تميز المؤتمر بالحضور النوعي القوي للفروع بفعل استثمارها للطاقت الطلابية المنتسبة إليها، بشكل جعل أشغاله تخرج عن

¹ أنظر أشغال المؤتمر العاشر المنعقد في 21-23 مارس 1986.

نطاق التقييم التقليدي للأنشطة وطرح التصورات الإجرائية، وتصبح ورشات فكرية للإنصات العميق للأسئلة التربوية والثقافية المطروحة انطلاقاً من التراكم الفعلي غير المؤطر نظرياً في الممارسة. وتم التنبيه إلى كون التجربة الطويلة للجمعية على امتداد الثلاثين سنة السابقة تقتصر على التأصيل الفكري الموحد في المجال والزمن، وتتسم بالقطيعة وعدم الاستمرارية، حتى أضحي كل فرع يمتلك مرجعية خاصة به، يؤمن بها كسبيلة لفكر الجمعية وأهدافها ومبادئها، ويصطدم عند التلاقي بمرجعيات الفروع الأخرى.

لقد أعد الملقى التحضيري المنعقد في دجنبر 1985 الخطوط العامة لأرضيات النقاش¹، انصبّت على نقطتين رئيسيتين تتضمنان مختلف أوجه النشاط الجماعي. ركزت في الشق التربوي على ضرورة رفع درجة الصمود للدفاع عن حق الطفولة في الاستفادة من فضاء الترفيه والتوجيه في مراكز التخييم ودور الشباب، ولا سيما بإفشال مضامين المذكرة 162 من جهة؛ مثلما بضرورة توحيد المنظور التربوي الخاص بالجمعية بما يستوجب من تجاوز للارتجال والتبسيط والنمطية إلى تفعيد التخطيط والتأطير المعقّلين اللذين يراعيان خصوصيات المستفيدين، وإخضاع أية عملية تربوية لمنظومة فكرية منتصرة لمبادئ التنشئة الاجتماعية المتأثرة بحركية المحيط، والتي تتغيى ترسيخ قيم المسؤولية والحرية والحدّثة في إطار وطني قومي، منفتح على تجارب الثقافات الإنسانية المناهضة لكل أشكال الميز العرقي أو العقائدي أو الاجتماعي، محددة بأن نجاح الفروع في بلوغ الأفاق المشتركة لتلك الأهداف لن تتحقق إلا بضمان توازي خطوط تقدمها جمعاء، انطلاقاً من التنسيق الذي يمكن أن تلعبه لجنة مركزية للعمل التربوي².

أما في الشق الثقافي، فقد خلصت أشغال المؤتمر إلى النجاح المظهري للزخم العملي التكويني والتوعوي الممارس داخل الفروع، دون أن يواكبه انعكاس عميق موازي. وتمثل ذلك في عجز الجمعية عن تحديد تصور موحد وضبط عقلاني لأدواتها الثقافية، الأمر الذي برزت نتائجه في قلة الأطر المجربة في هذا المجال، وفي ارتجالية البرامج وموسميّتها المفرطة. ومن ثم حدّد المؤتمر - باستقرائه للتجربة - المنظور الثقافي المشترك

¹ أنظر الملحق التحضيري للمؤتمر العاشر في 26-30 دجنبر 1985.

² أنظر الورقة التربوية الصادرة عن المؤتمر العاشر المنعقد في 21-23 مارس 1986.

باعتباره انعكاسا للعلاقات بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، مع حتمية الربط بين الثقافة والإيديولوجيا، والتي تستوجب على الجمعية الانحياز إلى مبادئ التحرر وحرية الإبداع في مختلف المناحي، وضرورة مواصلة إسهامها في نشر القيم الإنسانية السامية التي لا يمكن أن تتم إلا بإعمال الفكر العلمي العقلاني والديموقراطي، ووجوب أن تصب محصلته كلها في رد الاعتبار للفكر المواطنني انطلاقا من الفروع، وفي تكامل بينها بتأطير من لجنة مركزية خاصة بالفعل الثقافي¹.

السنوات	78-76	80-78	+ 83-80	+ 86-83
الرئيس	محمد الحيحي	محمد الحيحي	محمد الحيحي	محمد الحيحي
نائبه 1	محمد الريح	محمد الريح	محمد الريح	محمد الريح
نائبه 2	محمد العباسي	ع. العزيز بوراس	محمد الباهي	-----
الكاتب	محمد السملالي	محمد السملالي	محمد السملالي	محمد السملالي
نائبه 1	محمد عاشور	محمد عاشور	ع. العزيز بوراس	العابدي حنبلي
نائبه 2	ع. الرزاق الدواي	ع. الرزاق الدواي	محمد الهراس	ع. السلام مجلاوي
الأمين	العربي لحلو	العربي لحلو	العربي لحلو	العربي لحلو
نائبه 1	ع. العزيز بوراس	محمد الهراس	م. عزام الفاسي	م. عزام الفاسي
نائبه 2	الدمناتي العليوي	مصطفى ربحان	مصطفى ابو العيون	-----
مستشار	محمد الهراس	مصطفى ابو العيون	مصطفى عربوش	زهرة تراغا
مستشار	ع. السلام برحو	محمد كسراوي	محمد كسراوي	محمد كسراوي
مستشار	العابدي حنبلي	ع. السلام الحبيب	ع. السلام الحبيب	ع. السلام الحبيب
مستشار	شفيق الحسين	شفيق الحسين	ع. الرزاق الدواي	ع. الرزاق الدواي
مستشار	محمد أشيبان	محمد حفيظ	محمد عاشور	ع. العزيز بوراس
مستشار	محمد أوباري	محمد أوباري	العابدي حنبلي	محمد بولعمان
مستشار	-----	-----	-----	حسن دحمان
مستشار	-----	-----	-----	محمد لحميدي

المكاتب المركزية ما بين سنتي 1976 و1986

¹ أنظر الورقة الثقافية الصادرة عن المؤتمر العاشر المنعقد في 21-23 مارس 1986.

لقد نجح المؤتمر في ضمان استمرارية وحدة الجمعية، وأخفى فتيل الانفجار الذي أذكته الخلافات السياسية المعتملة في العمق، وتمكن من جر الفروع إلى التقريب بين اختلافاتها النظرية والإجرائية في الحقول التربوية والثقافية والاجتماعية؛ كما قلص مساحات الانغلاق الذاتي المعتمد منذ مطلع السبعينات لفائدة عمل شبه تنسيقي استدرارا للنتائج التي حققتها تجارب المخيمات شبه الوطنية والوطنية منذ 1982. وعزز خلق اللجنتين التربوية والثقافية - اللتين ضمنا أبرز فعاليات الفروع - الحركة الدائبة داخل المقر المركزي التي أسستها مبادرة تجميع وتصنيف وتبويب وثائق الجمعية.

وكان من أبرز ثمار هذه الحركة تعاون اللجنتين في خلق الشروط النفسية والبشرية لوضع أنشطة " رفاق الجمعية " على أجندة المكتب المركزي الجديد، عبر مشروع عملي متكامل لإقامة أول ملتقى لهذه الفئة منذ 1965 خطط لتنفيذه في الصيف الموالي، كأول تجمع لليافعين من مختلف الفروع ببرنامج مدروس ومدقق، يتجاوب مع انتظارات هذه الفئة النشيطة داخل الفروع بصورة حيوية¹، ليصبح تقليدا سنويا انطلاقا من تلك السنة إلى جانب مخيمات الأطفال.

والملاحظ أن تفاعل قواعد الفروع مع الحركة الجديدة للجننتين المركزيتين لم يكن فعالا، فمن جهة تبين أن نتائج المؤتمر لم تكن مستوعبة بالقدر الكافي لكون مبعوثي الفروع المؤتمرين كانوا قلة طليعية، أنتجت خطابا نظريا صرفا بعيدا كل البعد عن انتظارات غالبية الأعضاء²؛ ومن جهة ثانية رؤي في تحرك اللجنتين إزاء الفروع من أجل معاينة البرامج وتقييم فعاليتها تدخلا في الشأن الفرعي الداخلي، وأداة رقابية إضافية بيد المكتب المركزي، فكان التعامل معهما بفقر شديد. ومع ذلك تمكنت اللجنة التربوية من تحقيق رصد أولي للاحتياجات التأطيرية للفروع كما وكيفا، سعت إلى بلورته في تدريب الجمعية التحضيري لسنة 1987³؛ كما استطاع أعضاؤها من المشاركين في المناظرة الوطنية الخامسة للمخيمات من إدراج تدريب أطر اليافعين في التوصيات المرفوعة إلى الوزارة، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى تنظيم حلقة تجريبية يتيمة في هذا الصدد في ربيع تلك السنة. وعلى

¹ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 8 يونيو 1986.

² انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 30 يناير 1988.

³ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 فبراير 1987.

المستوى الإجرائي تمكنت اللجنة المركزية التربوية في سنة 1988 من تفرغ الورقة النظرية في أنشطة قابلة للتنفيذ تتجاوب مع الأهداف المتوخاة¹. وعلى غرارها حاولت اللجنة الثقافية إعداد مشروع شبابي كبير تمثل في وضع الأسس لأول ملتقى خاص بالشباب، تجسيدا لموقفها المعبر عنه في المناظرة بتطبيق الخطة الإصلاحية للمخيمات، وتنفيذا للأفكار التي كانت تنادي بها الجمعية منذ سنة 1961.

* الملتقى الوطني لشباب ويافعي الجمعية *

إن موقف لاميج الثابت من المخيمات في هذه الفترة قد أملت معاشتها للظروف القاهرة في مراكز الأطلس والغابة الدبلوماسية سنة 1987، التي رفعت فيها شعار " التخيم حق وليس امتيازاً "؛ غير أنه تبينت لها استحالة إنجاح أي عمل تربوي حقيقي في ظل التهديد اليومي الذي يتعرض له الطفل والمؤطر على كافة المستويات²، لا سيما وأن الخبرات التربوية العالية لم يعد لها أي حافز للمشاركة لا في مخيمات الطفولة ولا في ملتقيات " رفاق الجمعية " في ظل تلك الأوضاع المتردية³. وهذا الوضع السلبي صعد من وتيرة احتجاج الجمعية ضد السياسة الشاملة للوزارة، مع معاناتها المستمرة مع تداعيات المذكرة 162 وانعكاساتها على العديد من الفروع خاصة في الدار البيضاء والقنيطرة وسلا وفاس⁴؛ حيث أن اتفاق هياكل الجمعية على القبول بحل وسط يقضي بإداء الفروع لمساهمة رمزية سنوية، كان بمقابل رفضها الصارم تقديم لوائح أعضائها بأرقام بطائهم الوطنية، خصوصاً وقد زامن ذلك تضيق متصاعد من لدن سلطات الداخلية على مستوى الوضع القانوني (وصلوات الإيداع)، أو على مستوى الأنشطة (إجبارية التراخيص)⁵؛ وهو ما اعتبرته مديرية الطفولة والشباب موقفاً لا مبرر له يجعل الجمعية في موقع

¹ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 10 فبراير 1988.

² انظر محضر اجتماع نواب الفروع في 30 أبريل 1988.

³ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 18 أكتوبر 1987.

⁴ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 25 نونبر 1987.

⁵ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 دجنبر 1988.

تفضيلي على بقية الجمعيات المتجاوبة مع المذكرة¹. ولذلك شمر الجهاز الوصي عن ساعده لتأديب لاميج في شكل إقصائها من التمثيلية في الرحلات الدولية، وتقليص حجم المستفيدين من حلقات تداريب مسيري الفروع²، وتجميد حجم المساعدات المقدمة لها.

السنة	المبلغ (بالدرهم)
1975	46.000
---	---
1985	28.909
1986	50.300
1987	51.929
1988	51.500
1989	60.111

المساعدات المخصصة للاميج خلال النصف الثاني من الثمانينات

وقد استغلت الجمعية فرصة انعقاد المناظرة الوطنية الخامسة للتخيم لتساهم بفعالية في لجانها المختلفة، ولإبراز سلامة موقفها من خلال التأكيد المشترك على تدهور القطاع وضرورة إصلاح، وابتداع الوسائل الإجرائية والمادية لتحقيقه بتطبيق الخطة المرحلية في أقرب محطة ولسنتين متكاملتين³، مع لزوم مراجعة مناهج التكوينات التربوية، وتحديث محتوياتها حسب الاحتياجات الجديدة للطفولة المغربية.

وبما أن هذه الأفكار أضحت مشروعا تتكامل فيه الجمعيات مع الوزارة ومصالحها التقنية وباقي القطاعات ذات الصلة، فإن أدنى تماطل في اتجاه تعطيل تلك الخطة كان يزيد من فقدان الثقة لا في الوزارة فحسب، ولكن

¹ أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 30 أبريل 1988.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 13 مارس 1988.

³ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 11 نونبر 1987.

حتى في اللجنة الوطنية للتخميم التي أضحت في أعين الجمعية، مركزاً وفروعاً، مجرد مطية للإجهاز على حق المطالبة بتفعيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة، التي كانت ترى فيه - رغم مأخذها - الحصانة الوحيدة من أي حوار مغشوش¹. ولهذا بدأ التفكير في خلق نواة تنسيقية صلبة من أجل دعم كافة هذه المطالب مع ح. ط. ش. وج. ت. ت. وجمعية المواهب والشعلة، والكشفية الحسنية والكشاف المغربي، وهو التنسيق الذي اتسم بظرفيته بحيث لم يكن له أي صدى عملي، باستثناء بداية إجماع الجمعيات غير الكشفية على التجاوب مع فكرة إحياء اتحاد تنسيقي على غرار ج. م. م. ش. سابقة الذكر.



الكاتب العام للجمعية يترأس الجلسة الافتتاحية للمناظرة الخامسة للتخميم

¹ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 13 مارس 1988.

وأمام إقبال الجمعيات على الانخراط في الموسم التخيري لسنة 1988 تشبثت الجمعية بموقفها، متقدمة بمشروعها في تطبيق الخطة المرحلية بإقامة ملتقى لشباب الجمعية بهدف تنظيم أوراش استصلاحية بمركز الهرهوري تنميما للتجربة التي قامت بها سنة 1983، ينظم على هامشه ملتقى جديد لرفاق الجمعية. لقد احتضن ملتقى الشباب هذا 700 مشارك (ضمنهم 200 يافع) على ثلاث مراحل، اختير له كشعار عام " دعم القضية الفلسطينية مسؤولية وطنية ¹، توزع شقه العملي على أوراش بناء ملعب مصغر لكرة القدم، واستصلاح ملعب للكرة الطائرة، وتمديد خيوط الكهرباء، ورتق الخيام إلى جانب أوراش في البستنة. ولم تتمكن الجمعية من تحقيق الأوراش الأخرى المرتبطة ببناء قواعد الخيام، وتبليط مدخل المركز، واستصلاح المرافق الصحية والمغاسل بسبب قلة الدعم.

وإلى جانب ذلك، كان الملتقى فرصة مناسبة للقيام بأنشطة ثقافية اجتمع حولها أكبر عدد من أطر وأعضاء الفروع، تمثلت في محاضرات وندوات تهتم بالشأن الجمعي، والشباب والتحديات التكنولوجية، والمتقف العربي والمهام الراهنة، دون نسيان مستجدات القضية الفلسطينية ومآلها، وواقع التخيم وأفاقه المستقبلية. وبمقابل ذلك خصص جزء من الملتقى لتكوين الأطر في عدة أندية تقنية تختص بالإعلاميات، والتصوير، والطاقة الشمسية، والكهرباء والإلكترونيك، والمسرح، والسينما، والطباعة والنشر؛ مع الانفتاح على تقنيات التواصل، ولا سيما الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي، وعلى رأسها محو الأمية، والمساهمة الميدانية في تنشيط مخيمات الأطفال الجانحين ².

¹ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 15 يونيو 1988.

² أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 26-28 دجنبر 1988.

5- الأزمة التنظيمية

(1998/1988)

ولد الموقف الحيادي لرئيس الجمعية من أزمة إ. اش. ق. ش. تأويلا ملتبسا في أذهان الأعضاء المرتبطين بالتيار المنشق أو المتعاطفين معه¹، فهم منه انحيازاً إلى جانبهم. ومن ثم، ومع رغبتهم في تمكين ذلك التيار من أدوات التعاطي مع الشأن الجماهيري وهيئاته التنظيمية القائمة، ولا سيما التاريخية منها وعلى رأسها لاميح، أخذ استثمار البعد التنظيمي والتنشيطي للجمعية أبعاداً متواصلة موسماً بعد آخر، بادرت معه بعض الفروع إلى خلق سياج فكري موحد يهدف إلى تطهير دواخلها من الأعضاء غير المتوافقين معها في الرأي، وتحصين سيطرتها باجتذاب العناصر غير الحزبية إلى صفوفها، وبدفع بعض الجمعيات المحلية إلى الانضمام إليها²، مستفيدة من النسق الديمقراطي للجمعية الذي يقلص من الشروط المفروضة للانتماء.

* ذروة الخلاف *

وقد بدأت هذه الوضعية تلقى بشطاياها المتفرقة منذ ما بعد المؤتمر العاشر (1986)، قبل أن تصبح خطيرة بما فيه الكفاية سنة 1988 مع بروز توترات في بعض الفروع، ليتوج ذلك بالانفجار العلني خلال ملتقى أطر الجمعية في الصيف. فبدل أن يشكل ذلك التجمع الشبابي الأول من نوعه من حيث العدد والزمن فرصة للتكوين والتقريب في وجهات النظر بما يعزز الكفاءة البشرية للجمعية، فضح تدريجياً ما كان يعتمل داخل الفروع؛ حيث بدأ الخلاف الإيديولوجي المسكوت عنه على امتداد الخمس سنوات السابقة يتخذ مظاهر علنية، تمثلت قبل الملتقى في انسحاب أعداد من الأعضاء المتعاطفين

¹ كان هذا التيار يلقب نفسه داخل الجمعية آنذاك بالاتحاد الاشتراكي - اللجنة الإدارية.

² انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 28 مارس 1993.

مع إ. اش. ق. ش. من لاميح للالتحاق بجمعيات وطنية أكثر انسجاما معه¹، والشروع في عمليات ترهيب فكري ممنهج لإقصاء المخالفين حتى داخل الفروع القوية، ومورس ذلك حتى داخل الملئقى المذكور مع فقدان الجمعية لتوازنها بسيطرة تيار واحد، استغلها فرصة للتنسيق بين أنصاره لا إعدادا للمؤتمر الحادي عشر فحسب، وإنما حتى لطرح الأسماء القيادية البديلة؛ الأمر الذي جعل فروعاً وأعضاء بعينهم يمثلون أقلية فكرية تعرضت للتهميش، بمن في ذلك أعضاء من الجهاز المركزي، قبل أن يبلغ ذلك ذروته بمعاناة الحيحي شخصياً - العائد لتوّه من الخارج - لحجم الأزمة التي بدأت تعصف بالجمعية في الأمسية الختامية لآخر مرحلة².

تبين أن الإيجابية الظاهرة التي عكسها تنظيم ملتقى 1988 كانت تخفي في طياتها مشاكل عويصة لم تعرف الجمعية خطورة مثلها من قبل، كانت مؤشراً على وجود شرخ عميق يمتد على المستوى الأفقي (بين الفروع) والعمودي (على مستوى مكونات المكتب المركزي)، وكان من تداعياتها اتخاذ قرار الفصل في حق أحد العناصر القيادية نتاج سوء التدبير³. ولم يكن هذا إلا ليزيد من تأزم الوضع القائم وتأجيج قصدية الخلط بين العاملين الجمعيوي والحزبي، إذ فسر موقف المكتب المركزي بأبعاد سياسية. ومن ثم زاد تقافم التوتر في العلاقات بين بعض الفروع والجهاز المسير⁴، واشتد الصراع بين أعضائها إلى درجة الاصطدام العنيف، الأمر الذي كان يهدد وجود الجمعية المرتبط بمدى استقلالية قراراتها، في وقت كانت ترى فيه نفسها ملزمة برفع التحدي الذي فرضه واقع الجمعيات الجهوية الجديدة⁵.

شكلت هذه الوضعية فرملة ذاتية للمجهودات المبذولة من أجل الإعداد لعقد المؤتمر الحادي عشر، الذي شرع فيه منذ دجنبر 1987، واتخذت الإجراءات الأولى لانتخاب مؤتمري الفروع، وحدد خريف 1988 كسقف زمني لانعقاده⁶؛ بيد أن المشاكل المترتبة بعيد صيف 1988 جعلت أمر ذلك

¹ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 10 فبراير 1988.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 دجنبر 1988.

³ أنظر محضر الاجتماع الاستثنائي للمكتب المركزي في 24 دجنبر 1989.

⁴ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 30 نونبر 1988.

⁵ أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 26-28 دجنبر 1988.

⁶ أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 30 أبريل 1988.

مستحيلا، ويستوجب إنضاجا للشروط الضرورية لانتشال الجمعية من أزمتها. فقد اتضح لقياديينها لا جدوى تجاهل الصراع السياسي الذي أضحت ساحات الفروع مسرحا له، لا سيما مع ارتفاع الأصوات الاحتجاجية ضد بروز جبهة تتسبب صلبة من بعض الفروع¹، بادرت إلى توسيع دائرة نفوذها بتأسيس فروع سابعة في فلكها خارج نطاق القانون، بغية التحكم العددي في قرارات الجمعية من جهة، وتضييق الخناق على بقية الفروع الأخرى من جهة أخرى. وأضحى الجهاز المركزي يشعر بحرارة الغليان العام مع تعدد الاستقالات والانسحابات من الجمعية، وبرزت مشاكل تنظيمية متعددة²، ولكن أساسا مع وصول اللهب إلى أقوى الفروع التي يستند عليها في لجانه المركزية وأنشطته الوطنية: فرع الرباط، بشكل أجبره أخيرا على اتخاذ قرار بضرورة التصدي لخطورة الوضع منذ مطلع سنة 1989، دون أن يفلح في نزع فتيل المواجهات إلا نسبيا³.

* هروب إلى الأمام *

سعى الجهاز المركزي إلى استغلال عامل الزمن لتهدئة الوضع من خلال الاستمرار في تنفيذ برامجه التنشيطية المقررة، ولا سيما الإعداد للملتقى المغاربي الأول؛ غير أن التجمع الإعدادي في ربيع 1989 كشف عن الاعتمال العميق للأزمة، لا سيما وقضية فصل العضو المركزي المحسوب على التيار المهيمن كانت تنيخ بكلكلها؛ ومن ثم فشل التجمع المذكور في لأم الجرح، منذرا في الوقت ذاته بارتقاء الأزمة بظلال من المسلكيات المتناقضة تماما والرسالة التي نذرت لها الجمعية نفسها، فحل اللا تسامح والإقصاء، ورفض الرأي الآخر، والاتهام المجاني، والتخوين، والتصفية المعنوية، والتصنيف

¹ أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 26-28 دجنبر 1988.

² أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 15 يناير 1989.

³ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 22 فبراير 1989.

السياسي الفج محل الحق في الاختلاف، والتكامل، وحرية التعبير، والموقف المواطني السديد¹.

وحتى في عز الأزمة، كانت تعاقدات الجهاز المركزي تفرض عليه صيانة مصداقية الجمعية إزاء الوزارة والشركاء المغاربة لتنفيذ ملتقى 1989، حيث أقدم على إقامة مخيم مغربي للأطفال على هامش ملتقى للشباب بمركز بوزنيقة تحت شعار "تربية - وحدة - سلم"، ضم إلى جانب أعضاء الجمعية ممثلين عن الجمعيات الوطنية ووفدين جزائري فلسطيني². وشملت محاوره موائد مستديرة حول قضايا الشعوب المغربية على مستوى استراتيجية التنمية والتكامل، ودور الشبيبة في البناء الفعلي للوحدة، والدور الإعلامي في هذه القضايا، إلى جانب الأبعاد الثقافية والفنية المشتركة، دون نسيان مستجدات الوضع الفلسطيني وانتفاضته المجيدة. وتخللت هذه الجوانب الفكرية، أندية علمية وتقنية تخص جوانب الإعلاميات، وعلوم الفلك، والطاقة الشمسية، والإلكترونيك، والتصويرين الفوتوغرافي والتلفزي، إلى جانب الطباعة الحرة، ناهيك عن الأنشطة الترفيهية والإبداعية³.

وإذا كان الملتقى لم يحقق بعده المغربي المطلوب بسبب التحفظ التونسي على إقامة هذا الملتقى خارج إطار "اتحاد المغرب العربي للطفولة" القائم، وبسبب اضطراب التنسيق مع التنظيمات الليبية، وقلة ذات اليد بالنسبة للوفد الموريثاني، فإن مشاركة الوفدين المذكورين أعلاه إلى جانب الجمعيات الوطنية، جعل نسبة الفشل تنقلص على المستوى التطبيقي؛ وكاد الأمر أن يرتفع إلى درجة نجاح أكبر لولا الجو المتوتر الذي واكبه بناء على الأزمة الداخلية، ومحاولات العرقلة التي أحس بها الجهاز المركزي طيلة فترتي الإعداد والتنفيذ، لم يسلم من تداعياتها رئيس الجمعية ذاته. واتضح هذا الموقف بجلاء أثناء إشرافه المباشر على تدبير مخيمات الجمعية، بلغ معه حدا لا أخلاقيا غير مقبول على الإطلاق⁴.

وقد نقلت هذه السلوكات الخلاف إلى داخل الجهاز المركزي ذاته اعتبارا لتمثيليته لمختلف الحساسيات المنبثقة من الفروع، بين من يرى الأزمة

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 18 يونيو 1989.

² أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 25 يونيو 1989.

³ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 أكتوبر 1989.

⁴ أنظر محضر الاجتماع الاستثنائي للمكتب المركزي في 24 دجنبر 1989.

نتاجا طبيعيا للبيروقراطية والشخصانية التي أصبحت تطبع قرارات المكتب المركزي، ومن يرى أنها ليست في الحقيقة إلا رغبة دقيقة لتنفيذ مخطط يستهدف احتواء الجمعية تحت عباءة لا جمعوية، دليله في ذلك القتل المعنوي لأعضاء قياديين من خلال ترويح الإشاعات ضدهم¹، مما عمق أزمة الثقة بين قياديي الجمعية اضطر معها البعض إلى الاستقالة أو إلى تجميد الحضور.

* قرارات قانونية مؤلمة *

مع بلوغ الأزمة ذروتها بالاعتداءات البدنية التي تعرض لها بعض أعضاء الفروع، واستفحال درجة التسبب التنظيمي وتعطيل القوانين والخروج على المبادئ والأعراف والأدبيات²، أضحى التردّي والانحطاط ينخران البناء الهيكلي والتنشيطي، ويشجعان على تأجيج الصراع والاستقطابات الحزبية الفجة، تراجعت معها الجمعية إلى مراتب دنيا في قائمة المنظمات الوطنية؛ الأمر الذي جعل المكتب المركزي يصل إلى تشخيص الحالة المرضية، في عدم استمرارية الأعضاء، واستفحال الفساد والاستغلال في غياب أية مراقبة أو محاسبة، مع ما استتبع ذلك من انحلال خلقي، وتأجج الصراع الإيديولوجي ضدا عن مبدأ الوحدة الذي يجب أن يسود كافة التنظيمات ذات الطابع الجماهيري³.

ومن ثم تأكد له أن العودة بالجمعية إلى طبيعتها التربوية والثقافية المسؤولة تستلزم اتخاذ قرارات صارمة، صبت في اتجاه التوقيف المؤقت أو النهائي لبعض الفروع والأعضاء، والرجوع إلى ضبط الهياكل على مستوى تسيير الفروع وفقا للقوانين الجاري بها العمل، والمتابعة الدقيقة لاحترام الجموع العامة للأعراف الديموقراطية من خلال مراقبة مدى سلامة إجراءاتها الشكلية والجوهرية بإشراف المكتب المركزي وتركيزه، وأساسا بمراقبة مباشرة لعضوية المنخرطين انطلاقا من دجنبر 1989، في حين تم الاتفاق

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 يناير 1990.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 13 ماي 1990.

³ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 14 يونيو 1990.

على توقيف عملية تأسيس الجديد من الفروع إلى حين استكمال هيكله القائم منها على ضوء الإجراءات الجديدة¹.



الحياحي والسملالي في محاولتهما الأولى لتطبيق الأزمة التنظيمية للجمعية

هذه الخطوات الإجرائية التي سماها الحياحي بـ "العملية الجراحية الضرورية" لم تكن حلاً سحرياً بمقدوره إعادة العافية الطبيعية للجسم المثخن بالجراح، إذ ظل الشقاق والفرقة سائدين في العلاقات داخل الفروع، وبين بعضها البعض حسب اختلاف درجة "تأدلجها"، وبصورة أقل بين القرار المركزي وقدرة تلك الفروع على تحمل الاختيارات التنظيمية الجديدة². فالفروع عموماً قد فاجأتها كفاءة المكتب - رغم انقسامه على نفسه - في بلورة استراتيجية تنظيمية للتعاطي مع الأزمة، وقدرته التنفيذية الفعالة وصرامته في مواجهة كل الحالات، ولم يكن بمقدور أشد الفروع تعنتاً إلا

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 مارس 1991.

² أنظر محضر اجتماع الإدارية الموسعة في 4-6 نونبر 1994.

مسايرة تلك القرارات التي حظيت بمشروعيتها بالمصادقة التي عبر عنها ممثلو الفروع في ملتقيات اللجنة الإدارية منذ دجنبر 1991. وسرعان ما تبين للجمعية أن الكفاءات البشرية المعول عليها في الانتقال بالفروع إلى وضع فعال ومتزن أصبحت مفقودة جراء تجميد العديد من الأطر المجربة لعملها على المستويين المحلي والوطني¹، حيث منذ ظهور تباشير الأزمة انسحب عدد هائل من الأطر المنتسبة إلى الشبيبة الاتحادية أو المرتبطة بها نحو تعزيز جمعيات أخرى، وعلى رأسها جمعية الشعلة، فيما اختار عدد آخر من مناوئهم لحظة انفجار الأزمة الانسحاب التام من العمل الجمعي، أو قصر اهتمامهم على الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وسعى الأكثر مقاومة منهم إلى خلق هيئات شبابية بديلة توجت فيما بعد بتأسيس "جمعية تنمية الطفولة والشباب" (A.D.E.J.) بعناية من العضو المركزي المفصول.

ولم تلغ هذه الانسحابات بؤر التوتر داخل الفروع، واستمرت كحائل دون خلق البدائل التنشيطية الضرورية، ودون استغلال الطاقات البشرية المتوافدة على الجمعية، وخاصة الخريجين المعطلين الذين أضحت نسبتهم تزداد موسما بعد آخر مغذين الفراغ العملي بإذكاء روح التذمر واللا انضباط. وكان من شأن هذا الوضع أن ينعكس سلبا على الفئات غير "المسيسة" عموما، وعلى الحضور النسوي بشكل خاص، أضحي معه متوسط العمر يرتفع باطراد لينتقل من معدل 19.5 سنة في الثمانينات إلى أزيد من 23 سنة في مطلع التسعينات، بما يقابله من ارتفاع في المستوى الفكري على حساب المستوى التنشيطي والتطبيقي²؛ لا سيما وأن التراجع الذي عرفته الجمعية كان ترجمة عميقة للوضعية المتأزمة التي يعرفها الشباب المغربي بصفة عامة مع اتساع دائرة البطالة، والإحساس بانسداد الأفق، وتبعاتها من مشاكل اجتماعية واقتصادية مرشحة للتفاقم، كان أبرز تجلياتها إضراب دجنبر 1990. وباستثناء بعض الأنشطة المتميزة في المجال الثقافي، كان التوجه العام ينحو صوب مناقشة القضايا ذات الصبغة الحقوقية في علاقتها بمجال الطفولة والشباب تأثرا بحركية ج. م. ح. إن، والقضايا الاجتماعية المرتبطة

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 9 ماي 1993.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 31 أكتوبر 1993.

بوضعية الشباب؛ في حين استهلك تصحيح الوضعية التنظيمية والقانونية باقي مجهودات الجمعية، وأضحى التكوين والتشيط في موقع ثانوي، وانهارت أنشطة رفاق الجمعية بحكم استقطاب أغلب من تبقى منهم إلى التكوينات الموجهة للشباب. وكان المجال التربوي المتسم بالطابع التطبيقي أكبر متضرر من هذه الوضعية، مع ابتعاد الأطر المجربة وضعف تكوين الجدد، برزت نتائج السلبية في مواسم التخيم، حتى لم يكن في مقدور الجمعية تأطير أكثر من 600 مقعد في صيف 1991 وبمتدربين لا تتجاوز النسبة الكبرى منهم التداريب التحضيرية¹.

* اتحاد المنظمات التربوية المغربية *

لم تحل المشاكل الذاتية دون الالتزامات المعنوية للاميج حيال الحياة الجموعية، ودفعها إلى توحيد الجهود لمجابهة احتياجات الشباب والدفاع عن مكتسباتهم في أفق توسيعها وضمان استمراريتها. فالإحساس بالغبن قد بلغ مداه مع توجه السلطة إلى التضييق على الجمعيات ذات السند الشعبي بتأسيس جمعيات السهول والأنهار جهوية الطابع، التي خلقتها السلطة من أجل جر البساط من تحت أقدام الفعاليات الجموعية عبر إغراء أطرها العليا بالإمكانات المادية والمعنوية الهائلة التي وفرتها لجمعياتها الجديدة، وعلى رأسها صفة المنفعة العمومية التي حرمت منها الجمعيات العاملة على مدى التاريخ المغربي المعاصر.

ولذلك كانت ضرورة التحرك الجماعي لخلق استراتيجية عملية لرد الاعتبار للعمل الجموعي غير الحكومي، بدءا بمبادرة الجمعية إلى محاولة بعث الحياة في شرايين ج. م. م. ش. منذ صيف 1989 بالتسيق مع ح. ط. ش. وج. ت. ت. والمواهب والشعلة²، وهي المساعي التي دامت زهاء السنتين، حاولت خلالها الجمعية التقريب في وجهات النظر بين الجمعيتين الأوليين والأخيرة التي اعتبرت حديثة على المستوى التاريخي، بشكل كان

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 27 أكتوبر 1991.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 يناير 1990.

يعبر عن فشل المحاولة. ولتجاوز هذا الوضع كانت دعوتها إلى خلق إطار جديد يتسع للجميع¹، وهو ما تم في 31 مارس 1991 بالإعلان عن ميلاد " اتحاد المنظمات التربوية المغربية " (ا.م.ت.م.)²، الذي ستضم إليه جمعية المنار للتربية والثقافة لاحقا.

تحددت مهام الاتحاد في تنسيق المواقف، وصياغة المشاريع وبلورة الأفكار المتعلقة بالقطاع، وبالأخص التواجد كوحدة جمعوية لمواجهة السياسة الارتجالية التي عرفها على مدى الثمانينات والتسعينات، باستثناء الفترة القصيرة التي أشرف عليها الوزير عبد الله بلقزيز. وقد شكل الاتحاد لجنة مركزية مكونة من المكاتب المسيرة للجمعيات، انبثق عنها مكتب تنفيذي ترأسه على امتداد السنوات الخمس الأولى رئيس لاميح، محمد الحيجي.



المرحوم الحيجي يترأس اجتماعا لاتحاد المنظمات التربوية المغربية

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 مارس 1991.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 26 ماي 1990.

وقد استهل الاتحاد أنشطته بيوم دراسي في يونيو 1991 بهدف تحديد أولويات المشاريع التطوعية ذات البعد الاجتماعي التي يجب التعاقد بشأنها مع الوزارة (محو الأمية، التشجير، مكافحة المخدرات، تنشيط العالم القروي، التنسيق المغربي والعربي والمتوسطي، الانفتاح على طفولة الجاليات المغربية في الخارج..)، ووضع تصور عملي للمطالب الجموعية بخصوص التكوين المستمر لأطر المنظمات في مجال التنشيط الاجتماعي والعلمي، والاحتياجات المادية واللوجيستية التي يجب الكفاح من أجلها¹، لدى الجهاز الوصي وكافة المؤسسات ذات الاهتمام بالشأن الشبابي، بما في ذلك المؤسسات المسيرة والمنتخبة.

كانت لاميح تتوخى أن يكون الاتحاد لبنة إضافية إلى جانب الجامعة الوطنية للكشفية، والاتحاد المغرب للأوراش، والاتحاد الوطني لمسرح الهواة، والجامعة الملكية لمأوي الشباب، ولجنة التنسيق القائمة بين شببيات الأحزاب الديمقراطية، ييسر الشروط العملية لانبعاث المجلس الأعلى للشباب والرياضة²، غير أن الفرملة التي لاقتها الجمعية من طرف بعض مكونات الاتحاد فرض عليها القبول بحصر دوره في تنسيق المواقف دون الدخول في المجالين التنشيطي والتكويني، خصوصا مع الفئور الذي قوبل به الملتقى التكويني لأطر الاتحاد في شتبر 1991، وقصر التنسيق على مستوى الهياكل الوطنية دون الفروع³.

* مؤتمر الاستثناء *

وكانت الفروع تنظر إلى المجهودات التنسيقية مع الجمعيات بغير عين الرضى، في الوقت الذي كانت تنتظر من المكتب المسير تكريس جهوده لمعالجة الأزمة المزمنة التي أدت إلى تآكل القواعد وعجز عدد منها على استيفاء الشروط التنظيمية الصارمة، حيث أضحت ملتقيات مطلع التسعينات لا

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 27 أكتوبر 1990.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 26 ماي 1991.

³ أنظر محضر الملتقى الدراسي لتقييم تجربة الجمعية في 28-31 دجنبر 1996.

تتجاوز التذكير بضرورة إحكام التنظيم الفرعي وانسجامه مع القوانين، تقابله تقارير من أغلب الفروع تعج بالشكوى والعجز عن ملاحقة تلك الشروط التي جعلت عدد الهياكل القانونية أو شبه القانونية يتراوح بين 10 و 14 فرعاً فقط¹.

السنوات	93-86	98-93
الرئيس	محمد الحيحي	محمد الحيحي
نائبه 1	محمد الريح	محمد الريح
نائبه 2	العايدي حنبلي	العايدي حنبلي
الكاتب	محمد السملالي	محمد السملالي
نائبه 1	ع. السلام مجلاوي	حسن أميلي
نائبه 2	محمد بولعمان	جمال محافظ
الأمين	العربي لخلو	العربي لخلو
نائبه 1	م. عزام الفاسي	ع. القادر شرف
نائبه 2	-----	م. عزام الفاسي
مستشار	زهر تراغا	زهر تراغا
مستشار	محمد كسراوي	نجية ع. الكريم
مستشار	مصطفى حمدي	محمد بولعمان
مستشار	بوشعيب الأمي	ع. السلام مجلاوي
مستشار	عامر وشن	عامر وشن
مستشار	حسن دحمان	عز الدين الديبي
مستشار	ع. الواحد بناني	-----

المكتب المركزي بين سنتي 1986 و 1998

وتأثرا باهتمام الاتحاد والوزارة بالأنشطة الاجتماعية، أضحي المكتب المركزي للجمعية يتقدم بمشاريع العمل المطلوبة في هذه المجالات، فارضا على الفروع ضرورة الانفتاح عليها، ولا سيما الأنشطة المرتبطة بمكافحة التدخين وتعاطي المخدرات في أوساط الشباب واليافعين، والمساهمة في محاربة الأمية، مستندعا من أجل التعريف بذلك عددا من الكفاءات عالية

¹ أنظر محضر الملتقى الدراسي للجنة الإدارية الموسعة في 6-8 نونبر 1992.

الاختصاص لتقريب الأذهان من خطورة هذه القضايا التي أضحت انتشارها مقلقا داخل المجتمع، محاولا بث روح الاجتهاد والمبادرة داخل الفروع، ومعززا ذلك بخلقه لجنا مركزية جديدة في أفق تأهيل الجمعية لعقد مؤتمرها الحادي عشر¹.

بيد أن تقلص عدد الفروع إلى ما دون النصاب المطلوب، بمقابل فراغ قانوني وتنظيمي يمتد إلى سنة 1986 جعل الجمعية تقرر تنظيم مؤتمر استثنائي في 1-3 أبريل 1993²، وهو المؤتمر الذي عرف مكاشفات واضحة بين المكتب المركزي والفروع، وقف فيه الجميع على الأخطاء القاتلة التي عرفتتها التجربة طيلة المدة السابقة، جابهها الجهاز الوطني بصرامة شديدة لا يحتملها العمل التطوعي، ولا التجربة الفتية للشباب.



الحبيحي والسملالي يرأسان أشغال المؤتمر الاستثنائي

وكان من المفروض أن يشكل المؤتمر الاستثنائي إعلانا لبداية تجاوز الفترة الحرجة، ولا سيما إعادة الاعتبار لقوانين الجمعية وأعرافها

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 6 دجنبر 1992.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 28 مارس 1993.

وأساليبها التنظيمية، وأسفر عن تجديد دماء المكتب المسير¹، وقضى بتشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر العادي؛ غير أن نجاحه الظاهري لم يكن له صدى على الصعيد المحلي، إذ ظلت ذيول الفترة الحرجة ممتدة بظلالها الخائفة، لا سيما الاستمرار الضمني للتجاذبات الإيديولوجية، بشكل جعل جهود الارتقاء بالقدرة التنظيمية والتشيطية تذهب أدراج رياح الأوضاع المتشنجة².

* حوار الطرشان *

شهدت السنوات الأخيرة من فترة الوزير السملالي وضعاً شبه كارثي للقطاع الذي لم يعرف أي خطة لحماية بنيات دور الشباب ومراكز التخييم، وقصر همه على التفكير في الموسم التخييمي في الأسابيع الأخيرة لانطلاقته دون أدنى مراجعة حقيقة لمدى أهلية البنيات لاستقبال طفولة نهاية القرن العشرين، ولا للتنسيق مع المصالح المعنية بالوقاية والتطبيب والنقل، مستفيداً من تخفيه وراء الحوار الديمقراطي المزيف داخل ل. و. ت. التي ثبتت إحالتها تماماً إلى غرفة لتوزيع ما تبقى من المراكز، التي أضحت أفضل نماذجها تقوت تباعاً إلى القطاع الخاص، فيما كانت المردودية المادية لعملية الكراء - المخصصة حسب توصيات المناظرة لتحسين بنيات الاستقبال - تمول سفريات وتعويزات ومصاريف أخرى بعيدة كل البعد عما خصصت له، وأضحت مجرد "صندوق أسود" دون حسيب ولا رقيب³.

لقد حاولت الجمعية أن تبادر إلى جعل توصية استصلاح المخيمات على سكة التنفيذ، متقدمة بمشروعها للمساهمة في تحسين وضعية مركز ابن صميم في صيف 1990، غير أن رد الوزارة كان لا مبالياً، ودافعاً بالجمعية إلى الامتناع عن المشاركة في الموسم التخييمي لتلك السنة، رغم أنها كانت

¹ الأعضاء الذين التحقوا بالمكتب المركزي بعد المؤتمر الاستثنائي هم: حسن أميلي، عبد القادر شرف، جمال محافظ، عز الدين الديبي العلوي، نجية عبد الكريم.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 9 ماي 1993.

³ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 يونيو 1990.

تدرك بالتجربة أن الجمعيات الوطنية التي كانت تشاطرها الرأي لن تعدم فرصة مقاطعتها لاقتسام المقاعد المخصصة لها¹.

وقد سارعت لاميج إلى التعبير عن مواقفها الاحتجاجية في السنة الموالية خلال اجتماعات ل. و. ت. أو خارجها، معبرة عن لا جدوى الاستمرار في مواصلة تلك المسرحية غير الهزلية²، الأمر الذي لقي تجاوبا من طرف أغلب الجمعيات الوطنية، ودفعها إلى التلويح الجماعي بمقاطعة الموسم التخيممي مطالبة بلقاء الوزير. وإذا كان هذا الموقف الموحد حقق نتائج جزئية من أجل إنقاذ الموسم، تمثلت في الزيادة الطفيفة في مقاعد التخيمم (ألف مقعد)، وفي رفع مبلغ المنحة اليومية (من 10.50 إلى 11 درهما)، فإن الوزارة قبلت تنفيذ تلك المطالب على مضض، في الوقت الذي كانت كافة انشغالاتها منصبة على إعداد ملف ترشيح المغرب لاحتضان كأس العالم لكرة القدم؛ ومن ثم كانت ناقمة على موقف ل. و. ت. التي بدت بمثابة نقابة مطلوبة غير شرعية حسب مسؤولي القطاع³. لقد كانوا يرون بأن القرار بيد الوزارة وأن اللجنة دورها استشاري فقط، ومع ذلك لم يكن بالمقدور حلها لأهميتها كورقة سياسة يستغلها الوزير تحت قبة البرلمان كنموذج للحوار التكاملي بين المصالح الرسمية والهيئات الاجتماعية.

ورغم ذلك تفنقت عبقرية مسؤولي القطاع بعيد الموسم التخيممي المذكور عن إصدار مذكرة وزارية في 16 يناير 1992 تقضي بتوسيع عضوية ل. و. ت. لتشمل ممثلين عن القطاع الخاص والمخيمات الحضرية المرتبطة بالمناديب، الأمر الذي رأت فيه الجمعيات الوطنية إمعانا في تميع اللجنة غير الفاعلة أصلا، ومحاولة للالتفاف على الجزء الضئيل من صدقيتها، وتعبيرا عن القرار السلطوي للوزارة ضدا عن المبادئ التي قامت عليها⁴. وأسفر هذا عن قطيعة في التواصل بين الطرفين امتدت زهاء النصف سنة، شكلت إجرارا للوزير أمام باقي الفرقاء السياسيين، وأجبرته على استدعاء ممثلي الجمعيات الوطنية لجلسة عمل مشتركة في 5 يونيو 1992، كانت مناسبة

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 27 أكتوبر 1990.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 مارس 1991.

³ Ikken – Op. cit – p 38.

⁴ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 22 فبراير 1992.

استغلتها لاميح لمطالبة باقي المنظمات الوطنية برد الاعتبار إلى قطاع التخييم.

ومن ثم تحددت مطالب الجمعيات في رفع أعداد المستفيدين بنسبة 40 % على الأقل بما سيضمن العودة إلى سقف الـ 50 ألفا الذي عرفه موسم 1975، وفي رفع منحة التغذية إلى 15 درهما أو العودة إلى نظام التوازن الغذائي (grammage)، وفي تمكين المراكز من الشروط الصحية الأساسية¹. وقد رأت الوزارة في هذا الملف المطلبي مؤامرة غير بريئة، وموقفا سياسيا موجها من المعارضة المشكلة للكتلة الوطنية ضد حزبه الاتحاد الدستوري²، دون الإقرار بفشل الوزارة في تدبير القطاع الشبابي على مدى عقد كامل. ولتجاوز ذلك المازق بادرت الوزارة إلى نهج أسلوب الانفراد بكل جمعية على حدة لئنيها عن مقاطعة الموسم التخييمي، والقبول بالوضع القائم لقاء الوعد بتحقيق مبادرات عملية في المواسم اللاحقة؛ الأمر الذي دفع بالجمعيات إلى التجاوب معها بما في ذلك ح. ط. ش. وج. ت. ت. دون شركائهما في ا. م. ت. م³، لاميح والمواهب والشعلة، التي قررت في بلاغ موجه إلى الرأي العام في 10 يوليو 1992 مقاطعتها للموسم جراء الحوار اللا مجدي مع القائمين على شؤون الطفولة والشباب⁴، ملمحة إلى المخاطر التي تتهدد العملية التربوية برمتها.

ومع التعديل الحكومي الذي تم - إعدادا لانتخابات 1993 - تنفست الجمعية الصعداء مؤقتا، حينما خلف عبد الله بلقزيز السملالي على رأس الوزارة في غشت 1992، في وقت بلغت فيه سياسة الدولة في القطاع حضيضها، ووصل حوارها الدرك الأسفل من الزيف. وفعل ولد هذا التعيين فسحة من التساؤلات المشوبة بالأمل، لا سيما وأن الوزير الجديد لا انتماء سياسي له بعد انطباع الوزارة منذ 1977 بلونين حزبيين عانت الجمعية منهما - مع الفارق طبعا - الأمرين، واضطرت إلى مقاطعة مواسم التخييم غير ما مرة، ولم تكن تشارك في باقيها إلا على مضض، زيادة على الانتهاكات التي أحدثتها المذكورة 162 حتى داخل الدور نفسها.

¹ أنظر محضر الملتقى الدراسي للجنة الإدارية الموسعة في 6-8 نونبر 1992.

² Ikken - Op. cit - p 38.

³ Ibid - p 35.

⁴ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 7 يوليو 1992.

لقد بادر بلقزيز إلى إعادة نوع من التوازن المطلوب بين قطاعي الشبيبة والرياضة على مستوى الوسائل والاهتمامات والإمكانات، ونجح في خلق جو من الثقة مع الجمعيات الوطنية، وفتح معها حوارات حقيقية مبدية تفهما لملاحظاتهما واقتراحاتهما، ومبدية استعداد المبدئي لتحقيق ذلك التكامل المنشود بين الإدارة والفعاليات الجمعوية لخدمة الأهداف المشتركة¹. وكان من نتيجة ذلك تحركه لرد الاعتبار إلى ل. و. ت. بأمل تطوير المراكز التخييمية وجعلها في مستوى الانتظارات بصورة تدريجية، وهو ما ترجمه التزاميا في عرضه المقدم أمام المجلس الحكومي، حيث شرع في بلورة مشاريعه عمليا بتطوير الإمكانات المادية لمديرية الطفولة والشباب، وب عقد اتفاقيات مع وزارة الثقافة ومع المجلس الوطني للشباب والمستقبل².



عودة الجمعية إلى الاهتمام بأنشطة الخدمات الاجتماعية

ومن جهة ثانية، بادر الوزير إلى تشجيع الجمعيات الوطنية على تحقيق نوع من التشارك مع الوزارة والقطاع الخاص أيضا لتنفيذ وتمويل

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 9 ماي 1993.

² Ikken – Op. cit – p 45.

بعض المشاريع ذات الصبغة الوطنية؛ غير أن استمرار هذه الروح سرعان ما أفلت، بفعل " إجبار " بلقزيز على تبديد تلك الصورة الطيبة التي كونها حول نفسه عن طريق دفعه إلى الانتماء إلى حزب الاتحاد الدستوري أولاً، وثانياً لأن المدة التي قضاها على رأس الوزارة لم تدم أكثر من سنة واحدة، ولم تكن كافية موضوعياً لتنفيذ خطته التي لقيت شبه إجماع من كافة المكونات الجموعية، حتى أن لاميج - ولأول مرة - سعت إلى توجيه خطاب تنويه إلى بلقزيز تعبيراً منها على المجهودات التي قام بها¹.

* أسد جريح *

سعى المكتب المركزي إلى السير في الخطة التي رسمها منذ ملتقى دجنبر 1992، والتي تضمنت مزاجية التصحيح التنظيمي بتطوير الجانب التنشيطي نحو مجالات غير تقليدية²؛ بيد أن الانفراج النفسي الذي كان متوخى من عقد المؤتمر الاستثنائي لم يفض إلى نتائج عملية، تبين معه أن اضطراب الفروع وتآكل قاعدتها البشرية قد ترك أجواء نفسية عالية التوتر، ومن ثم لم يكن بمقدور أفضلها إظهار استعدادها لمواكبة المشاريع الوطنية المتفق عليها جماعياً، ولا القدرة على التخلص من تهلهلها. وكان ذلك يوحى بتواصل الانكماش المطرد للجمعية، وضحالة تكوين أطرها، فزاد التوتر في علاقة الفروع بالمكتب المركزي نتاج حركيته وقراراته التي لا تستحضر واقعها³، وكانت ترى في سلوكه نهجا فوقيا واجهته باللامبالاة وتعطيل الإنتاجية المنتظرة، وتبديد التكامل المفروض. وهو ما جعل الإعداد للمؤتمر الحادي عشر الذي تقرر انعقاده في مارس 1994 يعتريه فشل ذريع⁴، عبر عنه الانخفاض في عدد الفروع القائمة إلى ما دون 15، بقدرات تأطيرية

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 نونبر 1993.

² أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 5-7 نونبر 1993.

³ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

⁴ أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 5-7 نونبر 1993.

ضعيفة حتى في أبسط المجالات التقليدية، وتجلى ذلك بالأساس في المواسم التخيلية السلبية سنتي 1995 و1996.

وقد ظلت هذه الفترة حتى حدود نهاية سنة 1996 فترة مراوحة الجمعية لموقعها الضعيف، ولاجترار المشاكل التنظيمية على حساب التكوين والتشيط والمبادرة، وانعكس ذلك على مكانتها في الوسط الجمعي بشكل يدعو إلى الإشفاق، ويضعها في موقع عجز في نظر الوزارة، ومن ثم أضحت تضعها في ذيل قائمة الجمعيات التي تخصص لها أضعف المنح (40.000 درهم في سنة 1996)، وتتنظر إلى مشاريعها الكبرى كمشاريع مبالغ فيها وغير قابلة للتنفيذ¹.

وخلق هذا الوضع السلبي نوعا من الرغبة في التجاوز عبر انعقاد اجتماعات متسلسلة للجنة الإدارية الموسعة منذ سنة 1994، خلصت الفروع خلالها إلى ضرورة اعتماد مرونة أكبر في تجديد الوضعية القانونية للفروع إزاء السلطات على الأقل، وتشجيع لجن تأسيس تحضيرية داخل المدن التي يوجد بها منخرطون أو عاطفون، ومن ثم لزوم رفع الحظر عن التأسيس، وعدم الاقتصار على اجترار مشاكل الفروع القائمة فقط². بل كانت الرغبة تحذو دوما إلى التخفيف من غلوائية قبضة المكتب المركزي وتكييف القوانين حسبما يتطلبه الواقع العملي، وذلك بالمطالبة بإضفاء الصبغة التقريرية على أشغال اللجنة الإدارية، واعتبارها أعلى سلطة بعد المؤتمر ولو خارج مقتضيات القانون الأساسي³. وقد ظل هذا التجاذب قائما إلى حدود انعقاد الملتقى الدراسي لتقييم تجربة الجمعية في 28-31 دجنبر 1996، الذي شكل انعطافة مهمة في هذا الصدد، يسر من اتخاذ إجراءات التوسع التدريجي لقاعدة الجمعية، وأعاد نوعا من الثقة إلى مكونات الفروع، ولا سيما مع العودة النسبية إلى الصيغ الإجرائية التي كان العمل بها قبل سنة 1989⁴، وإن لم يقض تماما على مقومات الأزمة.

¹ رغم تحييزها " للقاء الشباب والسلم " الذي كانت الجمعية تنوي تنظيمه بالمحمدية في صيف 1994، أبدت الوزارة تحفظها من قدرة لاميح على إنجاحه.

² أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في نونبر 1996.

³ أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 31 مارس-3 أبريل 1994.

⁴ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

وواكبت هذه الإجراءات التنظيمية جهود تكوينية، بدءاً بالجانب التربوي في محاولة لإعادة الروح إلى مخيمات الجمعية، بالحرص على إقامة تداريب تحضيرية وتكوينية خاصة بالأعضاء وفق مواصفات نوعية متميزة وبأعلى الكفاءات التأطيرية، مع إدماج أساليب تنشيطية نوعية (إعلاميات، إسعافات أولية، تقنيات مسرحية، تقنيات موسيقية، فنون تشكيلية، تربية حقوقية، عروض توعوية..). إلى جانب المناشط التقليدية سنوات 1994، 1995، 1996 و1997. كما أقيمت تداريب خاصة لتأهيل نخبة من أطر الفروع في مجال الخدمات الاجتماعية التي بدأت تحظى بانشغال الجمعية وطنياً، حيث نظمت أول دورة تكوينية في مجال محاربة التدخين والمخدرات والسيدا في ربيع 1994، عززتها محاضرات وندوات وطنية وفرعية في السنوات اللاحقة¹. ودعم ذلك بمحاولة متابعة تنفيذ هذه الأنشطة عبر إقرار الهيكلة الجديدة للجنة المركزية التي وضعت أسسها منذ سنة 1991، كان من أبرز ما تضمنه لجنة المشاريع الوطنية والخدمات الاجتماعية، وكان من المفروض أن تشكل الفروع على ضوءها لجنة محلية موازية، يؤلف ممثلوها مع أعضاء اللجنة المركزية لجنة وطنية في مجال تخصصها².

ولم يوقف هذا المجهود تواضع أنشطة الفروع على المستوى التربوي الموجه للطفولة، ولا مستوى أنشطة رفاق الجمعية، أو الأنشطة التكوينية والثقافية الخاصة بالشباب، رغم الخطة التحفيزية التي حاول الجهاز المركزي اتباعها باعتماد توزيع المنح الفرعية على أساس المشاريع المبرمجة والمنجزة، إذ اكتفت غالبية الفروع بتلقي القسط الخاص بالتسيير (1/4 أو 1/5 المنحة المقررة) بدل الاجتهاد في ضبط برامجها وأنشطتها³. غير أنه سجل بالمقابل زيادة الاهتمام بالأنشطة ذات البعد الاجتماعي في الأوراش، ومكافحة التدخين، والطفولة المشردة، وبصورة أساسية في مجال محو الأمية⁴، حيث شكلت التجربة الرائدة لفرع مراكش واستمراريتها حافزاً لبقية الفروع، الأمر الذي جعل الجمعية - وهي تستعيد تراثها في بداية عهد الاستقلال - تسعى إلى الدخول في ذلك على أوسع نطاق، بمبادراتها سنة 1997 إلى فتح قنوات

¹ أنظر محضر الملتقى الدراسي للجنة الإدارية الموسعة 6-9 نونبر 1997.

² أنظر موجز الخطوط العريضة لعمل الجمعية منذ التسعينات - 1995.

³ أنظر محضر الملتقى الدراسي لتقييم تجربة الجمعية في 28-31 دجنبر 1996.

⁴ أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 31 مارس-3 أبريل 1994.

التنسيق مع قطاع الشؤون الاجتماعية بغية خلق شراكة حقيقية في هذا
الضدد¹.



إدخال التقنيات التكنولوجية لأول مرة في برامج التدريب التربوية ربيع 1994

* إصرار على الحضور *

إلى جانب هذه المحاولات الرامية إلى حلحلة أوضاع الفروع، سعت
لاميح إلى إعادة صورتها إلى مكانها الطبيعي، وبادرت إلى تشجيع الفروع
المنقاربة على التنسيق فيما بينها لخلق وتنفيذ أنشطة إشعاعية كبرى لا سيما
في مجال الخدمات الاجتماعية، إيماناً منها بكون النتائج ستكون أفضل بتعبئة
أكبر عدد من الشباب في نفس الوقت²؛ وهو التحفيز الذي لم يكن بالمقدور
تنفيذه إلا في محور الرباط-الدار البيضاء الذي يعرف تعدداً لفروع مستقرة
نسبياً. وفي الوقت ذاته شرعت في إعداد مشروع طموح يخص شببية
الحوض المتوسطي في ظل أجواء الحروب والتوترات التي تعرفها الجزائر

¹ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

² أنظر محضر الملتقى الدراسي للجنة الإدارية الموسعة في 4-6 نونبر 1994.

وليبيا ومنطقة البلقان والشرق الأوسط، اختير له شعار " ملتقى الشباب والسلام"، وكان يقتضي أن يضم ممثلين عن مختلف البلدان المتوسطية للتناظر والتباحث في سبل التعاون والتكامل، وهو المشروع الذي حظي بدعم شفوي من طرف الوزارة الوصية¹، وكان مقررا عقده في صيف 1994 لولا ارتدادها عن وعدها بتبريرات واهية.

وقد خصصت لاميج ذكراها الأربعين للاحتفاء بكفيلها الروحي عريس الشهداء المهدي بن بركة، اعترافا منها بإسهاماته الخاصة بها، ومساهمة منها في المطالبة بالكشف عن حقيقة مصيره، شارك فيه عدد من الهيئات والمنظمات الوطنية بمدينة الرباط. على أن الدفعة القوية التي شاعت الجمعية أن تخلقها في أنشطتها الكبرى كانت خلال اغتنامها فرصة انعقاد ملتقى تقييم تجربة الجمعية (دجنبر 1996)، خلصت خلاله إلى بلورة مشاريع وطنية هامة ومتنوعة، تمثلت في الاستعداد لعقد ندوة ميثاق حقوق الطفل بين الخطاب والممارسة، والمهرجان الوطني للأغنية الجادة، وتجارب العمل الاجتماعي التطوعي بالمغرب، والندوة الوطنية حول محاربة الأمية والتربية الأساسية، وهي المشاريع التي كان من المقرر أن تتوزعها الجهات².

بيد أن الضعف التنظيمي وسوء التأويل كاد أن يفشل هذه المشاريع، الأمر الذي دفع المكتب المركزي إلى السهر على تنفيذ أكبر قدر منها، بدءا بالمهرجان الوطني للأغنية الجادة الذي نظم تحت شعار " الأغنية الجادة رهان المستقبل الإبداعي " بالمحمدية في 9-11 ماي 1997، جمع نخبة من أبرز الفرق والمبدعين على الصعيد الوطني، وبتأطير نخبة من رجال الفكر والثقافة والصحافة الذين قدموا مداخلات قيمة حول واقع هذا النوع من الأغنية ومفهومها ومحتواها، ورهاناتها المحتملة، انتهت بالتفاف المشاركين حول هذه التجربة والمطالبة بجعلها تقليدا سنويا³. وعلى غرار المهرجان وقع التنسيق بين الجمعية وعدد من الفعاليات الوطنية والتاريخية بفاس لإحياء الذكرى الأربعين لطريق الوحدة، وهو الاحتفاء الذي تمكن المشاركون من إبراز أهمية

¹ انظر تمثل هذا الدعم الشفوي في استعدادها المبني على تقديم منحة خاصة بالملتقى تصل إلى 400.000 درهم.

² انظر محضر الملتقى الدراسي لتقييم تجربة الجمعية في 28-31 دجنبر 1996.

³ انظر ملف المهرجان الوطني للأغنية الجادة 9-11 ماي 1997.

المشروع المذكور، والدروس والعبر التي تركها لبناء المغرب الراهن رغم التشويش الذي تعرض له¹.



أعضاء من الجمعية في مناقشة عميقة لمشاكلها في اجتماعات اللجنة الإدارية

ومن جهة أخرى، سعت الجمعية إلى محاولة الانفتاح على محيطها الجهوي والدولي، سواء باتجاه المغرب العربي من خلال مساهمتها في تفعيل " اتحاد المغرب العربي للطفولة " بدخولها إلى أمانته العامة²، وبالتنسيق مع الهيئات الجمعوية المصرية؛ مثلما باتجاه بعض الأقطار الأوربية استثمارا للرحلات المتكررة لرئيس الجمعية، مما مكّنها من استقبال وفود هيئات بلجيكية وهولندية وألمانية وفرنسية خلال سني 1993 و1994، وهي وفود كانت نسبة مهمة منها تتشكل من الجيل الثاني من أبناء المهاجرين المغاربة، دفعت الجمعية إلى بلورة مشاريع مخيمات تربوية لفائدة أطفال تلك الشريحة للمساهمة في ترسيخ الهوية الوطنية في أوساطها، الأمر الذي ثبتت صعوبته

¹ انظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

² انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 نونبر 1993.

بالنظر إلى تضارب مشاريع الجمعية مع اختصاصات مؤسسة الحسن الثاني لشؤون الجالية من جهة، وأيضاً للحالة المتدهورة التي تعرفها مراكز التخييم وما يوازيها من تغذية وتجهيز¹.

غير أن هذه الحركية أفرزت نشوء علاقات متميزة مع هيئة "إغاثة شعبية" الفرنسية (*Secours Populaires*)، انطلق معها في صيف 1994 تنظيم رحلة صيفية خاصة بأبناء الأسر المعوزة وأنجال المعتقلين السياسيين؛ كما شرعت الجمعية في تعاون مثمر مع جمعية "تضامن" الألمانية (*Solidarités*) منذ خريف 1993 الذي شهد أول لقاء بين الطرفين، استعرضت خلاله آفاق التعاون، وخاصة تبادل الوفود والخبرات، وهو ما تم تدشينه عملياً في صيف 1994 بحضور أول وفد للجمعية في فعاليات الملئقى الدولي الذي تنظمه الهيئة المذكورة، تلاه استقبال الجمعية لوفد شبابي ألماني في الصيف الموالي، مع استمرار هذا التقليد بالتناوب سنوياً لفائدة شبيبة ويافعي الطرفين².



رئيس الجمعية في إحدى جلسات اتحاد المغرب العربي للطفولة

¹ أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في نونبر 1996.

² أنظر موجز الخطوط العريضة لعمل الجمعية منذ التسعينات - 1995.

وقد شكلت مصادفة رئيس الجمعية في إحدى زيارته لبلجيكا في مطلع سنة 1995 فرصة للاطلاع على الأوراق الصادرة عن اللقاء العربي-الأوروبي الذي انعقد بمالطا في 19 أبريل 1994، وهو لقاء كان يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل العلاقات الأورو-متوسطية عموما، ويتماشي مع المشروع الذي كانت الجمعية تود تنفيذه (ملتقى الشباب والسلم)؛ غير أن التمثيلية العربية كانت حkra على تنظيمات قليلة الأثر في المشهدين الجمعي والشبابي العربي والمغربي (الاتحاد العربي للشباب والاتحاد العام للطلاب العرب وشيئة طلبة المغرب؟)، وهو ما فسر جهل كافة التنظيمات الوطنية بانعقاد ذلك اللقاء ولا بالنتائج والتوصيات المتمخضة عنه.

ولتجاوز هذا الضعف بادرت الجمعية إلى تنظيم يوم دراسي استدعي له أزيد من خمسين هيئة مغربية تضم مختلف الاتجاهات التربوية والثقافية والنقابية والنسائية والحقوقية وشيئات الأحزاب، كانت الغاية منه الاطلاع على أفكار اللقاء العربي-الأوروبي المذكور، وتشكيل لجنة تنسيق قصد الاتصال بالجهات الأوربية المنظمة له، ومتابعة التوصيات الصادرة عنه، مع الإعداد للمشاركة الفعلية للشباب المغربي في ذلك التعاون بالتنسيق مع الهيئات العربية المشاركة فيه، وكذا من أجل اغتنام هذه الحركية لإضفاء حضور تنظيمي وازن في مثل تلك اللقاءات، عبر مطالبة الدوائر المسؤولة بإخراج المنظمات من الفراغ التنظيمي الذي عمر طويلا منذ إيقاف العمل بالمجلس الوطني للشباب، وتمكينها من الآليات والإمكانات التي تيسر عليها الإسهام الحقيقي في تنفيذ برامج التعاون العربي-الأوروبي¹.

وإذا كان اللقاء قد أجمع على وحدة كافة الآراء، وأفرز هيئة اتحادية بينها أعطي لها اسم "منتدى الشباب المغربي" لم يعرف تفعيلا بعد ذلك²، فإن الجمعية في شخص رئيسها قد انكبت على محاولة خلخلة الوضع اللا تنظيمي الذي تعيشه الحياة الجمعية، مستندة إلى الأفكار التي ظلت لاميح تنادي بها منذ 1960، والتي غزتها الآمال المنبثقة من هذا اليوم الدراسي، حيث عكفت على إعداد الخطوط العامة لمشروع المسطرة التنظيمية لتكوين إطار عام لتنظيمات الطفولة والشباب، يستهدف تجاوز ل. و. ب. القاصرة على

¹ أنظر اليوم الدراسي لمسؤولي منظمات الشباب حول اللقاء العربي-الأوروبي في 23 ماي 1995.

² أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

ميدان محدد في أفق بلوغ الأفق الذي وصل إليه المجلس الوطني للشباب (1958) واللجنة الدائمة المنبثقة عنه (1959)، ويتميز بانفتاحه على سائر التنظيمات والاتحادات والجامعات والمنشآت المعنية بالطفولة والشباب، بما في ذلك المؤسسات العمومية ذات الصلة.



شباب من الجمعية في أول زيارة إلى ألمانيا تعاوننا مع منظمة تضامن

وقد ضم المشروع المقدم أفكارا رئيسية للقانون التنظيمي للإطار المقترح تسمية ومقرا وتشكيلا وعضوية، وموارده المالية، وأجهزته المسيرة ومجالات اختصاصها، واللجنة المنبثقة عنه وأدوارها المختلفة في التكوين والتنشيط والتتبع والمراقبة، والمشاريع الاجتماعية والعلاقات الخارجية والتبادل الدولي والإعلام والنشر. وقد أطلعت الجمعية ا. م. ت. م. ول. و. ت، على المشروع قبل بعثه إلى مسؤولي الوزارة الوصية في أكتوبر 1996¹.

¹ أنظر الخطوط العريضة لمشروع المسطرة التنظيمية لتكوين إطار عام لتنظيمات الشباب والطفولة - أكتوبر 1996.

* استراتيجية قطاعية حواء *

تتدرج مبادرة الجمعية إلى الاستمرارية في خلق نوع من التكامل الموجوب بين الوزارة ومنظمات الطفولة والشباب في إطار قناعتها الثابتة بضرورة إشراك الشباب في رسم معالم الحاضر والمستقبل، في الوقت الذي بدأت فيه الآمال المرتبطة بفعالية ل. و. ت. تخبو بصورة متسارعة سنة بعد أخرى، إلى درجة تحول وجودها بالنسبة للجمعية كمأزق سجنها وباقي الجمعيات في خندق الحوار المغشوش الذي استتفعت به الوزارة دونما أي أثر حقيقي على الساحة. ومن ثم أصبح لزاما عليها التفكير في ضرورة خلق الإطار البديل الذي يطول كافة المجالات التي يعنى بها الشباب ثقافيا وتربويا وفنيا واجتماعيا، لا سيما وأن الأزمة الاجتماعية العامة التي أصبح يتخبط فيها تعطيلاً وبؤساً وتهميشاً يواكبها - في غيبة أسس التوجيه والإدماج والإشراك - بالتطرف والانحلال والوهم¹.

وقد وعت لاميح عجز المجهودات المبذولة على الساحة الجمعية بتاتا على التجاوب مع هذه الانتظارات الوطنية دون توحيد منظمات الشباب في استراتيجية شاملة، بما يتطلبه ذلك من إعادة تنظيم حقلها وعقلنته في فضاء يوفر الثقة والإرادة المشتركة بين الدولة والشباب، تلك الاستراتيجية التي كانت لا تجد صدى لدى الأولى، وظلت تختزل الطاقة في أرقام تقنية منفذة وبأقل التكاليف، لا كراسمال مستقبلي يتعرض للتبديد جيلا بعد آخر.

ورب قائل أن الجمعيات، وعلى رأسها لاميح، لم تكن بدورها تملك تصورا متكاملا وقابلا للتجاوب مع مستجدات الأسئلة، بما يجعل مواقفها محكومة بردود الأفعال وبالقراءة الابتسارية للوضع العام وتحولاته الظرفية، ومن ثم قصر تفكيرها على الذات أكثر من الموضوع دون العكس، بشكل فرض على الوزارة التعامل معها بنوع من الثواب والعقاب، والتقريب والإبعاد، والنشطير العمودي طبقا للمواقف المعلنة.

إن هذا ما وعتة الجمعية دون أن يدفعها ذلك إلى السقوط في أحابيل المنطق الحكومي، فقوتها الاقتراحية والانتقادية على مدار وجودها يثبت عمق تصورها الذي لم تكن تبغني من ورائه تحقيق منفعة لكيانها التنظيمي، بدءا

¹ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

بامتناعها عن الحصول على متفرغين لخدمتها عن طريق العمالات إلا إلى حين توفير مثلهم لكافة مكونات ا.م.ت.م، مثلما بتقديمها لمشروع وضع مركز الهرهوري رهن شراكة لا بينها وبين الوزارة بصفة ذاتية، وإنما بين الوزارة والاتحاد المذكور، حجتها في ذلك استفادة الجامعة الوطنية للكشفية من مركز عبد الكريم الفلوس بالمعمورة.



استمرارية الحضور النسوي كانت من بين الاهتمامات الدفينة للجمعية

ورغم أن هذا المطلب يهم ست هيئات وطنية تشكل العمود الفقري للنشاط التربوي في مدن المغرب ومراكزه القروية، وتضم أكثر من 200 فرع بقاعدة بشرية تشمل أزيد من 30 ألف منخرط، وتؤطر شهريا بضعة عشرات الآلاف من الطفولة والبايعين والشباب، مانعت الوزارة في شخص مديرية الطفولة والشباب من الاستجابة لهذا المطلب الديمقراطي جدا، تبريرها في ذلك حيوية ذلك المركز بالنسبة لأنشطة الوزارة واعتباره فضاء لا يمكن الاستغناء عنه¹.

لقد كانت مديرية الطفولة والشباب ترى في مبادرات لاميج انتقاصا من هيبتها وصلاحياتها، فكانت لا تجد أدنى غضاضة في مناوئة كافة

¹ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 16 فبراير 1994.

مشاريعها بشكل غير ظاهري، وتسعى دوماً إلى افتعال معارك صغرى لإلهائها - ومعها باقي الجمعيات - عن بلورة الاقتراحات المتجددة. وفي هذا الإطار يفهم إصدار الوزارة لمشروع "ميثاق الشباب" المستسخم دون حرج من القانون 6/87 المنظم للتربية البدنية الصادر في 19 ماي 1989 دون استشارة شركائها الجمعويين الذين لم يطلعوا عليه إلا عبر وسائل الإعلام، وكان يستهدف الالتفاف على مطالب الجمعيات بالدمقرطة والشفافية بشكل بارز للعيان، بل ويروم استكمال ما بشرت به المذكرة 162 سنة الذكر، ويضع العائدات المادية قبل كل شيء، من خلال توجيهه نحو خصوصية مؤسسات دور الشباب ومراكز التخييم، بما يعني القضاء تماماً على العمل التطوعي، ويشر للتمييز بين شبيبة المغرب حسب إمكاناتهم المادية¹. ويعترف أحد المساهمين في نسج هذا المشروع بكون فشله يعبر عن عدم وضوح الرؤيا لدى وزارته، وافتقادها لأية خطة استراتيجية في هذا المجال، وهو ما يفضحه السحب السريع لذلك الميثاق من مجلس النواب حتى قبل مناقشته بداعي إخضاعه لدراسة أكثر عمقا²، تلك الدراسة التي لم تر النور أبداً.

حدثت هذه التطورات إبان فترة انتداب الوزير إدريس العلوي المدغري، الذي كانت سياسته انتكاسة لبصيص الأمل الذي تركه بلقزيز، حينما فضل العودة إلى نهج السملالي بتغليبهِ للقطاع الرياضي، وتسلمه الملف الفاشل لترشيح المغرب لاحتضان كأس العالم، في مقابل إخضاع قطاع الطفولة والشباب لكل مظاهر التجريب الارتجالي. لقد بادر الوزير إلى التطبيق العملي لأفكار مشروعه المسحوب "ميثاق الشباب" كأساس في نظره لاستصلاح دور الشباب وتطوير بنياتها ومنوتجها، عبر خلق المزيد من الأندية المؤدى عنها على حساب الحضور العضوي للجمعيات، وكان يؤمل أن تتخبط معه المجالس المنتخبة في هذا المنحى بتوفير الإمكانيات والوسائل المادية "لأنديته"، دون أن يلمس رداً حقيقياً منها لفظنتها بلا شعبية تلك الاختيارات. ورغم ذلك فرض وجهة نظره على المندوبيات التي لم تتورع عن أن تكون يده التنفيذية لتلك الخطة، تحولت معها أجزاء هامة من دور

¹ أنظر محضر الملتقى الدراسي لتقييم تجربة الجمعية في 28-31 دجنبر 1996.

² Ikken - Op. cit - p 40.

الشباب على امتداد الوطن لاكتساح ظواهر السمسرة والارتزاق في شكل مقاصف مكررة، وأندية خاصة، وقاعات للرياضات الحربية؛ بل ولتحقيق جبايات أكبر لم تتورع بعض إدارات دور الشباب عن كراء القاعات لحفلات الأعراس والمناسبات التي لا تمت بأية صلة للفضاء الثقافي والتربوي والتوعوي المطلوب.

ومع ذلك لا يجب أن ننسى مبادرة هذا الوزير لعقلنة التعامل بين الوزارة والجمعيات بانتهاجه مسلك التعاقد بين الطرفين، بخلقه لنظام عقدة أهداف مرتبطة بتمويل الجمعيات وفقا لمشاريعها الاجتماعية وذات البعد الوطني؛ وهي المشاريع التي - مع ذلك - كانت الوزارة تتفرد بتحديد أهميتها حسب انطباعاتها، لا حسبما تقترحه الجمعيات. وفي هذا الإطار يدخل إجهاضها لملتقى " الشباب والسلم " الذي وضعته الجمعية، وتلقت عنه استحسانا في البداية من طرف مصالح الوزارة.

* اجتهادات سورالية *

لقد كانت أحلام الوزير المدغري تبشر بمشاريع قابلة للاستهلاك العام، إذ وضع مخططا خماسيا من ضمن ما يتضمنه خطة للرفع من أعداد المستفيدين من التخيم في أفق بلوغ رقم الـ 100 ألف مستفيد بحلول صيف 2000، معتمدا في ذلك على فرضية استغلال مداخل المخيمات المفوتة إلى القطاع الخاص وشبه العمومي؛ غير أن مشروعه باء بالفشل عند أول منعطف، وتمثل ذلك في استباحة القطاع الخاص لمساحات إضافية من فضاءات التخيم دون أية مردودية تدبيرية تصب في محصلة الرفع من عدد المقاعد، ولا في مراجعة الشروط غير المرضية لبقية المراكز بما يليق بأدمية الطفل المغربي، وفي اندثار البقية الباقية من المرافق التحتية التي خلفها عهد الحماية (تغذية لا تتجاوز 12 درهم في اليوم، إنارة بدائية ضعيفة، شبكة واد حار مهترئة، أدوات مطبخ صدئة، خيام ممزقة، أفرشة متعفنة، نقل قرو- أسطوي، لا تطبيب.. إلخ)؛ ينضاف إلى ذلك المس بما تبقى من الرصيد المعنوي للجمعيات بتشيينه ل. و. ت، مع انتهاج الأسلوب العقابي مع الهيئات ذات المواقف الاحتجاجية، وأساسا لاميح التي حاولت مصالح الوزارة تأديبها

تعسفا في صيف 1994 بتوزيع مخيماتها على مراكز لم تطلبها قط، ومحاولة تعجيزها بتشتيت مقاعدها جغرافيا وعلى مراحل متباعدة، وكأنها كانت تنتظر مقاطعتها للموسم التخيمى لتأديبها بعد ذلك بالتخفيض من قيمة المساعدات المخولة لها¹.

السنة	العدد	السنة	العدد
1956	18.928	1980	28.238
1960	27.126	1985	22.260
1965	27.126	1990	28.478
1970	38.000	1994	18.500
1975	54.110	----	----

تطور مقاعد التخيم بين سنتي 1956 و 1994

إن البعد التكنوقراطي للمدغري وتصوره التسويقي (Marketing) حتى لقطاع اجتماعي يعاني من الارتجالية والتهميش والفشل المتواصل، هو ما جعله يقدم لأباطرة الربيع فضاء التخيم والمركز الدولي للشباب ببوزنيقة لإقامة مشروع "بوزنيقة باي" هدية منه لبطانة وزير الداخلية القوي إدريس البصري، بدعوى تلاشيه وعدم قدرته على التجاوب مع انتظارت شعبية نهاية القرن العشرين؛ وهو المركز ذاته الذي سبق للاميج أن تقدمت بمشروع للمساهمة في استصلاحه سنة 1990 دون أن تتلقى أي رد من الوزارة²، وكان الوزارة كانت تعتمد الإهمال في أفق التفويت المحتمل.

ولذلك كانت خطوة الوزير استفزازية وتدعو لتحرك الجمعية في إطار ا. م. ت. م. للتصدي لهذه السياسة من أجل الدفاع عن البقية المتبقية من مراكز الطفولة والشباب، وتحسيس الرأي العام الوطني بخطورة ما يحاك ضد أبنائه لفائدة كمشة من الانتفاعيين، مع دفع النواب البرلمانيين الذين لهم

¹ انظر ملف الندوة الصحافية للجمعية حول دواعي هذه المقاطعة في 26 يوليو 1994.

² انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 16 فبراير 1990.

ارتباطات بتنظيمات الشباب لمساءلة الوزير¹. وقد أظهر هذا الأخير براعته في المراوغة بدعوى معاوضة المركز القديم بمركز جديد بحمولة 240 سرير ومخيم مشيد بحمولة 400 مقعد و30 شاليه للسكن الصيفي، غير أن الجمعية انتبهت منذ البداية إلى كون المصرح به بوضع هذا البناء الجديد رهن إشارة الشباب وتنظيماته بإمكانياته العصرية وتجهيزاته الحديثة لتنفيذ برامج التكوين الأكثر تطورا، وبإقامة أفضل اللقاءات الوطنية والدولية، لن يكون إلا ذرا للرماد في العيون، ولن يحيد عن إغلاق مجال اصطيافي في وجه الشبيبة المغربية، الأمر الذي بين صدق حدسها لاحقا بصيرورته مقرا مؤدى عنه، ومجالا للانتفاخ بدون حسيب ولا رقيب في المداخل وطرق صرفها.

إن فشل الوزير المذكور على الواجهتين الراضية والشبابية ومعه طاقمه المبحر ضد التيار الجمعوي، كان من المؤمل أن يشكل لخلفه أحمد مزيان المنصب سنة 1995 عبرة لسن سياسة توازنية بين القطاعين، ولإعادة التواصل مع المنظمات الوطنية، خاصة وأن انتماءه الأصلي للقطاع كمشرف إداري على المعهد الملكي لتكوين الأطر كان يؤهله لذلك. لكنه عوضا عن هذا باشر عهده بتقويت أخطر تمثّل في تخليه عن المركز الوطني للمعمورة للجنة المؤقتة للجامعة الملكية لكرة القدم، وهو المركز الذي شكل ذاكرة تاريخية لا غنى عنها للعمل الجمعوي والشبابي منذ فجر الاستقلال²، فيه انطلقت تكوينات مدرسة الأطر لطريق الوحدة، ومنه تخرجت الآلاف من الأطر الجمعوية في مختلف التخصصات، وبه تأسست الانطلاقة المسرحية الحديثة بالمغرب وعلى رأسها فرقة المعمورة الشهيرة، وبرزت فيه أبرز الفرق الموسيقية الشبابية وأبدع الرسامين التشكيليين، وظل على الدوام حصنا لملتقيات ومؤتمرات وتظاهرات الجمعيات الوطنية، وعلى رأسها لاميح. لقد أحست الجمعيات من خلال هذه الضربة الجديدة برغبة الجهاز الحكومي في الإجهاز على كل المثل الجميلة التي خلقت من أجلها الوزارة، بل وفي الإمعان في تخريب الذاكرة والوجود الجمعويين عبر المحو المتواصل لفضاءات الفعل الجمعوي.

¹ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

² أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 23 أبريل 1996.

وقد شكلت هذه المسألة مناسبة لقيام ا. م. ت. م. ول. و. ت. بالتعبير عن استنكارهما الشديد لهذا التصرف الذي يتنافى وسبب وجود الجمعيات، مطالبين الوزارة بالتراجع عن قراراتها غير الحكيمة، وبالانتقال إلى تأسيس حوار مسؤول وبناء لخدمة الأهداف المشتركة. وكان رد الوزارة في شخص مسؤولها أكثر عجرفة من ذي قبل وتصعيديا في الوقت ذاته، تمثل في إقدامه على تسييس ل. و. ت. عن طريق إغراقها بالعديد من التنظيمات حديثة التأسيس التي لا تتوفر أغلبها على أبسط الشروط المنصوص عليها في الاعتراف بأهليتها وتمثيليتها الوطنية، وعلى رأسها جمعيات تشكلت في أحشاء أحزاب الوفاق، معتبرا ذلك بمثابة خلق توازن سياسي بمقابل الجمعيات الوطنية الأصلية التي صنفها - انطباعيا - كهيئات تابعة لأحزاب الكتلة، الأمر الذي لم تستطع معه مكونات اللجنة أمام استفحال درجة العبث إلا الانسحاب من تقمص أدوار غير طبيعية في تلك المهزلة، معبرة عن موافقها الثابتة إزاء ديمقراطية الحوار، وسعيها إلى مواجهة ذلك بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك استعدها لرفع دعوى قضائية ضد لا دستورية القرار الوزاري.

وقد انتهت فترة مزيان غير مأسوف عليها، مخلفة تداعيات ملؤها الشك والتوتر في العلاقة بين لاميح وباقي الجمعيات من جهة، والوزارة ومصالحها من جهة ثانية، لم تتمكن معها كاتبة الدولة الجديدة في الرياضة والشباب، نوال المتوكل، من تخفيف غلوائيتها نظرا للمدة الانتقالية القصيرة التي قضتها على رأس القطاع، ولكون الجمعية - بناء على الانحياز الطبيعي للمسؤولية الجديدة إلى ميدانها الأصلي - تدرك أن ذلك لن يكون له كبير تأثير في مجابهة سياسة التئيس والسمسرة والارتزاق التي ابتلي بها القطاع بصورة تدريجية منذ 1981، باستثناء الفترة القصيرة التي قضاها عبد الله بلقرز على رأس الوزارة.

* رحيل المحمدين *

انضافت هذه الظروف الموضوعية إلى المشاكل الذاتية التي كان على الجمعية وجهازها المركزي مواجهتها بما يتطلبه الوضع من استماتة ونضال لا يعرفان الكلل، وشكل ذلك رفعا لدرجة توتر رئيس الجمعية، السي

محمد الحبحي، وهو يرى الأحلام الجميلة التي شارك في غرس جذورها منذ سنة 1947 تتوارى بعيدا عن التحقق، بصورة جعلته يطالب رفاقه وتلامذته من الأطر الوطنية والمحلية بالمزيد من الجهد والعطاء، مقدما حجم تضحياته المتواصلة نموذجا يحتذى به وهو على مشارف السبعينات، دون أن يستطيع مجاراته في ذلك إلا عدد قليل جدا ممن هم في ريعان الشباب.



الحبحي يتابع عن كثب وقع محاضرة د. المهدي المنجرة في نفوس الشباب

لقد كان السي محمد الحبحي يجاهد وكأنه يحاول العودة بالجمعية إلى زخمها في فجر الاستقلال، في وقت تعددت فيه مشاغل رفيقه السي محمد السملالي بين النقابة والبرلمان والحزب والجمعية، وأصبحت الحالة الصحية لثالثهما د. العربي لحلو لا تساعد على مواصلة المشوار، فأضحى أسلوبه الضاغط يعطي نتائج عكسية ملوها الإحباط لدى معظم الفاعلين، حتى كادت كافة أشغال الجمعية تلتصق به شخصيا، ولا سيما بعد المهرجان الوطني

للأغنية الجادة (1997) الذي عمق الاختلاف في وجهات النظر بين أعضاء المكتب المسير حول الأساليب المتبعة في تدبير الشأن الجماعي الداخلي¹.
 لقد كان رئيس الجمعية يحس بمرارة من استثناء ضعف الهمة والتخاذل للذين لا يمكن بهما تحصين الجمعية وتأهيلها لاستكمال استحقاقاتها المرتبطة بالطفولة والشباب، وهو ما جعله - وهو يكابد وضعه الصحي بصمت وأناة - يستغل فرصة الإعداد لمخيمات صيف 1998 ليقدّم على آخر تجميع لفعاليات الفروع وكافة أطر الجمعية من القدامى والمنسحبين حول آخر عرض قدمه بالمناسبة صديقه الدكتور المهدي المنجرة حول مستقبلات الشأن الشبابي ودوره الاجتماعي في مغرب الغد، كأسلوب اعتاد عليه لتتقن الأجواء وإذابة سوء التفاهم الذي لم يكن أبداً حول الأهداف ولا الغايات، قدر ما كان حول الأساليب الإجرائية².

لقد كان هذا اللقاء الأخير تمهيداً للقاء كان يعده رفقة السملالي لما بعد الموسم التخييمي من أجل تسريح مسارب الجمعية ثانية، وهو الموسم الذي اضطلعاً فيه معا بالمتابعة المباشرة لمختلف المراكز والمراحل التي عرفت مخيمات الجمعية، والذي قبل انتهائه وصلت أخبار الشؤم بوفاة السي محمد السملالي في غشت 1998 في حادثة سير قرب العرائش، فكانت صاعقة أولى للحركة الجمعوية عموماً وضمنها لاميح، وانطفاء للأمل لدى الحيحي بصورة أخص. وقد برز ذلك لمعارفه لحظة تشييع الفقيد إلى مثواه الأخير على حالته الصحية التي تطلبت نقله على وجه السرعة إلى منزله، قبل أن يلتحق به كافة أعضاء المكتب المركزي الذين وفي السملالي بجمعهم قبل الأوان برحيله.

لقد كان آخر لقاء جمع الجهاز المركزي فرصة للتفكير مع الحيحي في الطريقة والأسلوب اللذين يمكن بهما للجمعية تأبين فقيدها العزيز، حيث تجندت كافة الطاقات حول ذلك بمتابعة دقيقة منه وهو على فراش المرض بمستشفى ابن سينا، متتبعا عند كل زيارة مجريات الأمور في المخيمات وإجراءات التأبين، وممنيا نفسه باسترجاع لياقته للمشاركة شخصيا في الموعد المحدد، ومقتنعا أخيرا بضرورة تكريس جزء من وقته لصياغة مذكراته حول

¹ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 14 ماي 1997.

² انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 18 نونبر 1998.

تاريخ الجمعية والعمل الجماعي الذي اقترن به دقيقة بدقيقة ولحظة بلحظة وحدثا بحدث كل يوم من أيام سنواته الجمعية الـ 51 (1947-1998)؛ غير أنه في صبيحة اليوم المعلوم أثر السي محمد الحيجي أن يلتحق بتوأم روحه السملالي دون ضجيج وبعيدا عن الأضواء كما كان دأبه، دون أن يترك إلا كلمة تأبين في حق سميّه، واختبار القدرة على استمرارية الجمعية لكافة الأعضاء، وذكرى عطرة لحياة طويلة كرسَتْ نفسها للتمثال مع أسمى المبادئ والمثل قولاً وفعلاً، جسدها على الدوام بشخصه، بالمواقف الثابتة مثلما بالمصادقية التامة، ولكن أيضاً بتواضع القادر.

6- في مقترب الطرق (2004/1998)

" وضعت وفاة السملالي الجسد المريض للجمعية على النعش، ودق التحاق الحيحي به في أربعينته آخر مسمار فيه "، كانت تلك بعض التعليقات المؤلمة المتداولة في بهو مسرح محمد الخامس خلال الحفل التأبيني للسي محمد السملالي الممزوجة بقطرات أسى ثلاث؛ في وقت كان فيه الذهول يستأسد على أعضاء لاميج، ولا سيما من كان منهم على علاقة وثيقة بالراحلين. لقد كانوا يتفقدون في دواخلهم حجم التركة الكبيرة التي تركاها، وهي تركة بحجم وجدان الحياة وصخبها، وبحجم الأمراض والأنواء التي أحاطت بالجمعية، وبحجم الخوف مما يخبئه المستقبل القريب قبل البعيد، ذلك المستقبل الذي لا يمكن للعديد تصوره دون استمرار لاميج.

* انبعاث الفينيق *

وكما ينبض القلب بجديد الخفقان بعد وقتية السكنة، كان حفل التأبين الكبير لرحيل الكاتب العام الذي نظمته الجمعية وقطاع المحامين الاتحاديين بقاعة مسرح محمد الخامس بالرباط، واحتشاد الأعضاء المتقاطرين من كل حذب وصوب، ومعهم كافة الضمانات الحية من مختلف الاتجاهات الفكرية ومختلف الأعمار، وكذا الأقوال المأثورة التي تعاقب على إلقائها الفاعلون الجمعويون والسياسيون، برز كجذوة لهب أشعلت فتيل حب البقاء والانبعاث، كرسها التجمع الجماهيري العفوي لتشجيع السي محمد الحيحي في الغد الموالي إلى مثواه الأخير بمقبرة الشهداء، لم تحل بعض المزايدات الصغيرة دون أن يحظى ذلك الرجل غير العاشق للأضواء بالتقدير العميق لأياديه البيضاء الكثيرة التي أسداها بكل وداد صوفي لوطنه ومجتمعه وشبيبته حتى آخر رمق من زفراته.



شبيبة المغرب ورجالهم يودعون الفقيد الحبيبي إلى مثواه الأخير

لقد جمع الحبيبي الرجال من حوله وهو حيا، وجمعهم وهو راحلا حول بيته وحول أرملته لالة زهور بن بركة طيلة أسبوع، تاركا بين كل همسة وهمسة ذكرى فعل، أو عمق قولة، أو قدوة تصرف، أو وجهة نصيح، كشذرات آخر تقاريره العميقة التي كان يلهب بها النفوس والخواطر، ويستفز بها روح العطاء، فكان الوفاء له واجبا، وكان سقف الحفل التأبيني لتوأمه الروحي حدا معقولا لا يجب التراجع عنه.

ورغم الخشية من صعوبة تشييعه بما يليق به من احترام وتقدير، ورغم بعض حالات الانفلات بالجمعية، والخشية من كون إصرار صديقه ذ. عبد الرحمن اليوسفي - ككاتب عام لحزب إ. اش. ق. ش. - إذاك - على الإشراف المباشر على حفل التأبين قد يؤدي إلى تداعيات سلبية على الإجماع الذي يحظى به الفقيد، انكب متطوعو الجمعية على المساهمة في تحقيق كافة شروط إنجاح حدث التشييع الكبير الذي شهدته ثانية مسرح محمد الخامس في أقل من أربعين يوما، وكان حفلا مشهودا احترمت فيه كافة المشارب خصال الرجل ونسقه الوجداني، وانفتاحه على كافة الأفكار والتيارات، حضره الجميع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بل شكل حفل وداعه لحظة صفاء صادقة

قلما جاد بها الزمن المغربي، قدر ما كان الرجل وطنيا خالصا بكافة ميزات الامتياز.

وهكذا، بدل السقوط في الانهيار عقب الهزتين المتلاحقتين، قدر لأعضاء الجمعية أن يبرهنوا عن المقدرة الفعلية العجيبة لطائر الفينيق على التحليق ثانية من بين ركام رماد احتراقه، قدرة على امتصاص الصدمات وتحويلهما إلى شحنة وجودية ووجدانية. فالراحلان لم يموتا إلا بعد أن أتما غرس مدرسة حقيقية استمدت بقاءها على الدوام من التحدي والنهوض المتجدد، وكانت بمثابة رحم ولود ومولد للشبيبة المسؤولة الواعية بضرورة مكابدة كل أشكال الكبوات.

لقد تحولت التظاهرتان التابينيتان إلى إحدى أبرز المحطات الخالدة التي عرفتها لاميح على امتداد تاريخها، وبدتا بمثابة عرسين نضاليين غير مسبوقين، أعطيا البرهان على مدى تلاحم أعضاء لاميح على اختلافهم، وقدراتهم الفائقة حتى في عز الأزمة التنظيمية، الأمر الذي لن يتوقف في الرباط، وإنما سيمتد إلى تظاهرات مماثلة في مدن أخرى كفاس والدار البيضاء¹.

* دينامية بعد الصدمة *

كان على قيادة الجمعية المقارعة على عدة واجهات في الوقت نفسه، لتجاوز الاضطراب النفسي الذي خلفه رحيل رئيس الجمعية وكاتبها العام، ولمواجهة التشكيك في قدرتها على إدارة الأشغال بعد غياب الشخصية الكاريزمية للحبحي التي أدارت دفة الجمعية في كافة العواصف والأنواء على امتداد أربعة عقود. وقد تمكنت الجمعية من معالجة هذا المستجد بهدوء وروية، حيث أسندت الرئاسة إلى د. محمد الريح، والكتابة العامة إلى د. حسن أميلي، فيما ظل د. عبد القادر شرف مسؤولا تنفيذيا عن مالية الجمعية، مع الإبقاء على الهيكلية القائمة إلى حين عقد المؤتمر 11²؛ وكان على الجهاز

¹ انظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

² انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 18 نونبر 1998.

المسير مسؤولية مواكبة المخلفات التنظيمية على المستوى المركزي أولاً، وعلى رأسها تذويب الخلافات وإعادة الثقة المفقودة بين الأعضاء، مع إشراك الجميع في تحمل مسؤولية دعم الجمعية واستمراريتها.



أحد الاجتماعات الأولى للمكتب المركزي بعيد وفاة الحيجي والسملالي

باشر الجهاز المسير مهمة تسريح مسارب العمل على مستوى التواصل مع الفروع المحلية، وتحفيز مجهوداتها الهيكلية والتنشيطية، نتوجا بعقد أول اجتماع لنواب الفروع أواخر دجنبر 1998¹، شكل مناسبة للتأشير على انطلاقة جديدة للجمعية بروح تفاعل إيجابي استوجب استثماره بالتعاون والتكامل ونبذ الاختلاف، خاصة وأن الوضع السابق انعكس سلباً على فعالية هياكل الجمعية وطنياً ومحلياً، وجعل كافة المسؤوليات تقع على كاهل المرحوم الحيجي. وقد تولد عن هذا الاجتماع اتفاق جماعي على كون رحيل

¹ أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 26 دجنبر 1998.

الحیحي والسملالي یضع التحدي على كاهل جميع الأعضاء كل من موقعه، لتحقيق الاستمرارية وتجاوز كبوات الماضي والتطلع الإيجابي نحو المستقبل. وحتى نهاية 1998 كانت لامیج تعرف تراجعاً خطيراً على مستوى انتشارها وحجم منخرطیها، مثلما على مستوى كفاءتها التأطيرية والتنشيطية جراء الإنهاك الشديد الذي أصابها على امتداد عقد التسعينات، دفعت الشباب إلى الانتماء إلى هیئات أخرى أكثر استقراراً وأكثر تحفيزاً على المبادرة، وأقل تطرفاً في المحاسبة والنقد. ومن ثم كان على الجهاز المسير إطلاق إشارات إيجابية من خلال اعتماده نهج المرونة في إعادة هيكلة الفروع وتوسيع نطاقها وتسوية وضعيتها القانونية، وفي تشجيعها على المبادرة إلى تطوير أنشطتها وبرامجها، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لضمان الإشعاع الحقيقي لأهدافها ومبادئها¹.

وقد سعت قيادة الجمعية إلى تحقيق ذلك رغم بقاء آراء أعضائها - تأثراً باجترار الماضي - تحت رحمة الاختلاف من حيث الاهتمام بتوسيع قاعدة الفروع، بین من یشدد على ضرورة الإقتصار على هیکلة القائمة منها فقط خشية التأثير في تركيبة المؤتمر المنتظر²، و بین من ینتصر لمبدأ حق الشباب في الانتماء التلقائي إلى الجمعية، عبر الاستجابة لطلبات التأسيس الجديدة في كافة ربوع الوطن وفقاً للشروط القانونية المعمول بها، لا سيما وأن الجمعية على امتداد تاریخها لم تكن تكتفي بانتظار المبادرة من الشباب قدر ما كانت قیادتها تستمیل الشباب إلى الانتظام في أحضانها، وخاصة في المناطق التي تفتقر إلى الحضور الجمعي.

كانت هذه الاختلافات في وجهات النظر تخلق اللبس وتعمق القراءات التأويلية للمواقف، في الوقت الذي كان من المفروض أن تسعى الجمعية فيه لا إلى الشباب المكون جمعيواً للانخراط في تنظیلاتها، وإنما كان دورها - وفق ما حدده لها روادها وعلى رأسهم الشهيد المهدي - یقتضي الاعتناء بالشبيبة المغربية دونما حواجز، والاضطلاع بمهام تأهيلهم وتكوينهم، خصوصاً في الأوساط الأكثر احتیاجاً لتدخلها، بما یجعل منهم قادرين على بلورة أهدافها ومراميها، تجاوباً مع مبدأ الجماهيرية الذي ترفعه الجمعية

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 فبراير 1999.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 دجنبر 1999.

وأساس وجودها القائم على تكوين الشباب أينما وكيفما كان، واعتبار ذلك حقا مشاعا لأي مغربي تتوفر فيه شروط السن والأهلية في الانتماء وفي التنظيم وتحمل المسؤولية، دون أن يحق للمنتمي الأصلي حرمان من لم ينتم بعد مما اكتسبه بمقياس الأسبقية¹.

* ظروف وطنية مواتية *

لم تكن هذه الرغبة الشديدة في توسيع قاعدة الجمعية وليدة التحجيم الذي عرفته سلفا، وإنما أيضا لكون الظروف السياسية العامة قد أوجدت الانطباع بفتح المجال في وجه العمل التنظيمي الجماعي حتى في المجالات المسيجة تاريخيا، ونقصد بذلك العالم القروي وشبه القروي الذي كان المسؤولون ينظرون من قبل إلى امتداد الجمعيات الوطنية إليه بالريبة بحكم بعدها الديموقراطي والمواطني أولا، وقدرتها الفعلية على تنقل الأفكار والتجارب وتوحيدها ثانيا، وموقفها المستقل والقابل إلى التحول إلى أداة رقابية ثالثا، ومن ثم أولوياتها في نسج خيارات قد لا تتماشى وسياسات الضبط السلطوي التقليدي، ورابعا لكون فلسفتها المواطنة غالبا ما تكون مفعمة بالنفحة التقدمية التغييرية المناقشة والمنقذة والحقوقية التي لا ينظر إليها إلا كمثار قلائل وتكدير لصفو التهذئة القسرية أو الطوعية.

إن رفع حواجز السلطة عن هذه المجالات في وجه العمل السياسي للأحزاب خارج معاقلها التاريخية قد جر معه تشجيع الجماعات المحلية المنتخبة على توفير الأجواء الملائمة لظهور فروع جمعيات وطنية، بدعم من المستشارين المنتخبين ممن انتموا إلى العمل الجماعي، أو من تعاطفوا مع جمعيات بعينها، أو ممن كانت لهم علاقات بقياديين جمعيين. وهكذا فتح الباب أمام ظهور نشاط جماعي جديد داخل المجال القروي، استفادت منه لاميح لتفرض وجودها في مجالات مختلفة، في منطقة الدير (زاوية الشيخ)،

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 دجنبر 2000.

أو في محور الشمال الغربي (دار الكداري)، ولكن بصفة أساسية في جهة سوس (أنوية تيكوين، وأولاد داحو، وأيت ملول، وتافراوت..)¹. وللرفع من الكفاءات البشرية للجمعية واستقطاب المزيد من الشباب كان لزاما على الفروع ضرورة الانفتاح على المؤسسات التعليمية من جهة، وتنويع أنشطتها بما يتجاوب وأسئلة المحيط وقضاياها، وخاصة بالدخول في مشاريع خدمات اجتماعية، مع لزوم التنسيق مع مختلف التنظيمات الجموعية المحلية حول الأهداف المشتركة². فلم تمض سنة أشهر حتى ارتفع عدد الفروع القانونية من 15 إلى 21، فيما كانت 9 أخرى في طور التأسيس أو إعادته، ليصل العدد في متم سنة 1999 إلى 24 فرعا مهيكلًا، ثم إلى 31 في السنة الموالية³.

تعكس هذه الحركية المجهود الكبير الذي بذله المكتب المركزي وكتابته على مستوى تطبيق التوصيات التي طرحها اجتماع نواب الفروع المنعقد بعد ثلاثة أشهر من وفاة السي محمد الحيحي، ولا سيما محاولته تسريح قنوات التواصل القائمة على زرع الثقة المتبادلة وجماعية الفعل والأمل في تجاوز الأزمة، وهو ما جعل المقر المركزي ينفذ عنه غبار الخمول ويتحول إلى خلية نحل فائقة الحركة على مدار الأسبوع⁴، معززا بأشغال اللجن المركزية التي اتسمت بفعاليتها حسب مجالات التدخل، بدءا بالاعتناء بالجانب التأهيلي البشري، وبتوفير المرجعيات الضرورية المتواجدة في الأرشيف والوثائق، وبالجهد الكبيرة التي دشنته لجنة الخدمات الاجتماعية التي عدت مشاريعها المستقبلية سواء في مجال محو الأمية أو في العناية بأطفال الشوارع أو في حماية الطفولة، أو بالإعداد لمشاريع خاصة بالمساهمة في حماية البيئة. وقد تطلب الأمر إقدام الجمعية لأول مرة على تنظيم تدريب تكويني من نوعه في تقنيات إعداد المشاريع في ربيع 1999⁵، وكل ذلك شجع على التعاطي مع ملف المنفعة العامة بشكل عملي يتجاوز التشكي والتلمي.

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 23 ماي 1999.

² أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 26 دجنبر 1998.

³ أنظر محضري اجتماعي اللجنة الإدارية في 31 دجنبر 1999 والمكتب المركزي في 2 أبريل 2000.

⁴ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 18 نونبر 1998.

⁵ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 23 ماي 1999.

وعلى امتداد سنة ونصف سجلت الجمعية خطا تصاعديا على المستوى الهيكلي والإشعاعي والتنشيطي، رجعت خلاله حالة التوتر والاختلاف والصراع إلى التواري الباطني على الأقل؛ وإن ظل السؤال مشرعا حول ارتفاع متوسط الأعمار من جهة، والنقل الماطر للحضور النسوي داخل الفروع، بالشكل الذي كان يتطلب التفكير في الإجراءات الكفيلة بتوفير الشروط السليمة والمحفزة لعودة الشباب اليافع والفاعلات الجمعويات¹. غير أن هذه الصورة لم تكن تخفي وراءها عجز أغلب الفروع عن مواكبة ديناميكية الجهاز المركزي لتصحيح أوضاعها وتحديث برامجها وتفعيل أنشطتها، بحيث تبين مدى فقدانها للكفاءات المجربة والمبادرة في التسيير والتنشيط، مما كان يجعل قدرة التزامها بالقرارات المتفق عليها ضعيفا، ويدعو إلى مواجهة ذلك الضياع بخلق وحدات جهوية تنسيقية تتكامل من خلالها الفروع، وتلعب فيها الفروع القوية دور القاطرة لتخفيف العبء على المكتب المركزي².

لقد بادر الجهاز المركزي إلى أول انفراج نسبي في سبيل بلوغ هذا التطور، وتمثل أساسا في إعادة الثقة إلى مصداقية مكاتب الفروع عبر رد مسألة إشرافهم على ملفات عضوية المنتسبين إليها لقاء إيقانه على عملية التتبع والمراقبة³، كما خلق نوعا من التوازن في العلاقات بين المركز والفروع بإشراك هذه الأخيرة في مسؤولية توجيه ومراقبة التحرك الجديد، وباستحداث فلسفة جديدة للتكامل في إطار احترام القوانين والأعراف الجمعوية، مع مساندة الفروع في مواكبة تطوير أساليب وطرق العمل وعقلنة الأنشطة والبرامج من خلال وضع المخططات السنوية، الأمر الذي كان يعبد الطريق سريعا نحو عقد المؤتمر بعدما تبين انقشاع غيوم الأزمة على الصعيدين المحلي والوطني في ظرف وجيز⁴.

وقد شهدت الأنشطة التربوية تحسنا طفيفا جراء الرغبة في تحقيق تراكم جديد، خاصة داخل الفروع التي أعيد تأسيسها أو المؤسسة حديثا، بفعل تجنيد الجهات لأقصى طاقاتها للتوقيع على موسم تخييمي ناجح، رغم

¹ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 22 أكتوبر 2000.

² انظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 31 دجنبر 1999.

³ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 23 ماي 1999.

⁴ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 فبراير 1999.

الإحساس بالنقص الفطيع المسجل على مستوى الأطر العليا، الأمر الذي كان يقتضي التفكير في إعداد الظروف المواتية لتنظيم تدريب أكبر عدد ممكن من مديري ومقتصي الوحدات¹.



إحدى جلسات ندوة العمل الجماعي بالمغرب 2000

أما على المستوى الثقافي، فتميز بدوره بإعادة انبعاث مساهمة الجمعية في هذا الصدد، بدءا بالقضية الفلسطينية التي شهدت عودة محتشمة مع مستجدات الانتفاضة الثانية، على غرار انبعاث محورية المسألة النسائية لدى الرأي العام تماثيا مع دينامية مجهودات كتابة الدولة في شؤون الأسرة والطفل. وإلى جانب ذلك تمثل الالتفات إلى الشأن الثقافي المحلي من خلال بداية تلمس بعض الفروع لمساءلات القضية الأمازيغية، والدور التتموي للعمل التطوعي، والقضايا الحقوقية والديموقراطية وارتباطها بفئات الطفولة والشباب².

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي 26 نونبر 1999.

² أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 31 دجنبر 1999.

وأبرز حدث ثقافي شهدته الساحة الجمعوية برمتها، تمثلت في تنظيم الجمعية للندوة الفكرية الوطنية " العمل الجمعوي بالمغرب: التاريخ والهوية " تخليدا للذكرى الأولى لوفاة الحبحي والسملالي (فبراير 2000)، كانت مناسبة لمشاركة نخبة من المفكرين في مختلف ضروب المعرفة على مدى ثلاثة أيام¹، وعرفت صدى واسعا ونجاحا هائلا بكافة المقاييس؛ كما كانت فرصة أثبتت الجمعية من خلالها عن قدرتها الفائقة - حتى في لحظات الإنهاك التي تعرضت لها - على التقاط أعماق الأسئلة وتحويلها إلى ورشات منتجة على مستوى الفكر والتوجيه.

غير أن ما سجلته هذه الفترة هو بداية تحول نشاط الجمعية الرئيسي نحو الخدمات الاجتماعية في إطار الاهتمام العام الذي راح يستقطبه هذا المجال سواء على المستوى الجمعوي أو على المستوى الحكومي، وتماشيا مع اللبنيات الأولى التي برزت داخل الجمعية منذ سنة 1996. فقد باشرت لاميح في ظل هذه الظروف المشجعة اتخاذ إجراءات سريعة لانخراطها في أنشطة من هذا القبيل، بالتنسيق مع وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، وباقي القطاعات الحكومية الأخرى ذات الصلة، حتى أضحي بشكل أولوية في راهنها الجديد²، محددة اهتمامها في مجال محاربة الأمية والمجال البيئي، ومكافحة المخدرات، وظاهرة أطفال الشوارع.

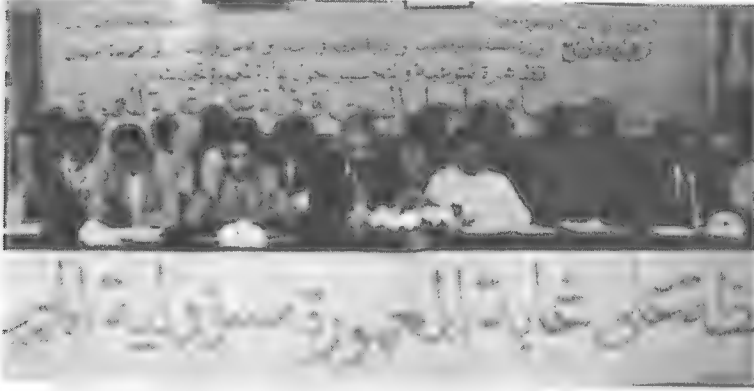
فقد عرف المجال البيئي تعاوننا مشتركا بين الجمعية وجمعية الأوراش الاجتماعية من جهة، والفرع الإسباني لمنظمة حماية الطبيعة (W.W.F.) لإعداد أوراش للمساهمة في حماية غابة المعمورة بمشاركة مائة شاب ما بين مغاربة وأجانب إلى جانب شباب منطقة العرجات في غشت 1999، وتضمن إقامة أنشطة تحسيسية لسكان المنطقة، إلى جانب ورش لترميم دار الطالب ومخيم حضري لفائدة أطفال العالم القروي، وتنظيم دروس لمحو الأمية لفائدة الكبار³. وقد كانت الجمعية تنتظر من هذا الورش أن يؤهلها لاقتحام أوسع للمساهمة في المجال البيئي، لولا الظروف السلبية التي أثرت على نتائج هذا النشاط بسبب انعقاده في لحظة وفاة الملك الحسن الثاني،

¹ أنظر أشغال الندوة في: " العمل الجمعوي بالمغرب: التاريخ والهوية " - منشورات ج. م. ت. ش. - الرباط 2004.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 28 نونبر 1998.

³ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 26 نونبر 1999.

بانعكاساتها على مستوى التنسيق مع سلطات المنطقة وفتور مساهمتها في تدعيمه وتمويله.



انطلاق الحملة التحسيسية للمحافظة على غابة المعمورة

وثاني ملف مهم رصد هذا التحول يكمن في استغلال الجمعية لعلاقتها بمنظمة تضامن الألمانية في ربيع 1999 لطرح مشروع مشترك لإنشاء مؤسسة لرعاية الفتيات في وضعية صعبة، سرعان ما تبلور إلى اتفاق مبدئي بين الطرفين حول ضرورة إخراجه إلى حيز الوجود بتحديد ميزانيته الأولى وبالبحت عن كيفية تمويله، الأمر الذي ثبتت صعوبة تنفيذه من طرف الجمعية جراء عدم تمتعها بصفة النفع العام، مما سيدفع بها إلى بذل جهود مضنية على مدى أكثر من ثلاث سنوات لتجاوز الوضعين المادي والقانوني، مع ما لذلك من انعكاس كبير على فاعلية جهازها في التصدي لمهام تتضخم ملفا بعد ملف.

وأهم تدخل اجتماعي قامت به الجمعية في هذه الفترة يتعلق بنشاط محو الأمية للكبار، حيث أفضت المجهودات السابقة التي عززت التجربة المتواصلة لفرع مراكز إلى جعل هذا الملف في قلب الحدث منذ مطلع سنة

¹ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 28 فبراير 2000.

1999، سرعان ما بدت آثاره تصل حثيثة إلى عدة فروع (الرباط، أكادير، فاس...) ¹، لتجذب إليها اهتماما متصاعدا لدى الفروع الأخرى، خاصة وأن الوزارة المعنية قد بادرت إلى التعاقد مع الجمعيات في إطار شراكات، واكبتة الجمعية بخلق لجنة مركزية لمحاربة الأمية قصد الإعداد للتصدي للالتزامات الإدارية والتنفيذية لذلك البرنامج تجاوبا مع المعطيات الواردة من الفروع، جعلها تحدد عدد المستفيدين في سنة 1999 في 1.500 شخص، في أفق بلوغ 2.000 في السنة الموالية ².



جلسة عمل بين الجمعية وهيئة تضامن الألمانية لتدارس مشروع مؤسسة الفتيات

* ارتياب مبدئي *

والملاحظ أن إقبال الجمعية على مجال الخدمات الاجتماعية بحجم متسارع منذ نهاية 1998 واكبه خوف وريبة من انعكاسه على الثوابت

¹ أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 26 دجنبر 1998.

² أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 4 يوليو 1999.

المبدئية التي انبنت عليها، ولا سيما الخشية من اندفاع الفروع إلى الانشغال بغير ما اعتادت عليه من توجيه تربوي وثقافي، وبكفاءات بشرية غير مؤهلة للاضطلاع بالالتزامات المترتبة عنه، ومن ثم اضطرارها إلى البحث عن خصائصها التأسيسية في هذا الصدد من خارج تكويناتها¹، بما يجعل منها تركيبات بشرية غير مرتبطة بهوية الجمعية قدر ارتباطها بمحو الأمية في حد ذاته.

وزاد من هذا الالتباس ارتكاز برنامج محو الأمية على مبدأ التعويضات المتعارض تماما مع المبدأ التطوعي الذي يعد من صلب توجه لاميح على امتداد تاريخها، إذ أضحت الفروع تجد نفسها منذ الشروع في تطبيقه بين فئتين تختلف نظرتهما إلى هذا المبدأ، بما ينتج عنهما من اختلاف تقديري للعضوية، أدى ببعض الفروع إلى إقصاء الأطر المرتبطة بذلك البرنامج من أي تدخل في مسارها العام، أو إلى الغمز عند لحظات الاحتقان في مدى ارتباطها الأصلي بمبادئ الجمعية. أضف إلى أن بريق التعويضات قد خلق داخل فروع ممارسات "إخوانية" في اعتماد مكوني دروس محو الأمية حتى قبل الشروع في تنفيذ التعاقدات². ولم يكن ذلك حكرا على المستوى المحلي، وإنما وصل صدى هذا الاختلاف إلى المستوى الوطني، حيث أضحى مشكل التعويضات مؤرقا داخل الجهاز المركزي مع وجود تباينات عميقة بين أعضائه، بين متشبه بتطبيق بنود الاتفاقية بحذافيرها بما تنص عليه من استفادة المسؤولين منهم من تعويضات المراقبة والتوجيه والتسيير، وبين من يعترض على ذلك باعتباره هداما متسارعا لهوية الجمعية³.

إن هذا الخلل في تحديد وضبط هوية الجمعية والتزامات وحقوق الأعضاء قد زادته استفحالا رغبة عدد من الفروع في توفير امتيازات أكبر لأعضائها، ولا سيما في جهة الرباط تحت ضغط ارتفاع عدد الأعضاء المعطلين، واعتماد برنامج الوكالة الوطنية للتشغيل الذاتي (CIOPE) المعد للتأهيل المهني للشباب الجامعي، بما يفترض إتاحتها من تمويل للتكوين وتسديد تعويضات للمستفيدين منه، بصورة جعلت بعض الفروع تتسارع إلى تسجيل

¹ أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 26 دجنبر 1998.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 26 نونبر 1999.

³ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 دجنبر 2000.

كادير،
ة وأن
واكبته
زومات
فروع،
بلوغ

شيات

بحجم
لثوابت

أكبر عدد ممكن من أعضائها دون ضبط للملفات ولا تنسيق مع الجهاز المركزي، نجم عنه الفشل في هذا المسعى وارتباك العلاقة بين الجمعية والوكالة المعنية، انتهاء بتجميده بما ترتب عنه من انعكاسات سلبية على الأعضاء وعلى العلاقة بين هياكل الجمعية¹.



برنامج محو الأمية حظي باهتمام خاص من طرف الجمعية في مطلع القرن 21

وقد ثبت أن نجاح الجمعية في تنفيذ التزاماتها في عقد الشراكة الخاص ببرنامج محو الأمية كان يفترض الاستناد إلى قدرات تنظيمية وإدارية شبه احترافية على الصعيدين المحلي والوطني، وهو ما استطاعت توفيره مركزيا من خلال مجهودات اللجنة الوطنية المحدثة لهذا الغرض، غير أنها على المستوى المحلي فشلت في ذلك نتاج ضعف الكفاءة التنظيمية للفروع المدمجة، وبطء فعاليتها في تدبير المقتضيات الإدارية المتنوعة²، أضحت معه اللجنة في سباق مع الزمن لحل الإشكالات المطروحة بكل الأساليب الممكنة،

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 28 فبراير 2000.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 26 نونبر 1999.

حتى يتجاوز أدبيات وقوانين الجمعية، نجم عنه خلق توترات جانبية بين الأجهزة المقررة وعناصر اللجنة التنفيذية التابعة لها¹.

• على خط المواجهة •

إن التحولات التي شهدتها المشهد الجمعي مع حكومة التناوب التوافقي، وما أحدثته من اهتمام أفضل بالقضايا الاجتماعية، قد جعل لاميح تدلي بموقفها من مختلف الأسئلة التي تحظى باهتمام الرأي العام الوطني، سواء في التعبير عن مساندتها لخطة العمل الوطني لإدماج المرأة في التنمية، أو بمساهمتها في الشبكة الوطنية لمكافحة ظاهرة الرشوة وحماية المال العام²، أو في انخراطها في التظاهرات الرامية إلى تكريس الحقوق المشروعة للمواطن في شبكة المطالبة بمراجعة التشريعات المتعلقة بالحريات العامة، لا سيما مع تضارب أشكال التضييق المسلطة على العمل الجمعي³.

لقد رأت مع باقي الجمعيات الوطنية أن ديمقراطية الشأن الجمعي رهينة بمراجعة قانون تأسيس الجمعيات، ونجحت إلى حد كبير في خلق تكامل بين مكونات المجلس الفيدرالي لمنظمات الطفولة والشباب إلى جانب الأحزاب الديموقراطية والهيئات الحقوقية في الدفع بالحكومة إلى التجاوب مع فكرة تصحيح القانون المنظم للحريات العامة، ولاسيما في مجال تمكين الجمعيات من إمكانيات مادية أكبر، وبتقنين منح صفة النفع العام، إلى جانب استصدار منشور عن الوزارة الأولى شكل منطلقا أساسيا لإصلاح الظهير المتعلق بالجمعيات، ينص على ضرورة التعامل الإيجابي للسلطة مع الهيئات الجموعية، وإلغاء الترخيص للأنشطة، وعدم منعها إلا بشكل يتطابق والمقتضيات القانونية المنصوص عليها⁴.

وفي علاقتها بالوزارة الوصية على عهد الوزير أحمد الموساوي، تجلّى موقف الجمعية إثر تجميد عمل ل. و. ت. في ضرورة ملء الفراغ

¹ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 12 غشت 1998.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 دجنبر 2000.

³ أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 26 دجنبر 1998.

⁴ النويضي - نفسه - ص 57.

بالرفع من وتيرة التنسيق بين الجمعيات الوطنية من أجل رد الاعتبار لقطاع الطفولة والشباب، خاصة وأن التراجعات تواصلت مع تخلي الدولة عن تأمين المستفيدين من فضاءات المراكز التابعة للقطاع الذي ظل مكسبا منذ فجر الاستقلال وفقا لمرسوم سنة 1952، الأمر الذي شكل عبئا ماليا إضافيا على كاهل التنظيمات التطوعية، وأضحت مجبرة على التعاقد مع الشركات المؤمنة¹. ومن جهة أخرى واصلت الوزارة استهدافها بالرصيد التخيمي دون بذل أي مجهود حقيقي لصيانتها، مستغلة الإلغاء العملي للجنة و. ت. وانفرادها بالقرارات المرتبطة بالمواسم من توزيع المقاعد وتحديد المراكز والمراحل، دون أدنى حوار مع الجمعيات، ودون أية بارقة أمل في النهوض بالقطاع².

ولتجاوز هذا التدهور حظي إ. م. ت. م. باهتمام جديد من طرف الجمعية، تمسكا منها بوحودية العمل، وبضرورة تفعيل حيوية الاتحاد كواجهة للدفاع عن قضايا الشباب³، واتخاذ كقادرة لتنسيق أكبر مع الاتحادات الأخرى القائمة، وبدأت تتضح نتائج ذلك منذ مطلع سنة 1999 تعاوننا مع الجامعة الوطنية للكشفية والاتحاد المغربي للأوراش من أجل خلق إطار وحدوي تنسيقي أشمل، تنويعا بخلق المجلس الفيدرالي لمنظمات الطفولة والشباب في ربيع السنة ذاتها، يضم 18 منظمة وطنية تغطي فروعها مختلف أجزاء التراب الوطني⁴.

كما سعت لأميغ إلى استمرار خيارها في التصدي للدفاع عن قطاع الطفولة والشباب، مستفصرة غير ما مرة عن مآل مشروع الإطار التنظيمي الذي سبق وأن تقدمت به، وضرورة فتح مشاورات حوله مع كافة الفرقاء. وأثارت في السياق ذاته مطلب تخويل الجمعيات الوطنية الفاعلة صفة النفع العام بناء على مقاييس موضوعية مستغلة ظرفية حكومة التناوب التوافقي الأكثر انفتاحا على هيئات العمل الجمعي⁵.

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 23 ماي 1999.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 3 يوليو 1999.

³ أنظر محضر اجتماع نواب القروغ في 26 دجنبر 1998.

⁴ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 23 ماي 1999.

⁵ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 13 دجنبر 1998.

إن النزوع نحو تشييء الفعل الجمعي الذي برز على امتداد تسعينات القرن 20 قد فرض على الجمعية قلق التمسك بهوية العمل التطوعي الحقيقي، والدفاع عن المبادئ والأعراف النبيلة التي انبنت عليها في الوقت الذي أضحت فيه المتغيرات السوسيو اقتصادية المؤثرة في المجال الشببي تضغط عليها نحو التجاوب مع متطلبات مكتسبة فرضتها التحولات الجديدة التي صارت تترسخ داخل الحقل الجمعي من جهة، واكتواء جزء كبير من أعضاء الفروع بالأزمة الاجتماعية التي يعرفها الشباب، إلى جانب الترتيبية الجديدة للهيئات المبنية على حجم فعاليتها في المجال الاجتماعي، وقدرتها على سرقة الأعضاء، مما جعل جزءا من قيادة الجمعية يرى لزوم التعامل مع الواقع بعيدا عن الصيغ التقليدية المثالية والرضوخ لمتطلبات الراهن. وقد سعت أن تحقق هذه الغاية بشكل لا يلغي إيمانها بمبادئها القائمة على الإيمان بالديموقراطية والانفتاح والحدثة العلمية، واستثمار التنوع الخدم للوحدة باعتباره إغناء حقيقيا لتجربتها ومناهجها العملية¹.

وهذا القلق يجد مبرراته في انتقال العمل الجمعي من الهويات العامة إلى التخصص، ومن القضايا الشاملة إلى نوع من التركيز، في الوقت الذي ظلت فيه أهدافها ثابتة منذ النشأة، وتتوزع إلى مختلف المجالات وتستهدف كافة الفئات، الأمر الذي كان يفسر إلى حد ما الاحتضار المتواصل للتعليم السابق²، ويولد تساؤلات عند حدوث أدنى انكسار أو انفعال على مستوى الهوية مثلما على مستوى الاختلاف مع الآخر الجمعي. ومن هنا يفهم تصاعد درجة الخشية والتخوف من التحولات التي باتت الجمعية وفروعها يعرفانها مع الانعكاسات التي أفرزها انخراطها في برنامج محو الأمية، ولا سيما مسألة التعويضات³.

إنه التفسير ذاته فيما يخص اختلاف وجهات النظر بشأن الانفتاح على المحيط الدولي خشية التماهي مع التوجه الراهن الذي يعرفه الحقل الجمعي والمحكوم بالهاجس المالي وبمشاريع ابتزازية أحيانا، مثلما بالتخوف

¹ أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000

² أنظر الساسي - نفسه - ص 41.

³ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 يونيو 2000.

من التوجه الجديد نحو المشاريع الاجتماعية الممولة من طرف القطاعات الحكومية، التي تريد من ناي لاميح عما اعتادت القيام به فلسفة ومنهجاً¹.

* مصالحة ذاتية منقوصة *

ورغم كل هذه الإشكالات، أثمرت ديناميكية الجهاز المركزي توفير الشروط النفسية الضرورية لتجاوز الانحباس التنظيمي الذي طال أمده منذ 1986، وأعد الأرضية الصالحة ظاهرياً لعقد المؤتمر 11، منهاجه في ذلك المبدأ الذي اختطه في خريف 1998 والقاضي بالحفاظ على جذوة الأفق بدل الغوص في مثالب المشاكل السالفة. فسياسة المرحلة السابقة كان لها ما يبررها ونجحت إلى حد كبير في امتصاص الصدمات المتلاحقة وفي التحضير لهذه المرحلة الانتقالية².

كانت الرغبة في عقد المؤتمر تتحو صوب إعادة بعث لاميح كمدرسة نموذجية تلغي الحدود الإيديولوجية والثقافية واللغوية، وتسعى إلى رد الاعتبار إليها كفضاء أرحب للتعايش وللعمل البناء المشترك القائم على استعادة روح الفكر الخلاق وحرية المبادرة وتحرير العقول من حبك الدسائس والسؤدد المجاني والتنافرات الصغيرة. ومن ثم كان التشديد على وجوب مراجعة التدبير العقلاني للموارد البشرية والمادية للجمعية، وعلى التمسك بالفعل التطوعي مع إعادة تقييمه كقيمة إنتاج مضافة تدخر الوقت والجهد للانسكاب في خدمة الصالح العام بالفعالية المطلوبة، الأمر الذي لم يكن يتأتى إلا بتمتع الهياكل الوطنية والمحلية بأكبر قدر من الحرية من خلال الحرص على تفعيل مكوناتها وتحريرها من قيود التخطيط المسبق والأحكام النقدية³ الجاهزة.

¹ انظر محضر اجتماع نواب الفروع في 26 دجنبر 1998.

² انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 18 نونبر 1998.

³ انظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

السنوات	2000-98	2004-00	2004-07
الرئيس	محمد الريح	محمد الريح	محمد الريح
نائبه 1	العايدي حنبلي	حسن أميلي	علي الجوالي
نائبه 2	م. عزام القاسي	م. عزام القاسي	زهرة تراغا
الكاتب	حسن أميلي	ع. القادر شرف	حسن أميلي
نائبه 1	جمال محافظ	ع. المغيث محافظ	مصطفى يمين
نائبه 2	محمد بولعمان	عثمان مخون	-----
الأمين	العربي لخلو	ع. الحليم بنمبارك	ع. القادر شرف
نائبه 1	ع. القادر شرف	محمد أبريض	محمد أبريض
نائبه 2	عز الدين الديبي	محمد العلام	-----
مستشار	زهرة تراغا	زهرة تراغا	فتحية الشنتوف
مستشار	نجية ع. الكريم	نجية ع. الكريم	نجية ع. الكريم
مستشار	عامر وشن	عامر وشن	هشام منار
مستشار	ع. السلام مجلاوي	ع. السلام مجلاوي	محمد الصبر
مستشار	-----	عز الدين الديبي	محسن باهدي
مستشار	-----	محمد بولعمان	جمال كموس
مستشار	-----	فريد حسني	سعيد ايندوش
مستشار	-----	محمد اليوسفي	هشام السحيمي
مستشار	-----	حسن بنعدادة	
مستشار	-----	العايدي حنبلي	

المكاتب المركزية بين سنتي 1998 و2004

انعقد المؤتمر المذكور في أواسط يونيو 2000 تحت شعار " صفة النفع العام منعطف حضاري في تدبير شؤون العمل الجمعي " بحفل افتتاحي متميز في نفس القاعة التي شهدت افتتاح المؤتمر الثامن (1980)، وكان لاميح أرادت التأكيد على تجاوزها لحالة التشنج واندماجها الإيجابي في محيطها العام بعيدا عن الانغلاق الذاتي الذي انطبعت به منذ تلك الفترة. واستغل هذا الحدث كمنااسبة لتحقيق مصارحة مكشوفة وفي أجواء شبه عادية على مستوى تدبير الاختلافات وتحقيق التواصل البناء، اعتبر معها كمحطة نموذجية

للقراءة النقدية للتجربة، وللتخطيط المستقبلي¹ رغم الصعوبات التي يعترض العمل الإداري التطوعي، ويتطلب من ثم الوقوف بموضوعية على احتياجات الفعل الحقيقية بناء على التجارب ووعيا بالإمكانات المتاحة.

أقر المؤتمر تعديلات فرضتها وضعية الفروع، تمثلت في خلق مجلس وطني قار يضم ممثلين عن الأجهزة التقريرية المحلية إلى جانب الهيئات المنتخبة وطنيا بديلا عن اللجنة الإدارية، أسندت له مهمة متابعة سير عمل الجمعية والاطلاع الدوري على أشغال الجهاز التنفيذي، مع نقل بعض صلاحيات هذا الأخير إليه². غير أن هذا الوضع الإيجابي على امتداد أيام المؤتمر سينتهي بصورة معاكسة تماما، أثبتت استمرار التجاذب الإيديولوجي واستهدافها لاستقلالية الفعل، كنتاج طبيعي لكون أرضية العشر سنوات السابقة جعلت مسألة التأطير والتكوين المستمر - إحدى أهم سمات الجمعية - قد شهدت ضحالة كبرى، استعاضت عنها الفروع بالتجيش غير المعقل.



ذ. العربي جلولو مع بعض الأطر المركزية في كواليس المؤتمر 11

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 يونيو 2000.

² أنظر بنود القانونين الأساسي والدخلي الصادرة عن المؤتمر 11.

ومن ثم اتسمت المعرفة بضعف عمقها بمجال الاشتغال بما كان يؤثر على مبدأ تلك الاستقلالية، وولد الجهل بذلك تعدد حالات الانزياح¹ برزت تحليلاتها في فرض منطق تمثيلية التيارات على حساب الكفاءة والمردودية، وأضحى منطق التهافت على الجهاز المركزي يتجاوز تام للقوانين والأعراف المتوافق عليها يفرض نفسه على أشغال المؤتمر حتى كاد أن يؤدي إلى إجهاضها قبل إتمامها، لولا تمكن بعض حكماء الجمعية من إقناع الجميع بلزوم تجاوز الاحتباس ولو إلى حين².

أفرز المؤتمر هيكلية مركزية أكثر اتساعا لأول مرة (19 عضوا)، وزكى أغلب الفروع خيار العمل الاجتماعي كنشاط يحظى بالأولوية، دون أن يغطي ذلك هشاشة التوافق المفروض رغم الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من الانسجام لمواجهة التحديات التنظيمية والتنشيطية، لا سيما الدفاع عن حق صفة النفع العام التي رفعها المؤتمر كشعار، وضبط وتنظيم وتوسيع النشاط الاجتماعي بما يستلزمه من كفاءة بشرية وتأطيرية وإدارية.

* صفة النفع العام *

شكلت الإمكانات المادية الهائلة التي وفرتها الدولة للجمعيات المخزنية، وما خولته لها صفة النفع العام من تمويل أجنبي رجة عنيفة في ثقافة التطوع حتى في أوساط الجمعيات القائمة أصلا على هذا المبدأ؛ وتحول الخوف من المال الأجنبي وما قد ينطوي عليه من غايات مناهضة للأهداف الوطنية إلى تهافت مكشوف، أضحى معه العديد من الهيئات ينتاسل حول بريقه، وتحول بعضها إلى هيئة شباك تشغيل لهذا المال، وبعضها الآخر إلى وسيط تجاري يجلبه بفعاليته الإقناعية ويحولها إلى جمعيات عاملة لقاء أتعاب الوساطة.

¹ أنظر الساسي - نفسه - ص 41.

² أنظر محضر جلسات المؤتمر في 16-18 يونيو 2000.

تغلغت هذه التشوهات والاعتداءات داخل الحقل الجمعي، وشكلت مناخا مساعدا لخلق مصطنع لهيئات تحت مختلف التسميات، ومسا بتكافؤ الفرص في العمل والمنافسة الشريفة، جر بعض الأقاليم إلى المساهمة في تزوير التاريخ وتخريب الذاكرة الجموعية وتزييف الحقائق¹. وقد اعتبرت بعض الأبحاث هذا السلوك رغبة مكشوفة في تميع العمل الجمعي وتدجينه من خلال المس بالحق في ممارسته، بالتعسف على مبدأ عدم التمييز، وضرب المساواة، سواء من حيث الاعتراف أو النشاط، أو من حيث التمكن من المنافع بناء على مبررات ومعايير موضوعية².

وقد نجحت لاميح في اتخاذ التدابير الأولى لإعداد ملفها الخاص لطلب صفة المنفعة العامة منذ يوليو 2000³، مع متابعة دقيقة لمساره لدى الجهاز الحكومي تعاوننا مع الرئيس الأسبق للجمعية د. محمد بنسعيد - المستشار لدى الوزير الأول آنذاك -، تتوجا بصدور قرار تمتيعها بذلك في الجريدة الرسمية بعد 46 سنة من وجودها بناء على مقتضيات الظهير رقم 206-2-1 الصادر في 12 جمادى الأولى 1423 (23 يوليو 2002) بمقتضى مرسوم رقم 466-02-2 الصادر في 24 ربيع الأول من تلك السنة (6 يونيو). وتضمن هذا القرار من بين حيثياته الإجازة للجمعية بالحق في وعاء مادي لا تتجاوز قيمته الإجمالية 25 مليون درهم⁴.

وإذا كان هذا التطور قد رد للجمعية نوعا من الاعتبار المعنوي، وشكل تقديرا لعطاءاتها النضالية الطوعية منذ استقلال المغرب، فإن الرغبة في تحويل تلك الصفة من البعد المعنوي إلى التفعيل الحقيقي قد خلق منذ البداية خشية ضعف فاعلية التسيير في الملء التدريجي للوعاء المادي المخول لها نتائج ضبابية الرؤيا أولا، ولمحدودية العلاقة المثمرة بين لاميح والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛ ومن ثم أضحت صفة النفع العام تتحول - بدل تحقيق انفراج في القدرات المادية - إلى هاجس يؤرق مسؤولي الجمعية بخصوص تحقيق مزيد من ضبط ومراقبة مالياتها اعتبارا لتبعات المراقبة

¹ أنظر أرضية الندوة " العمل الجمعي بالمغرب: التاريخ والهوية " - منشورات ج. م. ت. ش. الرباط 2004.

² أنظر النويضي: " العمل الجمعي... " - ص 54.

³ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 10 يوليو 2000.

⁴ أنظر الجريدة الرسمية عدد 5014 بتاريخ 20 يونيو 2002.

الحكومية، حتى أضحي ذلك رهاباً غير قابل للتبديد لدى البعض، وتساؤلاً مشرعاً حول كيفية الاستغلال الأنسب وطرق الأجراء في إطار محاذير ترتبط بالمسؤولية القانونية المترتبة عنها¹.

ويعبر هذا الارتياح عن تأرجح الفترة الانتقالية التي عاشتها الجمعية منذ غياب الحيحي والسملالي بما لشخصيتيهما من نفوذ معنوي وجراً في المبادرة سواء في إحكام التدبير الوطني أو في فرض احترام القوانين المؤطرة، أو في ميزتيهما الكاريزمية اللتين جعلتا منهما صوتين مسموعين لدى مختلف الدوائر الشعبية والحكومية. فالجهود المبذولة من طرف المكتب المركزي وحظي أخباراته بالمشروعية من طرف المؤتمر، قابلتها أعباء عديدة كثيراً ما كبّلت خطواته. فقد ثبت أن صدى خياراته كان ضعيفاً لدى قواعد الفروع، وتبين أن انخراطها في الأنشطة الاجتماعية لم يكن عن قناعة مدروسة قدر ما كان نابعا من رغبة بعض من أفرادها، الشيء الذي كان له كبير انعكاس ليس على العلاقة بين فروع " العمل الاجتماعي " وفروع " العمل التربوي والثقافي "، بل حتى بين أفراد الفروع الأولى حسب تفاوت درجات استفادتهم من التعويضات التي تخولها البرامج الاجتماعية.

وتبين أيضاً أن المجالس الوطنية التي كان يعول عليها لتقويم سير الجمعية وهايكلاها، والتقريب بين وجهات النظر المختلفة لم تكن ذات مفعول ملموس. وما زاد من تفاقم أعباء الجهاز المركزي كون التعديل الجديد الذي طرحه المؤتمر بخصوص تفعيل الأطر المركزية العليا في لجن وظيفية مرتبطة بملفات محددة بدل اللجن المركزية القارة المعتمدة سلفاً، تباطأ الجهاز المسير في تكوينها نظراً لتمسك أعضائه بتدبير الملفات الأساسية، ولا سيما ملف الخدمات الاجتماعية التي أضحت تحظى بدعم حكومي يتجاوز الميزانية الأصلية للجمعية بأكثر من عشرة أضعاف².

* مشاكل الانتعاش *

عرفت الجمعية خلال هذه الفترة استمرارية في وتيرة انتعاش خارتها، ولا سيما في جهة سوس، حيث تعزز فرعا أكادير وإنزكان بفروع

¹ انظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 8-9 نونبر 2003.

² انظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 12 في 16-18 يناير 2004.

أخرى تسلسليا حتى بلوغ نقطة تافراوت كأبعد مدى جنوبي عرفته الجمعية على امتداد تاريخها، معززة حضورها في المجال القروي¹. وحافظ هذا التوسع على استقراره أعادت معه لاميح مستوى عدد فروعها إلى لحظة أوجها في الخمسينات ببلوغها 37 فرعا مهيكلًا أواخر سنة 2003، تميزت غالبيتها العظمى بالاستناد إلى القاعدة التلاميذية والطلابية، بمقابل تضاول نسبة الأعضاء من ذوي التجربة، وبسيادة شبه مطلقة للعنصر الذكوري بنسبة تصل إلى أزيد من 85 % على الصعيد العام، ومن ثم مزيدا من تضاول حضور العنصر النسوي الذي بلغ حد درجة الصفر في بعض الفروع، مع ما يترتب عن ذلك من تهميش له على مستوى المشاركة في المكاتب المسيرة في أغلب الفروع².

وما كان يعيب هذا التوسع هو كونه كان كميا دون أن يواكبه أي عمل تكويني على مستوى العمق، حيث تفاوتت درجة الفعالية والإنتاجية بين الفروع، وتحول بعضها إلى مجرد هياكل مناسباتية أو منفصلة على مجال محو الأمية، الأمر الذي سيكون له كبير الأثر على مسيرة بعض منها ودرجة تذبذبها حسب مصاعب الجمعية في تدبير البرنامج المذكور؛ وبناء على ذلك كان التوجه الأولي يتطلب خلق نوع من التحصين والتكامل بين الفروع استثمارا للحضور الوزان في جهات الرباط والبيضاء وأكادير، وفاس بدرجة أقل، بمقابل ضعف ذلك في جهة تانسيفت والشمال، وعدم القدرة على التواجد في أماكن الشمال الشرقي ودرعة والصحراء.

غير أن مسعى الجمعية إلى محاولة هيكلة الجهات بناء على توصيات المؤتمر لم يجد الحافز إلى ذلك، نتاج إقرارها فقط كبعد تنسيقي غير ملزم دون أن توفر له الأرضية القانونية التي تدفع بالفروع إلى المشاركة في هيكلتها تنظيميا؛ بالإضافة إلى أن التقارب الجغرافي لم يكن يلغي الاختلافات البيفرعية. ومن ثم تعثرت هيكلة الجهات التي كان يعول عليها للتخفيف من مركزية القرار، ولتحقيق الانسجام والتكامل في المناهج والمناشط³، باستثناء جهة البيضاء التي استطاعت أن تنال قصب السبق في هذا المجال في ماي 2003، وتخلق تعاونًا مثمرًا تدريجيا بين مكوناتها الفرعية، مقدمة نموذجا

¹ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 24 ماي 2001.

² انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 5 أكتوبر 2003.

³ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 14 مارس 2002.

تجريبيا على مستوى التنظيم والتشيط المشترك ذوب حدة التخوف المطروحة لدى الجهات الأخرى، وإن لم تزلها تماما¹.

بادرت الجمعية بناء على توصيات المؤتمر إلى إعادة الاعتبار لتكوين وتأهيل الأطر حسب أولويات الخصاص، وأساسا جانب الأطر التربوية العليا من مديرين ومقتصدين، ونفذت التدريب الخاص بالمديرين في ربيع 2001 لإفادة أزيد من 20 إطارا من مناهج حديثة وتكوين عالي المستوى؛ كان يفترض أن يعقبه تكوين خاص بأطر الاقتصاد. غير أن هذه الرغبة في ملاحقة الخصاص على مستوى بقية الكفاءات التربوية، ومحدودية المقاعد الرسمية المخصصة للجمعية جعل بعض الاجتهادات تنزلق نحو إضافة مقاعد بإجبار المشاركين على تمويله تضامنيا؛ ومن ثم شهدت الجمعية لأول مرة تكوينات مؤدى عنها من طرف الأعضاء قوبل باستهجان من طرف أغلب الفروع، وامتناع بعضها عن التجاوب مع القرارات المركزية في هذا الصدد².

ولتدارك الخلل البنوي على المستوى الإداري الذي أضحى يؤرق بالها، مع ضحالة التجربة التنظيمية وسيادة الاضطراب القانوني والتدبري في سير الفروع، خلصت الجمعية إلى ضرورة الاستعاضة عن التداريب المركزية لمسيرى الفروع المتسمة بمحدودية أعداد المستفيدين منها بتبني دورات تكوينية جهوية الطابع لتأهيل أكبر عدد من أطر مكاتب الفروع ومسيرىها، همت أزيد من 200 إطار، ربعم من العضوات. غير أن نجاح ذلك عاقته عوائق متنوعة تمثلت بالدرجة الأساسية في ارتجالية الإعداد، وفي الاختلاف الحاصل بين قياديي الجمعية حول صيغها ومناهجها، بصورة جعلتها ضعيفة التأثير وغير محددة الأهداف³.

وإذا كانت الجمعية لم تتمكن من تحقيق انفراج في علاقاتها الخارجية تبعا لانشغالها بمصاعب تدبير ملفات العمل الاجتماعي، ولا سيما تركيزها على أحداث وتدبير مؤسسة لاميج للفتيات في وضعية صعبة حتى في علاقتها الوحيدة مع منظمة تضامن، فإن الاتفاق حول تبادل الوفود أصيب بدوره بنكسة في صيف 2003 مع تسجيل أول حالة " حريك " لمشارك من الجمعية،

¹ أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 8-9 نونبر 2003.

² أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 8-9 نونبر 2003.

³ أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 2-3 مارس 2002.

بما سيلقي بظلال قاتمة على مستقبل العلاقة بين الجمعيتين في السنوات اللاحقة¹. وبالمقابل حاولت الجمعية الانفتاح على البعد المغربي من خلال مساهمتها في بناء " الفضاء المغربي " الذي بادر إليه منتدى المواطنة، وبمشاركتها في مؤتمره التأسيسي المنعقد بالجزائر في يناير 2002².

وعلى المستوى الداخلي، اتسمت علاقتها بضعف المبادرة الذاتية، مستعينة في ذلك بالانخراط في التظاهرات المدعوة إليها، كمناصرتها لمسيرة الرباط الخاصة بدعم خطة إدماج المرأة في التنمية، وفي المسيرة الوطنية للتدبير بالإرهاب بعيد أحداث 16 ماي الرهيبة، مثلما بالمشاركة في أنشطة لجنة التنسيق للتضامن مع الشعب العراقي قبيل الغزو الأمريكي. وتجلّى أبرز حضورها في مساهمتها في أشغال إ.م.ت.م. سواء في الأيام الدراسية الخاصة بتقييم واقع الاتحاد وأفاقه على ضوء تحديات الراهن التي تفرضها الدينامية الجديدة للحقل التربوي والشبابي، أو بدخولها في إطاره في لجنة المتابعة الوطنية لتعديل قانون الجمعيات، وخاصة لمراجعة النصوص التنظيمية الإجرائية والإدارية والمالية والقضائية التي تستهدف السير العادي للعمل الجماعي في علاقتها بمختلف السلطات³.

والملاحظ أن هذه الفترة قد بدأت تشهد نوعا من المسالمة بين الجمعية وقطاع الشباب والرياضة، نتاج انكباب لاميح على الخدمات الاجتماعية واشغالها بالعلاقات مع الوزارات المعنية بذلك أكثر من التنسيق مع الشبيبة والرياضة، حيث لم تعد الجمعية تتقدم إليها بأية مبادرات أو مشاريع باستثناء ما يتعلق بأعداد المتدربين ومراكز التخييم. ومن جهة ثانية أدت التحولات التي عرفها هذا القطاع جراء فصل قطاع الشباب عن الرياضة، وإسناد مسؤولية تسييره لكاتب الدولة محمد الكخص، إلى نقل المبادرة من يد الجمعيات إلى الجهاز الوصي، بما فجره من اجتهادات عملية على مستوى رفع مقاعد التخييم من أقل من 50 ألفا إلى 100 ألف، ثم 150 إلى 200 ألف مستفيد في غضون موسمي 2003 و2004 بشكل خلق للجمعيات هاجس تأطير جانب مهم من هذه الأعداد التي كانت تتادي بها أصلا، وي طرح عليها كيفية مواجهة الظروف التربوية المستجدة في هذا الصدد.

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 5 أكتوبر 2003.

² أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 24 يناير 2002.

³ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 4 يناير 2001.



لا زالت مخيمات الأطفال خيارا استراتيجيا للجمعية

وواكبت كتابة الدولة المعنية تطوير مجال التخديم بمبادرات خاصة بتنشيط دور الشباب والمجالات المنشغلة بها من ثقافة ومسرح وسينما، الأمر الذي جعل الجمعيات - ومن ضمنهم لاميح وفروعها - تحاول اللحاق بالخطوات السريعة للقطاع، وجعل موافقها لا تخرج عن دور تثمين المبادرات الحكومية في هذا الصدد، وتستدعي منها القدرة على رفع التحديات الجديدة الماثلة أمامها، والتي كانت إلى وقت قريب مطالب متكررة للجمعيات ذاتها¹، واستبدال موقع المبادرة والاقتراح بموقع التنفيذ. وقد خلق هذا المتغير رجة داخل الجمعية بكونها فقدت المبادرة ولم تعد قادرة على الإبداع المتجدد، مع اكتفائها بالانخراط في البرامج الحكومية، حتى عد ذلك في أذهان بعض أعضائها نوعا من الموالاة القصدية لحكومة عبد الرحمن اليوسفي².

¹ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 4 يوليو 2002.

² أنظر محضر جلسات المؤتمر 12 في 16-18 يناير 2004.

وقد أدى الرفع الإجمالي لمقاعد التخيم إلى تزايد حجم مساهمة الجمعية من 1300 منذ أواخر التسعينات إلى 2200 سنة 2003 (كأعلى رقم منذ 1978) أي بزيادة قدرها 69 %، فكان عليها التجاوب مع الاحتياجات التأطيرية لهذه الأحجام الجديدة دون نسيان تجاوبها مع تأطير مخيمات خاصة لبعض الهيئات الصديقة وعلى رأسها ج. م. ح. إ. ومن ثم لوحظت صعوبة تحقيق النجاح التربوي المأمول في صيغة المخيمات الجهوية جراء عجز الجمعية عن توفير الاحتياجات البشرية والمادية المتساوقة مع أعداد المستفيدين وفقا للنوعية المرجوة كفاءة وانسجاما وسلوكا؛ وأفضل ما سجل في هذا المجال هو التطور الملموس الذي عرفته ملتقيات رفاق الجمعية والنجاح في العودة بها إلى خط توجهها الأولي، رغم أن ذلك لم يكن له كبير انعكاس على الأنشطة الفرعية السنوية الموجهة لهذه الفئة، حيث ظلت بمثابة لحظات إشراقة معزولة عن صيرورتها الضرورية قاعديا¹.

ولم يسلم المستوى الثقافي بدوره من التراجع لفائدة النشاط الاجتماعي، وتجلي ذلك مع العودة المحتشمة للاهتمام بالقضية الفلسطينية التي شكلت إطلاق أول دورات المجلس الوطني الجديد "دورة انتفاضة الأقصى"² نوعا من التوجيه إلى استعادة الاهتمام بدعم هذه القضية المركزية؛ في حين كان توجه الأنشطة الثقافية نحو متابعة القضايا ذات البعد الوطني الحقوقي والفكري والديمقراطي، سواء فيما يتعلق بالمسألة النسائية، أو المسألة الأمازيغية، أو قضايا العولمة، أو التربية والحدثة، دون أن يكون لذلك إلا صدى محدودا بسبب غياب التواصل الإعلامي بين الجمعية والرأي العام³. ويمكن اعتبار لحظات تكريم بعض رواد الجمعية لحظات إشعاع فريدة في الجمعية، وعلى رأسها الاحتفاء الكبير الذي حظيت به السيدة زهور بن بركة كإحدى المناسبات الخالدة التي عرفتتها الجمعية خلال هذه الفترة.

¹ أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 8-9 نونبر 2003.

² أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 10-11 مارس 2001.

³ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 24 يناير 2001.



صورة تذكارية للملتقى رفاق الجمعية بأكادير - صيف 2003

* تداعيات العمل الاجتماعي *

إن ركون العمل التربوي والثقافي إلى الخلف لا يفسر إلا بانغماس لاميح في العمل الاجتماعي تماشياً مع التوجه الجمعي السائد، وتجاوباً مع التحفيزات الحكومية. فقد تعددت مظاهر توسيع مجال اقتحام هذا الميدان بصورة واضحة من خلال طرق الجهاز المركزي لأبواب مختلف الهيئات الوطنية والأجنبية في أفق عقد شراكات معها، ومن أجل البحث عن تمويلات جديدة، سواء إزاء مؤسسة محمد الخامس للتضامن، أو لدى كتابة الدولة في البيئة، أو لدى مكتب البنك الدولي أو عقيلات السفراء المعتمدين بالمغرب، أو وكالة التعاون الأمريكي ولدى جمعيات أجنبية أخرى¹.

¹ أنظر على سبيل المثال محاضر اجتماعات كتابة المكتب المركزي في 21 مارس و9 و30 ماي 2002.

وفي مقابل ذلك حرص عدد من الفروع على مواكبة هذا التوجه بإقامة أنشطة اجتماعية تمثلت في المساهمة في محاربة الأمراض الاجتماعية، وفي إقامة أنشطة ترفيهية للفئات المحتاجة أو المهمشة¹؛ فيما توجهت فروع أخرى نحو المجال البيئي، أو لتدعيم أنشطة الجمعيات الحقوقية. وأبرز اجتهد فرعي سجل في هذا الصدد تمثل في قيام فرع طنجة باستثمار مشاركته في برنامج محو الأمية بالعالم القروي لتوسيع ذلك إلى مشاريع اجتماعية أخرى بمركز ملوسة في إطار شراكة مع مختلف الأطراف وطنية ودولية، أسفرت عن فتح مركز " أمراح " متعدد الاختصاصات، يعنى بمجال محو الأمية وتنقيف العالم القروي والتأهيل المهني للفئات².

لقد كان المكتب المركزي قاطرة في هذا المجال، إذ أن انطلاقته الواعدة في برنامج محو الأمية قد جعلته يوسع دائرة نفوذه للاهتمام أيضا ببرنامج مكافحة التسول في منطقة الرباط الذي أطلقته وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية³، بشكل ضاعف من المهام الملقاة على عاتق أعضاء الكتابة المركزية أسفر عنه تعثر واضح في تنفيذه بناء على الأسباب التنظيمية وضعف المتابعة، ولم يتم الشروع فيه عمليا إلا بتأخير تعدى السنة والنصف (خريف 2002)⁴.

غير أن برنامج محو الأمية الذي حظي بانشغال كبير من طرف الجمعية سرعان ما أسال أسئلة عديدة على المستويين الوطني والمحلي، حيث كان انخراط الجمعية فيه وفق عقدة شراكة تامة في موسم 00-2001 قد نقل أعداد المستفيدين في غضون سنة واحدة من 2000 إلى حوالي 3.500 بمشاركة 12 فرعا وبميزانية عامة تناهز 500.000 درهم. وأدى النجاح الظاهري والتدبيري إلى محاولة وزارة التشغيل المعنية جر الجمعية إلى إدراج مجال التكوين المهني في نطاق الشراكة، مع ما يتطلبه ذلك من قدرة إدارية احترافية وذات خبرة ميدانية وتجهيزية لا يمكن توفيرها، حتم على لاميح اتخاذ قرار الإحجام عن الدخول في ذلك البرنامج⁵. بل تبين أن الصعوبات التنظيمية

¹ أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني 2-3 مارس 2002.

² أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 9 يونيو 2002.

³ بلغت الميزانية المخصصة لهذا المشروع 130.000 درهم.

⁴ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 31 أكتوبر 2002.

⁵ أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 2 نونبر 2000.

لتدبير الملف الأصلي سرعان ما حلت محل الارتياح السابق، مع تزايد المشاكل التدبيرية والتمويلية، كان من نتائجها تضاؤل فئة المستفيدين في الموسم اللاحق إلى 1.200 مستفيد فقط، يغطي فرع مراكش لوحده 2/3 العدد¹. لقد حاولت الجمعية قبل ذلك مجابهة احتياجاتها التأطيرية في هذا المجال بخلق التدرييب والتكوينات اللازمة إداريا وبيداغوجيا عبر تنظيم تدرييبين جهويين في الرباط ومراكش سنة 2001²، غير أن الإحساس بكون انخراط الجمعية في هذا المنحى قد كبل خطواتها وأفرز مشاكل جديدة ناتجة عن ضعف تجربة الفروع في مجال التدبير الإداري والمالي، كما استهلك قدراتها البشرية وقيدتها بمهام تنفيذية لم تكن في صلب اهتماماتها وبدون مردودية تأهيلية، قدر ما خلق معاناة وصعوبات جراء تراكم متأخرات التعويضات عن الموسمين السابقين³.

وأدى هذا الاضطراب والمشاكل المترتبة عنه إلى ظهور تخوفات عن مدى قدرة لاميح على الاستمرار في ذلك البرنامج، ثم إلى المطالبة بالتوقف عند نهاية موسم 00-2001 من أجل النقاط الأنفاس وإعادة التفكير في الموضوع، من خلال استعراض مدى توازن إيجابياته المادية بسلبياته المعنوية⁴؛ الأمر الذي توج في النهاية باتخاذ قرار تعديل عقدة الشراكة لتصبح شأنا جهويا حسب الفروع القادرة على تدبير ملفاتها المحلية (مراكش، سوس، طنجة..)⁵، بما يوفر للجهاز المركزي طاقته التنظيمية في فترته بداية إعدادة للمؤتمر 12.

والملف الثاني الذي استهلك وقتا كبيرا من أشغال الجهاز المسير وكتابته هو مشروع مؤسسة لاميح للفتيات في وضعية صعبة، الذي ظل بمثابة نقطة ثابتة في جداول الاجتماعات لسنتين متواصلتين، مع ما يستتبع ذلك من جهود كبيرة لمجابهة مشاكل تحقيقه. فإذا كان عدم توفر الجمعية على صفة النفع العام قد شكل مازقا قانونيا في البداية⁶، فإن تدبير الزمن للوفاء

¹ انظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 12 في 16-18 يناير 2004.

² انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 نونبر 2001.

³ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 1 مارس 2002.

⁴ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 28 نونبر 2001.

⁵ انظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 8-9 نونبر 2003.

⁶ انظر محضر اجتماع المكتب الوطني في 25 نونبر 2001.

بالالتزامات المبدئية إزاء الشريك الألماني قد شكل حاجسا متوصلا، لم تنعم معه بانفراج نسبي إلا بعد تخلصها من التدبير الوطني لبرنامج محو الأمية، ارتقى معه هذا الملف ليستحوذ بصفة شبه تامة على تفكير قياديتها على المستوى التمويلي والتدبري، تتوجا بالنجاح في اقتناء مقر للمؤسسة في أبريل 2002، الأمر الذي سمح لها بتدشينه عمليا في منتصف يونيو الموالي¹.



إحدى الورشات المعتمدة في برنامج مؤسسة الفتيات في وضعية صعبة

وقد بادرت الجمعية من أجل إضفاء مصداقية على سير أعمال هذه المؤسسة إلى تمتيعها بالصبغة الاستقلالية من خلال وضعها تحت إشراف مجلس إداري، يضم إلى جانب ممثليها مندوبين عن جمعية تضامن وعن باقي شركائها في التمويل والتأطير المنتسبين إلى الهيئات المنتخبة أو إلى قطاعات حكومية². غير أن مسألة الاقتناء والتجهيز التي تطلبت ما يناهز 1.300.000 درهم كانت تفترض تدبير أمور ميزانية خاصة للتسيير بين الشركاء، الأمر

¹ أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 9 يونيو 2002.

² أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 8 فبراير 2001.

الذي ثبت فشله عمليا؛ أضحت معه المؤسسة على مدى أزيد من سنة دون أية مردودية في غياب الموارد.

ولئن باشرت هذه المؤسسة القيام ببعض الورشات لفائدة ثلة قليلة من الفتيات المعنيات (إعلاميات، صناعة الحلويات، خياطة..)، فإن توجهها كان يقوم على مبدأ التمويل الذاتي من خلال مردودية الإنتاج؛ فكان لزاما على الجهاز المركزي في انتظار حصول ذلك الاستجداء بميزانية الجمعية الأم، وحتى بالتفكير في تحويل أجزاء من المنح المخصصة للفروع لضخها في المؤسسة¹، دون أن ينجح ذلك في تحقيق أي إقلاع حقيقي.

* أي أفق ؟ *

ضاعف انفراد الجهاز المركزي بالأنشطة الاجتماعية الكبرى، وما واكبه من بداية انقشاع الانسجام بين أعضائه من متابعه، بصورة جعلت تصرفه وتدبيره مرتبكا على المستوى الإداري، خصوصا وأن دخوله في شراكات وتعاقبات متعددة قد أثقل كاهل كتابته العامة إلى درجة الإرهاق²، وحال الاختلاف بين مكوناتها دون التخفيف من غلوئيته على مدى السنوات اللاحقة، ولا سيما مع ارتفاع تكاليف التسيير إلى درجة الاستغراب³. وقد أثر هذا الوضع على شخصيته، وجعل منه سباقه مع الزمن يساير الواقع ويتماشى مع المشاكل والاستحقاقات المطروحة بنوع من الرخاوة المعطلة للقوانين والأعراف، وولد مزيدا من الاضطراب جراء بروز التضارب في الاختصاصات والمزاجية في اتخاذ القرارات المالية.

وزاد من تعمق هذا الشرخ التغيير الاضطرابي في تنفيذ مهام الكتابة⁴، حيث كان ذلك بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، تباينت معه الرؤى والتفكيرات بشكل حول الاختلاف إلى خلاقات جوهرية⁵. ودفع شعور

¹ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 31 أكتوبر 2002..

² انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 2 نونبر 2000.

³ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 4 يوليو 2002.

⁴ انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 18 أبريل 2002.

⁵ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 5 أكتوبر 2003.

عدد من الفروع بتذبذب المكتب المركزي إلى استغلال تردده وارتخاء قبضته التنظيمية لتحتل من مراقبته لأوضاعها القانونية والمالية، وتجلي ذلك بصورة واضحة في تحدي بعض منها لقراراته ولقرارات المجلس الوطني¹، كمؤشر على شرح جديد ينضاف إلى الشرح الإيديولوجي القائم قبلاً.

لقد أحدث الانكباب على الخدمات الاجتماعية بما أفرزته من تعويضات بدعة جديدة داخل الجمعية تباينت فيها الآراء حول مدى تطابقها مع مبدأ التطوع، وانقسام أعضاء قيادتها حول تحديده. إذ أضحت مسألة التعويضات مبررة في نظر البعض من منطق مغايرة عقلية التسعينات لعقلية ما سبقها²، مسوغة ذلك كحافز على الفعل والعطاء حتى فيما يتعلق بالمهام التي هي من صلب مسؤوليات الجهاز المركزي³. وكان من الطبيعي أن تتساق الفروع وراء هذا التحول، وينزاح عدد منها إلى قصر اهتمامها على مجالات التعويض، ولاسيما برنامج محو الأمية، على حساب الأنشطة التربوية والثقافية، مع تبرير ذلك بانصراف الشباب - في ظل الأزمة الاجتماعية الخانقة - عن الشأن الثقافي إلى المناشط التي توفر مدخولاً مادياً⁴. وبمقابل ذلك ارتفعت بعض الأصوات تطالب بوجود الانتباه إلى مساس هذه الخيارات بالعمق المبدئي للجمعية، ودفعه فروع وأعضاء الجمعية إلى التحلل من خياراتها الاستراتيجية لقاء الارتباط العضوي بأنشطة تخلق القياس واضحاً في الأهداف والمرامي على التصور العام. ومن ثم طالبت بفتح النقاش حول التوجه الذي يحكم لاميج ويحدد قناعاتها، مع ضرورة تحديد توجهها العملي بناء على ضبط التصورات والأهداف⁵.

وإذا كانت الجمعية قد شرعت في الإعداد لمؤتمرها 12 منذ صيف 2003، فإن ذلك تم في غمرة تقاوم حدة الاختلاف بين أعضاء قيادتها، وخاصة بين مكونات كتابتها المركزية، وعززتها المؤاخذات المتعددة للفروع. وهي الوضعية التي بدل أن يتم تصحيحها على أسس شفافة قبل المؤتمر، أدت

¹ انظر على سبيل المثال محاضر اجتماع المكتب المركزي في 25 أبريل 2001، وكتابته في 3 أبريل 2001 و28 فبراير 2002.

² انظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 7 نوفمبر 2000.

³ انظر مسألة التعويضات الخاصة بإدارة مؤسسة الفتيات في محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 7 مارس 2002.

⁴ انظر محضر المجلس الوطني في 2-3 مارس 2002.

⁵ انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 نوفمبر 2001.

سياسة الأمر الواقع إلى الدخول إليه بصورة خلافية أكثر من ذي قبل لم تخفها ضخامة الحفل الافتتاحي، ولا شعاره المرفوع " نحن نبني الشباب، والشباب يبني الوطن " المسكوك عن تراث طريق الوحدة. وقد تبين ظهور تيارين متباينين يسعى أحدهما إلى تثبيت المحورية المركزية في كل الأنشطة والتوجهات والبرامج انطلاقاً من دينامية الجهاز المركزي التي تتجاوز قوة الفروع وقدراتها، بمقابل تيار مضاد يؤمن بضرورة توسيع نطاق المسؤولية بإشراك أكبر عدد من الفاعلين في صنع القرار من خلال خلق جهاز وسيط بين المؤتمر والجهاز التنفيذي بما يتيح له ذلك من رقابة مستمرة وتوجيه وتتبع مؤسساتي.

وبناء على ذلك، تبين أن التوجه العام للمؤتمر المنعقد في 16-18 يناير 2004 سيكون صدامياً على المستوى القانوني جراء اضطراب الجهاز المنظم إلى طرح كافة مشاريع القوانين في غيبة التوافق حول مشروع موحد، وأدكى ذلك التباين في درجة التقويم بين الفروع وقيادة الجمعية حول المسار المتبع طيلة السنوات الثلاث الأخيرة، ناهيك عن استمرار التباعد الإيديولوجي الذي أصبح أكثر حضوراً بفعل الانقلاب الحاصل في خارطة الجمعية، وظهور فروع جديدة أكثر شباباً وأقل انضباطاً للشخص، وأكثر رغبة في التحرر من قبضة الماضي وتمرداً عن توجيهات المركز وتقييماته¹.

أحدث تبني اللجنة القانونية للتعديلات المنتصرة للجهات على حساب المركز، والمصادقة عليها بأغلبية المؤتمرين، تغييراً جوهرياً لأول مرة في هياكل الجمعية باستحداث لجنة إدارية منتخبة بالاقتراع السري كأعلى جهاز بعد المؤتمر، عنها ينبثق مكتب تنفيذي وطني. وولد هذا إحساساً من بعض قياديي الجمعية بالتفاف ذلك على الصلاحيات التقليدية للمكتب المركزي دون تمتع الفروع حقيقة بحق المحاسبة والمراقبة والتوجيه، الأمر الذي أدى إلى افتعال أزمة تدبير انتخاب الأجهزة جراء إفراغ عملية الترشيح من مضمونها، ومن ثم إلى عدم إتمام جدول أعمال المؤتمر لأول مرة في تاريخ الجمعية في جلساته المقررة.

¹ أنظر محضر اجتماع جلسات المؤتمر 12 في 16-18 يناير 2004.



أشغال لجنة الأنظمة والقوانين شكلت محور مناقشات المؤتمرين

وقد فتح هذا الفشل الباب على مصراعيه لمزايدات سياسية حول طبيعة الصراع داخل إحدى أعرق الجمعيات، وإلى مناقشة المسألة الديمقراطية داخل فضاء اعتاد أن يكون حضنا تجريبيا لهذا المبدأ عكسته الصحافة الوطنية. ورغم أن المؤتمر استأنف نشاطه بعد شهر ونصف (أواخر فبراير)، فإن الهوة زادت عمقا بين الفرقاء، وإن انتهى نسبيا إلى نسج توافقات مفروضة¹ مهدت السبيل لإجراء جولة ثالثة في منتصف مارس 2004، تمكنت معها الجمعية من تجاوز أزمته الهيكلية ظاهريا، مع انتخاب لجنتي تحكيم ومراقبة مالية، والمصادقة على لائحة أعضاء اللجنة الإدارية، انبثق عنها مكتب وطني اتسم بامتناع صريح لعدد من قياديي الجمعية من الترشح له²، لتنتهي بذلك فصول أطول مؤتمر في تاريخ لاميح.

¹ أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 8-9 نونبر 2003.

² أنظر محضر الجلسة الثالثة للمؤتمر في 14 مارس 2004

خاتمة

وهذه المتابعة لتاريخ الجمعية تتوقف عند اختتام أشغال المؤتمر الثاني عشر، لا شك وأن التفاصيل التاريخية العامة قد ألفت شكلا تقريبا للاميج، منذ أن انبلجت تحت إشراف المهدي، ونمت وترعرعت بين أكف الحبيجي ومجايليه أولا، ثم معه وتلامذته بخطى واثقة، تمكنت من صنع أحلام العنفوان كزنايق راسخة الجذور لحظات الصفاء، وأفلحت في تجاوز أعطاب الاستهدافات المادية والمعنوية التي تعرضت لها بحكم انتمائها الواعي للشبيبة المغربية، وبحكم مواقفها غير المهادنة في مجابهة التضليل وأشكال الارتداد، حتى كادت في بعض اللحظات أن تغرق في أتون المواجهة.

وكما تعودت، وكأنها طائر الفينيق المنبعث توا من احتراقه اللانهائي، أدمنت على الإخلاص للمبادئ التي شكلت عصب هويتها، قصد استكمال دورها المدرسي في تشييد مواطنة المواطن، وفي جبر هذا الأخير على الالتصاق الشاذ بالقضايا الاجتماعية حد التطرف والذوبان، فجعل منها ذلك قلبا ينبض بكل ما يعتل في الساحة العامة، وملاذا يلجأ إليه كل من لم تسعفه الفضاءات الأخرى على التعبير عن الآلام والطموحات، حتى أضحت الجمعية المعدة التي تجاهد في هضم الاختلافات والخلافات والتنافرات الفائرة على الصعيد الفكري والثقافي والسياسي.

واليوم، وهي تحتفي بخمسينيتها التاريخية، هل تنتشي بعمرها النضالي بانكساراته وانتصاراته؟ أو هل لها أن تفخر بدربتها ومرانها المشهودين لها في تخريج الأفواج المناضلة الوطنية المعطاءة في كافة المجالات جيلا بعد جيل؟ أم هل أن لها أن تستريح من وعناء سفرها السرمدي نحو جحيم الفردوس لتبحث لنفسها عن نصيب جديد يتماشى مع الملامح الجديدة التي اتخذها " المجتمع المدني "؟

إنها الأطاريح الجديدة التي تشرئب بأعناقها على جدار التاريخ وأركيولوجيته السابقة فكريا، في لحظة تستلزم منها قبل كل شيء تضميد جراحاتها ورتق الخروق التي عطلت أشرعتها، وتستوجب قبل كل ذلك العودة إلى معيارية التقريب بين الشعارات والمبادئ من جهة، وبين الممارسات والسلوكات من جهة أخرى.

إن الجمعية في نظري لم ولن تكون غاية في حد ذاتها، لأنها مجرد وسيلة في خدمة الوطن والمواطن كما رصعتها إلهامات المهدي، وكما جسدتها نضالية الحيحي والسملالي ومن سار على درب العطاء الصوفي؛ ولكل ذا وذاك قدرها أن تظل ريح صبا عليلة تلطف بنسائمه حمارة العبث والضياح واللا معنى الذي يزيد شراسة كلما تلهى المناضل بحروبه الصغيرة بينه وبين ذاته.

ملاحق

1- وثائق منتقاة

DAHIR n° 1 - 57 - 138 du moharrem 1377 (2 Août 1957)

instituant un Conseil National de la Jeunesse

B.O. n° 2347 du 18 Octobre 1957 - Page 1370

LOUANGE A DIEU SEUL !

(Grand sceau de Sidi Mohammed ben Youssef)

Que l'on sache par les présentes - puisse Dieu en élever et en fortifier la teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne

A décidé ce qui suit :

ARTICLE PREMIER -

Il est créé un conseil national de la jeunesse, présidé par le Président du Conseil ou son délégué .

ARTICLE 2 .-

Le Conseil National de la Jeunesse donne son avis au Gouvernement sur tous les problèmes se rapportant à la Jeunesse .

ARTICLE 3 .-

Il est créé au sein du Conseil National de la Jeunesse un Comité permanent qui étudie toutes les questions pour lesquelles il a reçu mandat du Conseil National .

ARTICLE 4 .-

Un décret déterminera les modalités d'application du présent dahir et fixera notamment la composition et les règles de fonctionnement du Conseil National de la Jeunesse et de son comité permanent .

ARTICLE 5 .-

Est abrogé l'arrêté résidentiel du 20 octobre 1943 créant un Conseil de la Jeunesse française au Maroc , tel qu'il a été modifié par les arrêtés résidentiels du 4 Décembre 1943 et du 27 Décembre 1949 .

Fait à RABAT , le 5 moharrem 1377
(2 Août 1957)

Enregistré à la présidence du
Conseil , le 5 moharrem 1377
(2 Août 1957)

BEKKAI



1.61

DECRET n° 2 - 57 - 0222 du 6 Moharrem 1377 (3 août 1957)
relatif à la CONSTITUTION du CONSEIL NATIONAL de la JEUNESSE

B.O. n° 2347 du 18 octobre 1957 - page 1370

LE PRESIDENT DU CONSEIL,

VU le dahir du 5 moharrem 1377 (2 août 1957) instituant un Conseil National de la Jeunesse;

Sur la proposition du Ministre de l'Education Nationale,

D E C R E T E :

ARTICLE PREMIER.-

Le Conseil National de la Jeunesse, créé par le dahir du 5 moharrem 1377 (2 août 1957), susvisé, et présidé par le Président du Conseil ou son délégué, est constitué comme suit :

Le Ministre de l'Education Nationale,
Le Ministre de l'Economie Nationale,
Le Ministre de l'Intérieur,
Le Ministre de la Santé Publique,
Le Ministre du Travail et des Questions Sociales,
Le Secrétaire Général du Gouvernement,

ou leurs représentants;

Les trois membres du Conseil National consultatif, représentants des formations de jeunesse et sportives;

Le Directeur de la Division de la Jeunesse et des Sports au Ministère de l'Education Nationale;

Les représentants élus des associations de jeunesse agréées;
Un représentant du Conseil National des sports; désigné par cet organisme;
Les personnalités désignées par le Ministre de l'Education Nationale en raison de leur compétence particulière, sans que leur nombre puisse excéder cinq.

Le secrétariat du Conseil National de la Jeunesse est assuré par le Ministère de l'Education Nationale (Division de la Jeunesse et des Sports).

ARTICLE 2.-

Le Conseil National de la Jeunesse se réunit deux fois par an en séance ordinaire. Il peut en outre se réunir en séance extraordinaire sur convocation de son président ou à la demande de la majorité absolue des représentants élus des associations de jeunesse, mentionnés à l'article premier.

ARTICLE 3.-

Le nombre des représentants élus par les associations de jeunesse agréées, ainsi que les modalités de leur élection, sont fixés par un arrêté du Ministre de l'Education Nationale.

ARTICLE 4.-

Le Comité permanent de la Jeunesse créé par le dahir du 5 moharrem 1377 (2 août 1957) susvisé (Art. 3), est constitué comme suit :

- Le Directeur de la Division de la Jeunesse et des Sports au Ministère de l'Education Nationale;
- Le Chef du Service de la Jeunesse et des Sports;
- Cinq représentants élus des associations de jeunesse agréées, désignés par



الجمعية المغربية لتربية الشبيبة

التأسيس:

تأسست الجمعية المغربية لتربية الشبيبة يوم 19 ماي سنة 1956 بقرار من مؤتمرها التأسيسي الذي انعقد بالرباط يومي 19 و 20 ماي سنة 1956.

أهداف الجمعية:

تهدف الجمعية إلى العناية بالتأقولة والشبيبة المغربية والعمل على تربيتها تربية بدنية وفكرية وخلقية واجتماعية ووطنية . وذلك بتنظيم المخيمات الصيفية وخلق الوحدات الشعبية واستعمال جميع الوسائل التي تساعد على تكوين الشباب وتكوينه من حسن استثمار أوقات الفراغ .

برامج الجمعية ووسائل عملها : (باختصار)

أ - التدريبات : لتحقيق الأهداف الآتية الذكر تحمل الجمعية مهمة تكوين الأطر في مقدمة المهام التي تقوم بها ، ولذا فهي تلزم جميع أعضائها الناشئين في مختلف التوابع المغربية بالمشاركة في التدريبات التي ينظمها قسم الشبيبة والرياضات الشعبية وتساعد هذا القسم نفسه مساعدة فعالة في تسيير هذه التدريبات بحملها رهن أشارته جميع مسيرتها الذين تلقوا تكوينها منها والمحرزين على شهادة الكفاءة في التدريب .

ب - المخيمات : تعنى الجمعية كل سنة بتنظيم مخيمات لا طفالها خلال فصل الصيف ، وقد بدلت حتى الآن جهودا حثيثة جعلت هذه المخيمات تسيير في غاية الدقة والانتان من ذلك .

ج - شرا : مركز بأزرويل ضمنه طيون ونصف من الفركتات تستقر به القيادة العليا للجمعية لشرف على جميع المخيمات وتراقب سيرتها ، ولتزودها بجميع ما تحتاج إليه من مساعدات مادية وأدبية .

د - تجهيز هذا المركز بالسيارات الكافية لتسهيل مهمة أعضاء القيادة ولتكنيسهم من التنقل باستمرار لتمهيد مراكز التخييم وتفقد أحوالها .

وقد بلغ عدد المشاركين في مخيمات الجمعية منذ سنة 1956

5405	مخيمات في سنة	1956
5429	" " " " "	1957
7892	" " " " "	1958
7451	" " " " "	1959

هـ - العمال التربوية : تنظم الجمعية لا طفالها بأهم الفروع معامل تربوية وتساهم في العمال التي يفتحها قسم الشبيبة والرياضة والتي يقوم بشيئها أغلبيتها أعضاء يتمون إلى الجمعية .



د - الجولات والأبحاث : تنظم مختلف فرق الجمعية لآراء غايتها بين الآونة والأخرى جولات استطلاعية داخل القمار المغربي لاطلاعهم على ما تحتويه البلاد المغربية من ثروات طبيعية ومناظر جميلة رائعة بهذا من جهة ، ومن جهة أخرى لتكثيفهم من القيام بأبحاث دراسية (دراسة الوسط) واتاحة الفرصة للمشاركين لاطلاعهم بكيفية واقعية ملموسة على مظاهر النشاط ومبادئ التقدم الصناعي والمدني والأساليب التربوية المتبعة والمشاكل والصعوبات التي يمكن أن يواجهها المغرب في شتى الميادين والطرق المستعملة للتغلب عليها ، ومن هذه الجولات والأبحاث الدراسية : يمكن أن نذكر على سبيل المثال :

- جولتان إلى محلة النواصر لزيارة المدرسة الأمريكية هناك وللوقوف على نظام التعليم وارقى التربية الحديثة التي يمتثلها الأمريكيون .
- جولتان إلى المحطة الأمريكية بمدار سلا لاجراء مباريات رياضية بين الأطفال الأمريكيين وأطفال الجمعية .
- جولة إلى سيد بين الزيدان والنواحي المجاورة له .
- جولات عديدة إلى جبال ميسلين وميري بناحية ايفران خلال الموسم الشتوي للانترال على الجبل يد وتكتين الأعناق من التسليمة والتمعة .
- جولات قصيرة تنظمها مختلف الفروع إلى الأماكن التاريخية الأثرية والمعامل والمناجم والمعارس والأسواق والقرى والمدائن .

د - الاسفار والرحلات الدراسية :

- شارك أربعة من أعضاء المكتب المركزي في مؤتمر بفرنسا سنة 1957 نتج عنه الاتحاد الفرنسي للمؤسسات الصيفية فكانوا يحظون إعجاب وتقدير من طرف أعضاء المؤتمر .
- وسبقهم جميع أعضاء المكتب برحلة دراسية إلى فرنسا هذه السنة ليربط الاتصال مع الجمعيات التربوية ولزيارة مراكز التدريب والمخيمات المختلفة وللاطلاع على مدى ما وصل اليه المشتغلون بالتربية هناك من تجارب وما حققوه من نتائج في مختلف الميادين .
- كما سترسل الجمعية بعرض غبطة الصيف إلى فرنسا فريقين من أعضائها أحدهما سيشارك في معسكر دولي ببيوتشي (شبان وشابات) متبادلين معه أحد عشرة دولة ، والفريق الثاني سيمسافر في تدريب تربوي ثم يتلقى مرحلة تعليمية حيث سيشركون مع مدربي على فرقة للأطفال بالمؤسسات التربوية

- 3 -

- و- النشاط المجتمعي : تقيم الجمعية أبنائها وأعضائها وفيهم الألقاب منهم حلقات
 سنمائية للتسلية والترفيه من جهة ومن جهة أخرى للاستفادة والدرس والابتلاع على مختلف
 نشاطات النشاط في الأندية الأجنبية .
- ز- النشاط الرياضي : تكون بعض التفرغ من أطفالها فترات رياضية تقوم بتدريسها طوال السنة
 وتجري بينهم المباريات الرياضية مختلفة تنفع الناشئين فيها : جوائز وكافآت لتشجيعهم .
 كما تنظم لهم والأندية خلال فصل الشتاء جولات إلى مراكز الشج باهقران (مشغين
 بيري) لتدريسيهم على الإنزلاق على الجليد . وخلال فصل الربيع جولات إلى مراكز التسلية
 (وادي كرم) لتدريسيهم على تسلق الجبال والسير الجبل .
- ح- النشاط الثقافي : تقيم بعض التفرغ وخصوصا في بعض المدارس الحرة بين الخبز والآخر :
 - محاضرات وحلقات للدرسي مواضع مختلفة وخمسة في التربية في نظم النفس التربوي
 - سهرات تمثيلية تقدم فيها قرى الأبطال مناظر للألعاب التمثيلية ومشاهد للتراكمز
 الذين يتدربون عليها في المخيمات والمسابقات الترفيهية .
 - حلقات للتدريس على الأناشيد والألعاب والرقصات الشعبية كما تصدر بعض التفرغ
 وألقاب المدارس التي يعلم بها أعضاء الجمعية مجلات صغيرة ملبوسة بالرسومات
 يترن فيها الألقاب على الكتابة والتعبير يجدون فيها ميدانا فسيحا للتحدث عن
 النشاط المدرسي وأبداء آرائهم حول جعل حرية وانطلاق .
 كما يجد المدربون في المحلات الخاصة بهم فرصة للكتابة حول الأفكار التي تعمر
 عليهم في التدريبات المختلفة ومناقشة النظريات التي يتلقونها وسط التجارب التي
 يقومون بها في المخيمات وغيرها .
- ط- مشروع : وتنشئ الجمعية في مستقبل قريب حول الله من تمهيد المحلات الصليبية
 بالرومي بمجلات مبهمة لتعميم الفائدة ولينعش لها الرواج والانتشار بكيفية أوسع .
- ث- المهرجانات والفعالات : تقيم الجمعية مهرجانات وفعالات مختلفة كالساحة في الممار
 المحلية والدولة من ذلك :
 - إقامة ركن خاص بالمعرض الدولي بالبيضا سنة 1958 الذي زاره ثلاثة الملوك وأعجب
 الجمهور ببنائه وأناقته .
 وتنظم الفرق أيضا مهرجانات سنوية (كرنيز) تشارك فيها منتوجات الألقاب وتقدم
 للجمهور نماذج من نشاطات الجمعية ورامس عليها .
- المؤتمرات السابعة والديهيحة :
 تنظم الجمعية لأعضائها مؤتمرات عامة وديهيحة تكون فيها لجان مختلفة تهتم
 البرامج السالفة الذكر وتنشأ النظم في كيفية تعليمها وتجهيز من أحسن الأساليب
 الوسائل لتحقيقها %



جواب الجمعية المغربية
لتهبة الشبيبة
عن البحث الموجه من طرف الكتابة العامة
للجنة الدائمة للمجلس الوطني
للشبيبة
.....

25

(1) التأسيس :

عدد المخترعين الذين انتمت لهم الجمعية عند الحوادث خلال سنة 1959 هم :
10.000 عضو من بينهم 2.000 عضو أعمارهم تتعدى من 16 سنة الى ما فوق
8.000 عضو تراوح أعمارهم ما بين 8 و 16 سنة
وهم مؤشرون كما يلي :

- 3.000 عضوية دائمة لانهم يمارسون نشاطهم طيلة السنة
- 7.000 عضو مؤشرون لمدة ثلاثة اشهر فقط لان نشاطهم مقتصر على
المساهمة في الميقات التي تنظمها الجمعية خلال فصل الصيف
(تجدون عليه شهادة شركة التامين مع العنوان ورقم الملف)

(2) انتشار الجمعية ونفوذها :

للجمعية 20 فرعا بأهم المدن المغربية

أ- منها 15 فرعا يكونا طبق الشروط المرحمة المنصوص عليها في النظام الداخلي
للجمعية وهي :

- الرباط - البيضاء - فاس - مكناس
- آزرو - وجدة - الخصاص - طنجة
- المراكش - القصر الكبير - مكناس - بني ملال
- وادي زم - ابي الجعد - مراكش -

ب- و 5 فروع في طابق التكوين او اعادة التنظيم هي :

- تطوان - الصويرة - مولاي ادريس - اعيلة - قسبة تادلة

ج- كما تستعد الجمعية لتأسيسواحياء فروع بالمدينة الآتية :

- القنيطرة - الجديدة - سطبات - خريبكة - مريمت
- اسفي - صفرو - السهول - اكديسر -

(تجدون عليه لوائح مكاتب الفروع وعناوين الاعضاء)

د- لا تنسب الجمعية في الوقت الحاضر الى اية جامعة كما انها لا تنتمي الى
اية هيئة سياسية وذلك بمقتضى القرار الذي اتخذه مؤتمر الاستفتاء
الذي انعقد يوم 26 ابريل سنة 1959 بالمركز الوطني للشبيبة



(3) تكون الاطارات :

١ - وفيما يخص تكون الاطارات فقد بلغ عدد الاعضاء الذين قد شغلهم الجمعية لمختلف التدريبات التي ينظمها مكتب الشباب بقسم التربية والرياضة عددا كبيرا يتجاوز الالف ، الا أننا نتصير على ذكر عدد الاعضاء الذين شاركوا في التدريبات باسم

الجمعية منذ تأسيسها :

سنة 1956 47 متدربا 36 في التدريبات التحضيرية

11 في تدريبات التدرج

168 في التدريب التحضيرية

سنة 1957 255 متدربا 49 في التكنية

28 في تدريبات التدرج

254 في التدريب التحضيرية

سنة 1958 359 متدربا 101 في التكنية

9 في تدريبات التدرج

163 في التدريبات التحضيرية

سنة 1959 189 متدربا

26 في التدريبات التكنية

٢ - وقد احرز عدد كبير من هؤلاء الاعضاء على شهادة دبلوم المرشدين وشهادة

المدربين برؤسي كفاءة المدرب وذلك على الشكل الآتي :

42 محرز على شهادة الدولة لمرشدي المصيمات المصيفة

18 محرز على شهادة الدولة لمدربي المصيمات المصيفة

8 محرز على برؤسي كفاءة المدرب

10 في اربع الاحراز على برؤسي كفاءة المدرب

(4) المساهمة في المشاريع الوطنية :

وفيما يخص المساهمة في المشاريع الوطنية

١ - فقد كان للجمعية النصيب الاوفر في اتمام مشروع طريق التوحيد حيث شارك عدد كبير من اطاراتها مشاركة فعالة في اللجنة الادارية التي كانت مكلفة بتحضير المشروع وفي مكتب التعاون لتسجيل المرشحين وفي القيادة العليا بامكان وفي مدرسة الصبيان وفي ادارة الاوراق ، وفي اشغال البناء نفسها .

29

ب - كما ساهم أعضاء الجمعية بمختلف مدن المغرب وقرأه في مشروع غايات الشباب
سنة 57 - 58 *

(5) معلومات إدارية تكميلية :

أ - المركز الرئيسي للجمعية المغربية لتربية الشبيبة
يوجد المركز الرئيسي للجمعية بالنادى الثقافي للشبيبة والرياضة الكائن بشارع
لا فوازي رقم 31 الرباط *

عنوان المراسلات هو : صندوق البريد 197 الرباط

ب - رئيس الجمعية هو : السيد عبد السلام بناتسي

زينة ريمون كيت اكدال الرباط

ج - الكاتب العام هو : السيد محمد الحجي
شارع الجنرال لا برين اكدال الرباط

د - أمين المال هو : السيد عبد الحفيظ طهين
8 شارع ماراسة الرباط

هـ - رقم الحساب البريدي للجمعية هو : 85866 بمركز الشيكات البريدية بالرباط

(6) موارد الجمعية المغربية :

أ - المساعدات التي يتحداها أياها قسم الشبيبة والرياضة

ب - مساهمة الأطفال في واجبات التخييم *

يؤدي الأطفال الذين يشاركون في مخيمات الجمعية مساهمة في مصاريف التخييم
تختلف حسب الفروع وهي كما يلي :

الفرع الذي يخيم به :	50 طفلا	يؤدي	500	للطفل
51 الى 100	1000	1000	1000	1000
101 الى 200	1500	1500	1500	1500
201 الى ما فوق	2000	2000	2000	2000

ج - انخراطات الأعضاء :

يؤدي الأعضاء البالغين الذين يتجاوز سنهم 18 سنة عند انخراطهم 500 فرنك اذا
كانوا موظفين و 250 فرنك اذا كانوا طلبات *

الا أنه نظرا لحالة المبالغ التي تحصل عليها الفروع من هذه الانخراطات فإن
الكتب المركزية لا يتقاضى منها شيئا بل يترك حق التصرف فيها للفروع التي
تسدد بها بعض مصاريف الكتابة والمراسلات

(تجدون طيه التقرير المالي الفصل لسنة 1958)



لائحة جمعيات الشباب
التي قرر المجلس الوطني للشبيبة المنعقد يوم 7 يناير 1956
تسويها لتصبح مثلة في حقيرة المجلس

الجمعيات الكشفية :

الكشافة الحسنية المنريسية
منظمة الكشفية المنرية الإسلامية
الجسالة الإسرائيليون بالمنسرب

ب - حركات الشباب المختلفة :

الجمعية المنرية لتربية الشبيبة
المنشولة الشعبية المنريسية
الوحدات الشعبية الإسرائيلية
الاتحاد المنريسي لآدي الشباب
الشبيبة العاملة المنريسية
بنسالة الاستقلال
جمعية الانتماءات المنريسية



لائحة جميعات الشباب
التي مرر المجلس الوطني للشبيبة المتقاعد يوم 7 يناير سنة 1958
منحاً مرحلة ت. رئيسة لمدينة سوسة

— أحمد كز الشاوي أ. س. ر. ل. م. س.
— الشبيبة الصناعية ب. م. س.
— الشبيبة والتجارة ل. م. س.



قائمة الجسديات لجمعية الكنيسة المغربية

الجسديات الكنسية

قبول	الكنيسة الحنسية المغربية
قبول	مذلة الكنيسة المغربية الإسلامية
قبول	الجمالية أو سرائلون بالمغرب
غير مقبول	الكنيسة السليمانية
غير مقبول	الكنيسة المسندية
غير مقبول	الكنيسة الملكية بكنيسة
غير مقبول	جمالية السلام
مرفوضة	الكنيسة المغربية الإسلامية

الجمعيات المختلفة :

قبول	الجمعية المغربية لتربية الشبيبة
قبول	الدفعة الشبيبية
قبول	الوحدات الشبيبية أو سرائلون
قبول	الاتحاد المغربي لصان الشباب
قبول	الشعبة العالمية المغربية
قبول	بنسبة الاستقلال
قبول	جمعية الانبياء النورية
مرفوضة	المراكز التعاونية أو سرائلون
مرفوضة	الشبيبة الشبيبية ببنسبة
مرفوضة	الجمعية والشبيبة

أعدت بواسطة الجمعية
جمعية الشبيبة أو سرائلون



BUREAU DES JEUNES
Bureau d'Orientation
et d'Inscription des Cadres

no 52,91-220

CONFIDENTIEL

ANNUAIRE DES JEUNES
1949-1957

Les chiffres ci-dessous rendent compte de l'activité de la
branche C.F.R. du Bureau des Jeunes depuis sa création (sous le
titre de section des Ateliers et Stages en Février 1949).

Les statistiques ne tiennent compte pas du travail des jeunes
en internat ou en externat, week-end et vacances incluses non compris.

(I) ANNUAIRE DES JEUNES 1949/1957

Années	Totaux	Hommes	Femmes	Mars.	Moyennes	
					Mars.	1949-1957
1949 - 1950	561	296	265	303	194	104
1950 - 1951	649	377	272	351	207	91
1951 - 1952	605	358	247	379	134	92
1952 - 1953	755	394	361	333	294	160
1953 - 1954	910	615	295	417	364	137
1954 - 1955	973	686	288	245	679	96
1955 - 1956	886	600	287	36	750	9
1956 - 1957 (y compris les stages de la fin de l'année)	5.327	3.444	1.883	2.144	3.006	697



..../....

N° 59.215.070

20 OCT. 1959

STATISTIQUE POUR LES STAGES
COLONIES DE VACANCES 1958-1959.

1 - PAR Degrés :

17	stages préparatoires de moniteurs (1 ^{er} Degré) :	897	stagiaires
5	stages de formation de moniteurs (2 nd Degré) :	213	"
1	stage de directeurs :	63	"

soit, en total : 1.173 stagiaires.2 - PAR SEXES :

Hommes et jeunes gens :	896
Femmes et jeunes filles :	277
	<u>1.173</u>

3 - PAR NATIONALITES :

MAROCAINS) Musulmans :	1.041)	
) Israélites :	56)	1.097

ETRANGERS : 76

1.1734 - STATISTIQUE COMPARATIVE (Chiffre annuel global) : (1)

Année 1956 - 1957 :	865
Année 1957 - 1958 :	801
Année 1958 - 1959 :	<u>1.173</u>

(1) Observation :

Les chiffres ci-dessous ne concernent que
les stages destinés aux cadres éducatifs
des colonies de vacances . / .



A. M. E. J.

الجمعية القومية لتربية
النسبية
الرباط

صندوق البريد

الرباط في سنة

ولائحة المديرين المحررين على دبلوم
مدير المخطات العيفة

انسان محمد	عبد السلام بناتسي
المصري لحو	بركاتي محمد
ناطف عبد القادر	عبد الحفيظ ملين
عبد اللطيف طوك	المختار الحمداوي
محمد الوزاني الشاهدي	احمد الحارثي
محمد صخر الدكالي	محمد بن الجيلالي الرح
اليومفي العلوي	حسن العطايوي
ابوبكر بن الجيلالي	محمد بن عبد الجليل
محمد الحبحي	محمد بن محمد





الرباط

مستودع البريد

الرباط في سنة

لائحة المسيرين المحرزين على بروفي

كهاة المدرب

=====

عبد اللطيف الباشا
محمد بن محمد
الحسين الشرفاوي
محمد الحيمحي
اليسوي المملوكي
محمد بن عبد الجليل
ابوبكر بن الجلال
عبد العزيز الادريسي

٧٠

لائحة المسيرين الذين اجتازوا حلقات التكوين

للاحراز على بروفي كهاة المدرب

=====

محمد الربيع
الطاهر بن عبد الغالب
الحريسي لحدو
محمد الدكالي
محمد بركاش
المختار الطنجي
عبد اللطيف ملك
المختار الحمدي و
عبد المالك الادريسي
مسان حيمي



الجمعية المغربية لتربية
الشبيبة

المكتب المركزي برب
الرباط

الموضوع : المؤتمر الاستثنائي للجمعية
المغربية لتربية الشبيبة

عدد : 196/19 م

الحد لله

الرباط في 18 أبريل سنة 1959

الأخ الفاضل السيد محمد بن
سليم فرع الجمعية المغربية لتربية الشبيبة بمدينة
تجربة طيبة وسلاما

وبعد فتحنا الرسالة التي كنا وجهناها اليكم حول موقف الجمعية من الاتجاهات
السياسية في الوقت الراهن ، وضرورة عقد مؤتمر استثنائي خلال الأسبوع الأول من شهر أبريل
لاتخاذ قراراتها في الموضوع ، وجوابا على التساؤلات العديدة التي ترد علينا في هذه الأيام
مستفجرة عن السبب في هذا التأخير دون سابق اعلام ، ننهي الى علمكم اليوم أن بعض الصعوبات
هي التي حالت دون عقد المؤتمر في الموعد الذي كان محددنا منها : تنقيب كثير من
الأعضاء بالتدريبات التي نظمت أخيرا ، ولذا فقد رأينا من الملائم تأخيرها الى النصف الثاني
من شهر أبريل الجاري (الأحد 19 أو الأحد 26) وذلك بالمركز الوطني للشبيبة بغابة
المحمورة ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا حيث ستجدون سيارة الأتوبيس في
انتظاركم بمحطة القطار بالرباط .

وسيكون الموضوع الأول من المؤتمر : دراسة مقترحات المندوبين وملاحظاتهم
والاطلاع على وضعية القروى والشاكيل التي تعد تمثروا سبلها في أدا المهمة التثوية الملقاة
على عاتقها .

وكذلك اطلاع المظلمين على المحاولة التي يبذلها المكتب المركزي للصمود
أمام همار الإنقسام الذي يهدد صفوفه وعلى المراحل الصعبة التي قطعها في هذا الضمار
طيلة الثلاثة أشهر الأخيرة : وكيف استطاع الأعضاء رغم تباين أفكارهم واتجاهاتهم السياسية
المحافظة على الأمانة التي قلدها بها .

وفي الأخير اتخاذ القرارات التي يتطلبها الموقف .

هذا في انتظار الرسالة التي ستحدد لكم فيها تاريخ المؤتمر بالضبط مع بعض
الايضاحات التكميلية ، نرجو أن تعملوا في أسرع وقت ممكن على عقد اجتماع عام لجميع
الأعضاء المشرطين في الفرع لاطلاعهم على مضمون الرسالة وعلى الغاية من عقد المؤتمر
وتسجيل ملاحظاتهم واقتراحاتهم في الموضوع .

وتغلبوا بقبول أطيب المواقف وأكسى التحيات %

عن المكتب المركزي
المكتب العام



- PROCES-VERBAL -

DES ASSEMBLÉES EXTRAORDINAIRES & ORDINAIRES DE
L'ASSOCIATION MAROCAINE POUR L'EDUCATION DE
LA JEUNESSE "A".

- - -

I.- ASSEMBLEE GENERALE EXTRAORDINAIRE :

Assemblée tenue à la Chambre de Commerce de RABAT le 2 Juillet 1967,
sous la présidence de Monsieur BENALD élu : Président de séance .

Après vérification des pouvoirs et pointage, il a été avéré que le
quorum réglementaire est acquis; plus des 2/3 des membres faisant partie de
l'Association sont présents ou représentés .

Monsieur BENALD a été désigné pour présider les assemblées et ce, en
attendant le renouvellement ou l'élection du Bureau de Direction chargé de repré-
senter l'Association .

Le Président prend la parole et, après avoir remercié les membres présen-
ta qui ont bien voulu répondre aux convocations qui leur sont parvenues et qui, par
leur nombre important, ont bien voulu marquer tout l'intérêt qu'ils portent à la
Jeunesse Marocaine, il rappelle brièvement les raisons de fait et de droit qui ont
nécessité la réunion des assemblées dont il s'agit .

Il souligne notamment que l'Association Marocaine pour l'Education de
la Jeunesse n'a pas tenu d'assemblées depuis plus de 2 ans que son Bureau de Direc-
tion actuel, n'a guère davantage tenu de réunions régulières, que les membres de
l'Association ont, à plusieurs reprises, écrit au "secrétariat de l'Association
pour se plaindre de cette carence, à laquelle il est à souligner qu'il sera mis
fin dorénavant .

Le faute en incombant peu à tout le monde, dit-il, et plus particulière-
ment à ceux qui, au lieu de respecter l'objet de l'Association en s'intéressant
exclusivement à l'avenir et à l'éducation de la jeunesse, ont cru devoir donner
d'ores et déjà à celle-ci une orientation politique dont l'effet serait d'occuper
la Jeunesse par des problèmes déjà fort embarrassants pour les politiciens adultes .

Il espère que le Bureau qui, à la fin de l'assemblée, sera élu dans une
ambiance et une atmosphère d'entente générale, verra dans l'avenir beaucoup aux
problèmes préoccupant la Jeunesse en tant que tels .

Ce qui est plus grave, rappelle-t-il, c'est que notre Association n'a
même plus depuis Juin 1959 d'existence légale, et ce, pour ne s'être pas déclarée
et pour ne s'être pas conformée au Dahir du 15 Novembre 1959 lequel stipule :

1.- En son article 48 que : "Les Associations disposent d'un délai de 6 mois
"pour se conformer aux prescriptions qui sont
"dictées en ce qui les concerne .

2.- En son article 41 que : " Le présent dahir abroge et remplace toute légi-
slation antérieure relative aux associations ".



Or, comme les textes antérieurs ont été abrogés expressément par le Dahir du 15 Novembre 1958, seule l'observation des dispositions de ce texte peut conférer à notre Association la personnalité et la capacité civile qui lui permet d'être en justice, d'acquiescer et d'administrer des biens et de passer tout acte juridique nécessaire à son administration, à son fonctionnement et à la légalité de ses rapports avec les tiers et les pouvoirs publics.

Pour observer les dispositions de ce Dahir, il faut nécessairement en appliquer les prescriptions, autrement dit, il faut revoir ses statuts, il faut déposer ces statuts dans les formes et conditions prévues à l'Article 5 du Dahir du 15 Novembre 1958, et il faut informer les administrations compétentes de la réunion des Assemblées, du renouvellement du Bureau, et ce, annuellement.

Pour ce, Monsieur MIMI Secrétaire Général a tenu à rappeler le contenu du Dahir du 15 Novembre 1958. Il ne suffit dit-il de vous préciser qu'aucun de ses articles n'a été observé par nous, et que nos statuts ne s'y réfèrent même pas. Aussi est-il urgent de régulariser la situation de notre Association vis-à-vis de la législation en vigueur au Maroc sur les Associations, et je dois avouer que je reste perplexe devant un problème qui, je le crains, ne dépasse un peu.

D'un côté, notre Association est dans la rigueur du droit existante, puisque, je le répète, elle ne s'est pas déclarée dans le délai de 6 mois impartis par l'Article 40 du Dahir du 15 Novembre 1958.

D'un autre côté, il ne nous est pas possible de renoncer à notre patrimoine moral et matériel, à la continuité qui doit être reconnue à notre Association et à notre ancrement dans cette Association, et à toutes les qualités que cette ancienneté nous donne, et ce, sans parler de cette lourde responsabilité que nous avons voulu assumer devant la Jeunesse de notre pays, laquelle Jeunesse ne comprendrait pas que l'on puisse ne plus exister après avoir existé.

C'est pour cela, que je tiens à affirmer avec votre accord que si, pour ne conformer à la loi, nous devons établir de nouveaux statuts, faire un nouveau dépôt et une nouvelle déclaration, nous considérons qu'à nous, par les soucis que vous n'avez cessé de manifester dans vos correspondances combien nombreuses par vos activités locales qui elles n'ont pas connu d'interruption que nous n'avons cessé en aucun moment d'appartenir à une même Association. Notre réunion d'aujourd'hui n'est-elle pas la preuve de cette continuité ?

- 3 -

L'Assemblée Générale réunie en séance extraordinaire arrête à l'unanimité des délégués des 8 sections ce qui suit :

1.- Les seules sections faisant encore preuve d'une existence réelle sont les suivantes :

CASABLANCA - RABAT - SALÉ - MEKNES - EL KHAR EL KHIR - FES - KENISSE et OUNDA.

Une action doit être entreprise pour relancer les sections éteintes.

2.- Modification des statuts conformément au Dahir du 15 Novembre 1958 (ci-joint copie) et particulièrement l'Article XIII, Titre IV.



3.- L'Assemblée confirme toutes les décisions, avec exception aucune, prises par l'Assemblée Extraordinaire tenue le 26 Avril 1959 et particulièrement la correction absolument apolitique de l'A.M.R.J.

4.- L'Assemblée Générale Extraordinaire constatant toutes conditions remplies décide la réunion de l'Assemblée Générale Ordinaire le même jour 2 Juillet 1961 à la Chambre de Commerce à Rabat dans le but de permettre à l'Association de poursuivre son action.

5.- Une commission de statuts composée de M. BERNANI Abdoulem, Président de l'Association, BENGALD Mohamed, Secrétaire-Adjoint et EL RIMI, Secrétaire Général est nommée.

Un procès-verbal de la dite assemblée extraordinaire fut signé individuellement par chacun des délégués et des membres du Bureau Central.

II.- ASSEMBLEE GENERALE ORDINAIRE :

Suite à la décision prise par l'Association en cours de sa séance du matin l'Assemblée Générale Ordinaire s'est tenue le 2 Juillet 1961 à 15 heures à la Chambre de Commerce de Rabat.

Les sections y sont représentées conformément à l'Article XIII des Statuts adhésifs, le quorum étant atteint.

Le Président de séance prend le premier la parole.

Avant de passer à l'ordre du jour, je vous fais remarquer, compte tenu de la nécessité urgente qui s'attache à la régularisation de notre situation vis-à-vis de la législation en vigueur et notamment du Dahir du 15 Novembre 1958, notre réunion en assemblée ordinaire se tient plus qu'improvisément conformément aux statuts.

Cet exposé du Président a été applaudi et les membres présents ont donné leur accord sur les observations faites concernant les statuts, dont le dépôt doit être assuré avec la plus grande diligence.

La parole fut donnée ensuite au Président de l'Association :

" Chers amis, vous n'ignorez certainement pas la situation où se trouve l'A.M.R.J., notre association. Situation que je qualifie de critique et où nous l'avons nous-mêmes l'avouer, par nos inévitables erreurs qui vont du défaut de conscience à la négligence parfois très grave :

- que l'Association n'aît pas tenu d'assemblées ordinaires depuis plus de 2 ans, cela est grave.

- que le Bureau Central n'aît pas mérité votre confiance en manquant ses réunions périodiques et régulières, cela est aussi grave.

Mais n'avons pas besoin de savoir qui est le fautif. Je vous demande d'oublier le passé, je vous en supplie. C'est l'avenir qui compte et notre Bureau, si vous le voulez, doit vous en parler tout à l'heure, doit prendre leçon de la situation présente.



Le Président de séance ouvre les débats selon l'ordre du jour suivant:

- 1.- Compte rendu des délégués des sections
- 2.- Rapport moral - discussion
- 3.- Rapport financier - discussion et formation d'une commission aux comptes conformément à l'article XVI, appelée "Commission de Contrôle des Finances"
- 4.- Travaux en commission (règlements intérieurs ...)
- 5.- Election du Bureau

L'ordre du jour épuisé, le Bureau de l'Association présente par écrit sa démission suivie de la signature de chacun de ses membres.

Un Bureau électoral est désigné.

Se sont portés candidats aux élections :

MR. MOHAMED BEN SAID	1	KHOULEBA	1
ABDELKARIM BEN SAID	1	CASABLANCA	1
ABDEL CHAKIR	1	CASABLANCA	1
MOHAMED EL KHIL	1	RABAT	1
TARAR BEN ABDELKHALIK	1	RABAT	1
MOHAMED SIBLALI	1	RABAT	1
MOHAMED RIN	1	RABAT	1
ABDELKAFID MOULINE	1	RABAT	1
OUILLAL FADEL	1	CASABLANCA	1
Mme EL KHIL ZOR	1	RABAT	1
MR. ABDELATIF BENHARTI	1	CASABLANCA	1
ABDEL DRINE	1	CASABLANCA	1
RAJAI MOHAMED HAMDAGUI	1	CASABLANCA	1
ABDELATIF HELLOCK	1	CASABLANCA	1
LARRY LAROU	1	CASABLANCA	1
MOHAMED BARLACH	1	CASABLANCA	1
ABDEL BERRADA	1	CASABLANCA	1
MOHAMED TARTI	1	CASABLANCA	1
IRAMON MOUSSAIF	1	CASABLANCA	1
ALI EDRESI	1	RABAT	1
ABDEL SADEK	1	RABAT	1
BOUHI ABDELLAH	1	RABAT	1

Ont été élus au scrutin secret :

MR. BEN SAID	DOUJINE ABDELKAFID
ABDELKARIM ABDELKARIM	FADEL JILALI
CHAKIR ABHARD	RAJAI MOHAMED HAMDAGUI
EL KHIL MOHAMED	ABDELATIF BENHARTI
TARAR BEN ABDELKHALIK	LARRY LAROU
SIBLALI MOHAMED	Mme EL KHIL ZOR
RIN MOHAMED	ABDELATIF BENHARTI
	DRINE DRINE

Ont été ensuite élus membres de la Commission de Contrôle des Finances:

MR. MOHAMED MOULINE
MIMI OUBEN
ABDELKARIM ZAHRI



Après la répartition des charges parmi ses membres, le Bureau s'en
présenté au complet devant l'Assemblée qui l'approuvait .

Le Président après les remerciements d'usage fait appel à la volonté
de chacun dans les sections et au Bureau Central de se mobiliser pour redonner
à l'Association la renommée nationale qu'elle méritait de tous .

La séance fut levée à 23 h.

Fait à Rabat le 2 Juillet 1961

CERTIFIÉ VRAI

LE SECRÉTAIRE GÉNÉRAL

Signé : EL HACH

LE PRÉSIDENT DE L'ASSOCIATION

Signé : HENRI



الجمعية المغربية لتربية

الشبيبة

برنامج تدريبي تكوين اعضاء فروع الجمعية

في موسم ربيع 1965

لكتب المركب

ص.ب. 197 الرباط

(1) تاريخ وأماكن اقامة التدرسين : يقام التدرسان بمعمورة من الاربعاء 14 ابريل 1965

----- الى 20 منه .

(2) عدد المشاركين : 50 متدربا في كل تدريب بها في ذلك الاطار السهر .

(3) توجهات الاعضاء المشاركين : اعضاء الكتب الجدد واعضاء الفروع الملتزمين .

(4) مواد التدريب (عدد ساعات العمل في التدريب 54 ساعة)

I الممرور

تقسم الممرور الى ثلاثة اقسام : ممرور حول نشاط الجمعية . ممرور حول التكوين العام .

ج - ممرور حول التوجيه العام .

أ - ممرور حول نشاط الجمعية : الممرور

(1) التعرف بالجمعية وتاريخها واهاليها واستقبالها

(2) مخيمات الجمعية في الموسم المقبل على ضوء التجارب الماضية

(3) تنظيمات الفروع وعلاقته بالكتب المركزي والسلطات المحلية

ب - ممرور التكوين العام : -----

(4) حركات الشباب ومشاكل المغرب الجديد

(5) تنمية الشباب على الحياة الاجتماعية بواسطة حركة الشبيبة

(6) البحث الاجتماعي اساس العمل التربوي

(7) كيفية التعرف على البلاد

ج - ممرور التوجيه العام : -----

(8) تنمية الشباب حسب التجارب المغربية

(9) تنمية الشباب حسب التجارب الاجنبية (عموميات)

(10) " (فهرست)

(11) " (المجازاير)

(12) " (المانيا)

(13) " (الجمهورية العربية المتحدة) 1.00



(1) المخيمات يتجأ على البرنامج الذي أعدته لجنة المحميات بالشعوب فان لجنة الخبثات

(3) اللجنة الثقافية: اعداد برنامج نشاط ثقافي في الفروع ليلية السنة وفي

(4) الدعاية والمهرجانات: وسائل التعريف بالجمعية على الصعيد المحلي :

III. الإشراف الفني (6 ساعات - 4 حصص)

التي يحتاجون إليها في نشاطهم العام .

• کمال الاشغال .

اما أنواع الاشغال الفنية فهي :

الآلة ففى النشاط .

(2) آلة السينما : • • • • • وإدارة الافلام ، دور الآلة في النشاط .

(3) اخراج الصورة: الغسل والتحميض والاخراج .

(4) الاسماء الاولية الصحية :

IV البحث الاجتماعي (4 ساعات - 1 حصة)

نفس التوزيع السابق للفرق ، وكل فرقة تقسم بالبحث في موضوع من المواضيع الآتية :

(١) الاتصال بنواب المدينة المقام بها التدريب واحد عن كل فريق للذاكرة معمم واخذ رأيهم في القضايا الوطنية العامة .

(2) الاتصال برؤساء المجالس البلدية ومناقشتهم في مشاريع المجالس البلدية

السابقة ومشاريعهم العالية .

(3)

(3) بحث اجتماعي في حي من الاحياء الشعبية : كيفية معيشتهم

وشاكلهم ، وموقف السلطات المحلية منها .

(4) بحث في مرفق مام وهام بالنسبة لكل مكان يقام فيه التدريب :

شلا التلفزيون في الرضا والبيئة ، صواكا في البيئة ، البيئة في العديدة

II الألعاب التشطيطية (6 ساعات - 6 حصص)

=====

تخصر ساعة واحدة في اليوم للألعاب التشطيطية يقصد بها تشطيط التدرين

وتترك لهم الحرية في مزاولة كل منها : كالكرة الطائرة ، وكرة السلة ، وكرة

القدم وغيرها من الألعاب المحببة لسن الشباب .

III الاناشيد (3 ساعات - 6 حصص)

=====

تلقن فيها بعض الاناشيد المرحية ليعتقدوا منها ويرثوها بها عن انفسهم .

IV تقديم نتائج البحث الاجتماعي (4 ساعات - 4 حصص)

=====

في كل حصة تقديم فرقة نتائج بحثها .

V تقديم نتائج اعمال اللجان ... (4 ساعات - 2 حصص)

=====

تقدم فيها كل لجنة تقرير مفصلة عن دراستها .

VI تهيئة السهرة الختامية (2 ساعات - 1 حصة)

=====

تهيئ كل فرقة فيها بعض مواد السهرة الختامية .

VII تلخيص التدريب (1 ساعة - 1 حصة)

=====

يغطي فيها مجمل من مآراج في التدريب ، وتجاب فيها على الاسئلة المطروحة

من لدن التدرين .

VIII السميرات (5 سميرات بمعدل سمرة في كل يوم

=====

انواع السميرات :

=====

اليوم الاول : سميرة سنائية

اليوم الثاني : سميرة من اعداد الفرق

اليوم الثالث : سميرة حرة

اليوم الرابع : سميرة من اعداد الفرق

اليوم الخامس : سميرة ختامية من اعداد الفرق بمساعدة الاطراف



=====

2- بيانات استثنائية

1- فروع الجمعية ومجالها على امتداد خمسين سنة

-01 05	-96 00	-91 95	-86 90	-81 85	-76 80	-71 75	-66 70	-61 65	60-56	الفروع	
0	+	0	0	0	+	+	0	0	+	أبو الجعد	1
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	أزرو	2
0	0	0	0	0	+	+	0	0	0	أزمور	3
0	0	0	0	+	0	0	0	0	0	أزيلال	4
+	+	+	+	0	0	+	+	0	+	أسفي	5
0	0	0	0	0	0	0	0	0	+	أصيلا	6
+	+	+	+	0	+	0	0	0	+	أكلاير	7
+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أزميز	8
+	+	+	+	0	0	0	0	0	0	إنزكان	9
+	+	0	0	0	0	0	0	0	0	أولاد داحو	10
+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أيت ملول	11
0	+	0	0	0	0	0	0	0	0	أيت ويرير	12
+	0	0	0	0	0	0	+	0	0	برشيد	13
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	بركان	14
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	بنسليمان	15
0	0	0	0	+	+	+	+	+	+	بني ملال	16
0	0	0	+	0	0	0	0	0	0	بني وليد	17
+	+	+	+	0	0	0	0	0	0	البهالول	18
0	0	0	0	+	+	0	0	0	0	بوزنيقة	19
+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تارودانت	20
0	+	0	0	+	0	0	0	0	+	تازة	21
+	+	0	0	0	0	0	0	0	0	تافراوت	22
0	0	0	+	0	0	0	0	0	0	تاملاكت	23
0	0	0	+	0	0	0	0	0	0	تاوديرت	24
0	0	0	+	0	+	0	+	0	+	تطوان	25
+	+	+	+	+	+	0	0	0	0	تمارة	26
+	+	0	0	0	0	0	0	0	0	تيكوين	27
0	+	0	+	+	+	+	+	0	+	الجديدة	28
0	0	0	0	0	+	0	0	0	0	جرادة	29
+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جمعة حودران	30
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	الحاجب	31
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	الحسيمة	32
0	0	0	0	+	+	+	+	0	+	خريبكة	33
0	+	+	0	0	0	0	0	+	+	الخميسات	34
+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	خنيفرة	35
+	+	+	0	0	0	0	0	0	0	الدار البيضاء/بنمسك	36
+	+	+	+	0	0	0	0	0	0	الدار البيضاء/الزرقطوني	37
+	+	0	0	0	0	0	0	0	0	الدار البيضاء/بن معروف	38
+	+	+	+	+	+	0	0	0	0	الدار البيضاء/عين الشق	39
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	الدار البيضاء/الغداغ	40

0	+	0	0	0	0	0	0	0	0	دار الكداري	41
+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الرباط/أكادال	42
+	+	+	+	+	+	0	0	0	0	الرباط/التقدم	43
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	الرباط/إحسان	44
+	+	+	+	+	+	0	0	0	0	الرباط/ي. المنصور	45
0	0	0	0	0	+	0	+	0	0	الرشيدية	46
0	0	0	0	0	+	0	0	+	+	زرهون	47
+	+	0	0	0	0	0	0	0	0	زاوية الشيخ	48
+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سيت الكردان	49
+	+	0	+	+	0	+	+	0	+	سطفت	50
+	+	0	0	0	0	0	0	0	0	سلا/حصين	51
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	سلا/المدينة	52
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	سيدي إيفني	53
0	0	0	0	0	0	+	0	+	0	سيدي بنور	54
0	0	0	0	0	+	0	0	0	+	سيدي حجاج	55
+	0	0	0	0	0	0	0	0	+	سيدي سليمان	56
0	0	0	0	+	0	0	0	0	+	سيدي قاسم	57
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	سيدي يحيى الغرب	58
+	0	0	0	0	0	0	+	0	0	شفشاون	59
+	0	0	0	+	+	0	0	0	0	الصخيرات	60
0	0	+	+	+	+	+	+	0	+	صفرو	61
+	0	0	0	0	0	0	0	0	+	الصويرة	62
+	+	+	+	+	+	0	+	0	+	طنجة	63
0	0	0	+	+	+	0	0	0	+	العرائش	64
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	العيون الشرقية	65
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	فاس/الوطحاء	66
0	+	0	0	0	0	0	0	0	0	فاس/دار ديبينغ	67
+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فاس/القدس	68
0	0	0	0	0	+	+	+	0	0	الفقيه بنصالح	69
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	الغنيق	70
0	0	+	+	+	+	+	+	+	+	قصبة تادلة	71
0	0	0	0	0	0	0	0	+	+	القصر الكبير	72
0	0	0	0	0	+	+	0	0	0	القصيبة	73
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	قلعة السراغنة	74
0	0	+	+	+	+	+	+	+	+	القطيطة	75
0	+	+	0	0	+	0	0	0	0	المحمدية	76
+	+	+	+	+	+	+	+	0	+	مراكش/المدينة	77
+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مراكش/المنارة	78
0	0	0	0	0	0	0	0	0	+	مريرت	79
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	مكناس	80
0	0	0	0	0	+	0	0	0	0	ميدلت	81
0	0	0	0	0	+	0	+	0	0	الناضور	82
+	+	0	0	0	+	+	0	0	0	واد زم	83
0	0	0	+	+	+	+	+	+	+	وجدة	84
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	ورزازات	85
0	0	0	0	0	0	0	+	+	+	وزان	86

2- بيانات خاصة بالمستويات العمرية

أ- نسب الأعمار بين سنتي 1991 و1995

المعدل العام	50 + سنة	-46 50 سنة	-41 45 سنة	-36 40 سنة	-31 35 سنة	-26 30 سنة	-20 25 سنة	20 - سنة	الموسم
25.5 سنة	00.5	01.7	01.4	03.8	11.6	29.4	40.8	10.6	-90 91
23.9 سنة	00.4	01.1	02.6	03.9	08.3	18.4	49.6	15.2	-91 92
23.2 سنة	---	00.4	00.4	03.7	07.7	19.4	53.5	14.6	-92 93
26.5 سنة	00.8	00.6	03.4	06.4	09.1	23.4	45.9	10.1	-93 94
25.9 سنة	00.2	00.5	02.3	07.1	11.1	22.4	48.1	07.9	-94 95

ب- نسب الأعضاء دون 25 سنة حسب الجهات

95-94	94-93	93-92	92-91	91-90	المواسم الجهة
71.6	59.7	58.9	63.4	42.2	الرباط
59.8	58.5	63.7	56.8	52.1	البيضاء
54.5	37.6	66.2	67.4	63.3	سلايس
55.9	61.5	68.1	69.9	49.9	مراكش-أسفي
47.0	65.9	78.1	56.7	---	سوس

ج- أعضاء المكتب المركزي ما دون 30 سنة منذ 1956 إلى الآن

السن	الاسم	المدينة	السنة
22 سنة	محمد السملالي	سلا	1961
23 سنة	زهور بن بركة	الرباط	1956
24 سنة	حسن دحمان	فاس	1983
25 سنة	بوشعيب الأمني	الرباط	1986
26 سنة	العربي لحلو	الرباط	1961
	ع. السلام مجلاوي	القنيطرة	1983
27 سنة	محمد الريح	الرباط	1961
	محمد بولعمان	الرباط	1983
	عبد الواحد بناتي	القنيطرة	1986
28 سنة	محمد الححي	الرباط	1956
	محمد العليوي	الرباط	1976
	محمد لحميدي	سلا	1983
	فريد حسني	الرباط	2000
	هشام منار	البيضاء	2004
29 سنة	عامر وشن	مراكش	1986
	مصطفى حمدي	مكناس	1986
	سعيد إيدوش	إنزكان	2004

3- بيانات خاصة بالاستمرارية

أ- متوسط الاستمرارية العامة والنسوية بين سنتي 1991 و1995

الموسم	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
التجربة العامة	4.3 سنة	3.1 سنة	3.7 سنة	4.5 سنة	4.1 سنة
التجربة النسوية	3.9 سنة	3.1 سنة	3.3 سنة	4 سنة	3.8 سنة

ب- النسب المئوية للاستمرارية العامة

المدة	الموسم	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
- 3 سنوات		47.3	66.2	46.2	39.6	50.2
3-5 سنة		22.6	19.0	27.2	29.5	20.8
6-10 سنة		16.8	08.2	18.8	20.2	21.7
11-15 سنة		07.5	03.6	06.6	07.4	06.0
+ 15 سنة		05.5	02.8	01.1	03.0	01.1

ج- النسب المئوية للاستمرارية لأكثر من 5 سنوات حسب الجهات

الجهة	المواسم	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
الرباط		38.4	25.0	27.7	32.4	56.7
البيضاء		28.3	22.1	24.6	20.7	17.4
سلايس		26.6	10.5	32.5	50.5	09.0
مراكش-أسفي		04.3	09.7	27.2	32.9	36.9
سوس		---	01.0	00.0	06.2	17.6
المتوسط		30.0	14.7	28.5	30.7	28.8

4- بيانات خاصة بالمستويات الدراسية

أ- نسب المستويات الدراسية بين سنتي 1991 و 1995

الموسم المستويات	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
ابتدائي	01.7	02.5	03.7	02.4	00.7
إعدادي	08.4	10.2	07.7	04.4	06.3
ثانوي	52.7	46.6	45.3	46.5	36.7
جامعي	35.2	39.2	40.7	43.9	55.5
سلك ثالث	01.7	01.2	02.4	02.6	00.7

5- بيانات خاصة بالتجارب الحياتية

أ- النسب حسب المهن بين سنتي 1991 و 1995

المهنة	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
عاطل	06.1	04.7	07.5	07.0	08.2
تلميذ/طالب	62.6	65.0	60.1	51.4	49.7
رجل تعليم	09.3	11.6	07.3	12.9	11.3
موظف	06.1	03.1	06.6	07.4	05.5
مستخدم	13.4	14.1	16.1	18.2	21.9
مهنة حرة	02.3	01.2	02.2	02.8	03.1

6- بيانات خاصة بالتكوينات التربوية

أ- النسب حسب التكوينات التربوية بين سنتي 1991 و 1995

المواسم التدريبي	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
نسبة المؤطرين	31.4	18.7	25.8	29.5	28.0
تحضيري	28.7	38.6	38.4	41.7	50.0
تكويني	27.7	22.6	21.3	28.0	29.2
دبلوم مدرب	22.2	17.6	14.5	17.1	13.2
مدير	11.1	14.2	18.8	10.9	07.5
مؤطر	10.1	06.7	06.8	02.0	---

ب- تطور نسب المكونين حسب الجهات

الموسم الجهة	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
الرباط	39.6	29.8	31.6	40.2	56.7
البيضاء	32.7	33.6	27.5	19.2	22.7
سلايس	23.3	13.3	24.0	31.1	36.3
مراكش-أسفي	06.5	10.6	10.6	32.3	27.3
سوس	---	08.2	21.8	17.0	05.8

7- بيانات خاصة بالحضور النسوي

أ- نسبة الحضور النسوي بين سنتي 1991 و 1995

الموسم	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
النسبة	26.5	20.5	27.2	22.0	20.3

ب- نسبة الحضور النسوي على المستوى الجهوي بين سنتي 1991 و 1995

المواسم الجهات	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
الرباط	24.6	24.3	32.6	27.9	32.8
البيضاء	34.5	32.6	21.7	25.1	17.4
سلايس	10.0	09.6	26.5	13.9	12.1
مراكش-أسفي	23.9	23.8	30.3	32.6	20.2
سوس	---	17.5	00.0	00.0	17.6

ج- نسبة استمرارية الحضور النسوي

الموسم المدة	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
3 سنوات	52.6	65.8	56.0	36.6	46.3
3-5 سنة	21.5	18.6	21.6	39.4	27.5
6-10 سنة	18.2	07.7	06.8	16.5	21.7
11-15 سنة	02.1	04.6	04.8	06.4	04.3
+ 15 سنة	05.3	03.1	00.8	00.9	00.0

د- نسب استمرارية العضوات أكثر من 5 سنوات حسب الجهات

المواسم الجهات	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
الرباط	30.0	23.8	16.4	18.6	26.3
البيضاء	33.3	23.3	42.8	31.4	26.0
سايس	00.0	00.0	30.4	22.0	00.0
مراكش-أسفي	09.1	08.0	14.2	13.3	33.3
سوس	---	00.0	00.0	00.0	20.0
المتوسط	25.8	15.5	22.3	22.8	27.0

هـ - نسبة المشاركة النسوية في الهياكل

الموسم	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
النسبة	12.9	12.1	12.2	08.6	12.1

و- عضوات المكتب المركزي منذ 1956 إلى الآن

الإسم	الفرع	المدة
زهور بن بركة	الرباط	(1956-1962)
زهرة طراغا	البيضاء	(-1980)
نجية عبد الكريم	البيضاء	(-1993)
فتحية الشنتوف	طنجة	(-2004)

مصادر ومراجع معتمدة

- * السجلات المركزية لمحاضرات هيئات الجمعية.
- * سجلات الانخراط.
- * تقارير ووثائق المؤتمرات.
- * وثائق تعريفية.
- * محمد الحبابي: "شبيبتنا المغربية في أفق الثمانينات" - دار النشر المغربية - البيضاء 1971.
- * حسن أميلي وحسن طاترق وعبد الحفيظ أميلي: "طريق الوحدة - صيف 1957: تجربة رائدة في العمل الشبابي التطوعي" - دفاتر كتابة الدولة المكلفة بالشباب رقم 1 - الرباط 2006.
- * "ندوة العمل الجماعي بالمغرب: التاريخ والهوية" - إعداد حسن أميلي - منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة - الرباط 2004.
- Aïssa Ikken : » *Les organisations de jeunesse au Maroc* « - ed. Al Assas - Rabat 1997

فهرست المواد

3 ص	* إهداء
4 ص	* أقوال مؤطرة
5 ص	* في السياق
7 ص	* توطئة
11 ص	1- إرهابيات البداية (1956/1947)
11 ص	* شبيبة عهد الحماية
13 ص	* أنوية أولى
15 ص	* لاميج: بواذر التأسيس
18 ص	* على محك التجربة
21 ص	2- عنفوان التأسيس (1961/1956)
21 ص	* حركية شبيبة فجر الاستقلال
23 ص	* ميلاد الجمعية المغربية لتربية الشبيبة
28 ص	* حضور تربوي وازن
31 ص	* طريق الوحدة النموذج
37 ص	* مبادرة تنظيم الحقل الشبابي
38 ص	* أزمة في الأفق
41 ص	3- في ظل الاستثناء (1975/1961)
41 ص	* الخيار التقدمي
44 ص	* مؤتمر التحولات
46 ص	* مغرب الشباب
50 ص	* أولوية التكوين والتأهيل
53 ص	* قراءة ميدانية للواقع
56 ص	* معركة المواطنة والديموقراطية
58 ص	* الوزارة والجمعية: صدام الخيارات
61 ص	* توحيد الجسم الجمعي
63 ص	* احتقان عام
66 ص	* تهمة جاهزة
68 ص	* في مواجهة التحديات
70 ص	* مكافحة من أجل البقاء

ص 72	* الجامعة المغربية لمنظمات الشباب
ص 75	4- الإطلاقة المتجددة (1988/1976)
ص 75	* نهوض بعد كبوة
ص 78	* القضية الفلسطينية رافعة ثقافية
ص 81	* انتعاش أنشطة الشباب
ص 83	* المخيمات مجال للمواجهة
ص 87	* جهود تنظيمية
ص 90	* الوزارة وسياسة الميز
ص 91	* أية سنة دولية للطفولة المغربية؟
ص 94	* تطور الأمة رهين بتوفير الإمكانيات لشبابها
ص 96	* نخيم، أم لا نخيم؟
ص 99	* رياضة بدون شببية
ص 101	* ارتجاج أيديولوجي
ص 103	* أسئلة ثقافية جديدة
ص 107	* نحو خصوصية القطاع
ص 109	* التخميم جريمة في حق الطفل
ص 110	* على محك السؤال الفكري
ص 114	* الملتقى الوطني لشباب ويافعي الجمعية
ص 119	5- الأزمة التنظيمية (1998/1988)
ص 119	* نزوة الخلاف
ص 121	* هروب إلى الأمام
ص 123	* قرارات قانونية مؤلمة
ص 126	* اتحاد المنظمات التربوية المغربية
ص 128	* مؤتمر الاستثناء
ص 131	* حوار الطرشان
ص 135	* أسد جريح
ص 138	* إصرار على الحضور
ص 144	* استراتيجية قطاعية حولاء
ص 147	* اجتهادات سوريالية
ص 150	* رحيل المحمدين
ص 155	6- في مفترق الطرق (2004/1998)
ص 155	* انبعاث الفينيقي

157 ص	* دينامية بعد الصدمة
160 ص	* ظروف وطنية مواتية
166 ص	* على خط المواجهة
169 ص	* ارتياب مبدئي
172 ص	* مصالح ذاتية منقوصة
175 ص	* مشاكل الانتعاش
178 ص	* تداعيات العمل الاجتماعي
183 ص	* صفة النفع العام
187 ص	* أي أفق ؟
191 ص	* خاتمة
193 ص	* ملحق
195 ص	* وثائق منتقاة
223 ص	* بيانات استثنائية
235 ص	* بيبليوغرافيا

مطبعة كنبرانت
7, زنقة أنقرة - المحيط - الرباط
الهاتف : 00 05 20 / 28 73 037



المؤلف

د. حسن أميلي

أستاذ التعليم العالي

كلية الآداب بالمحمدية

دكتورة الدولة في التاريخ

~~~~~

عضو الجمعية منذ 1977

عضو مكتب فرع الرباط

(1980-1991)

مسؤول عن الأرشيف الوطني

للجمعية منذ 1985

منسق للجنة المركزية التربوية

(1986-1993)

نائب الكاتب العام للجمعية

(1993-1998)

كاتب عام للجمعية

(1998-2000 و 2004)

النائب الأول لرئيس الجمعية

(2000-2004)

يرافق هذا الكتاب مسيرة حياة الجمعية المغربية لتربية الشبيبة (AMEJ)، إحدى أعرق الجمعيات الوطنية بالمغرب، مذ أن كانت مجرد فكرة جنينية في عقل عريس الشهداء، المهدي بن بركة، إلى حين تحولها إلى إرهاب عملي لدى مجموعة الرباط بقيادة المرحوم السي محمد الحجي، ومجموعة البيضاء بقيادة المقاوم المرحوم السي عبد السلام بناني وأواخر أربعينيات القرن الماضي.

ولم يكتمل الحلم، وينبعث بعنفوان وطني جياش إلا مع حصول الاستقلال، حيث كان التأسيس القانوني في 19 ماي 1956، لتنطلق الجمعية في أدوارها التأطيرية كمدرسة للوطنية وبناء الشبيبة المغربية، مستفيدة من حماس فجر الاستقلال الذي بوأها مراتب عليا في تشييد صرح المغرب الجديد في «طريق الوحدة» وفي غابات الشباب وفي مكافحة دور الصفيح، ومحاربة الأمية وأنشطة الخيمات؛ قبل أن تكتوي بلظى التحولات السلبية التي عرفها المغرب عقب وفاة أب الأمة، جلالة المغفور له محمد الخامس، فكان عليها أن تتجاوب مع أسئلة صيانة الهوية وصقلها، والدفاع عن مبادئ الديمقراطية والحرية والمواطنة الحقيقية، مستعدة دوما لتأدية ضريبة انحيازها لمبادئها ومثلها العليا.

ومع استعادة الحياة العامة لجزء من زخمها الطبيعي عقب معركة الوحدة الترابية وانطلاق «المسلسل الديمقراطي» كان عليها التجاوب مع انتظارات الشبيبة المتطلعة إلى استكمال تشييد المبداء الديمقراطي، ارتكانا إلى محاربة أشكال التضليل والتدجيل، دوما انفعال مع محاولات التصفية المعنوية أو المادية التي تعرضت لها، كان من ثمراتها سطوعها كمؤسسة لصهر المناضل التطوعي المعطاء دون حدود ولا تخاذل.

ولم تعرف الجمعية مخاضها العسير إلا مع أعطاب ديموقراطيتها الداخلية، مع تباين وجهات نظر أعضائها حول حدود الانحياز الاجتماعي والحزبي، بشكل رهنها في دوامة البحث عن سبل صيانة وحدتها واستقلاليتها، تأثرا بطبيعتها الانفتاحية كهيئة منذورة لشبيبة كل الوطن، بما تحمله من أفكار ورؤى مختلفة ومتنافرة أحيانا.

إنها مسيرة هيئة شبابية صنعها الشباب، وراعها الشباب، وأوجدت من أجل الشباب، بكل ما تحمله هذه الصفة من انفعال واندفاع ورغبة عارمة في تجسيد الأحلام، حتى المنفلتة منها.